

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية أصول الدين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم الكتاب والسنة

قسنطينة

مطبوعة ببيت الخوجبة

في مقابس

علم الرسم والضبط (2)

موجهة إلى سنة أولى الماسنر

تخصص التفسير وعلوم القرآن

— الماسنر الثاني —

إعداد: د. محمد أمين بوروبة

السنة الجامعية: 2019/2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

.... أما بعد :

فهذه مطبوعة بيداغوجية (مذكورة) في مقياس الرسم والضبط (2) ، والتي تشتمل على قسم الضبط وحده دون الرسم، وقد جاء محتواها العلمي موافقا لما في مقرر الوزارة المعتمد مؤخرا ومطابقا له؛ وكنت قد جمعت مادتها العلمية الأولية أثناء تدريسي لهذا المقياس، ولما كلفت مؤخرا بإنجاز هذه المطبوعة البيداغوجية من قبل فريق الاختصاص -فريق اختصاص التفسير وعلوم القرآن بقسم الكتاب والسنة- أضفت إليها عدة تعديلات وبعض ما ينقصها من مباحث ومسائل بما يتناسب ويتوافق مع المقرر المعتمد والموضوع من قبل الجهات الوصية.

وقد راعيت فيها سهولة العبارة ووضوحها، والإيجاز وحسن الترتيب ليسهل استيعابها وفهمها من قبل الطلاب في هذه المرحلة.

ولخصوصية هذه المادة -مادة الضبط- ودقتها فقد حاولتُ جاهدا وضع الأمثلة وتعدادها وتنوعها، وسرد الشواهد المناسبة وضبطها ضبطا دقيقا بما يناسب المقال ومحل الاستشهاد، بالإضافة إلى وضع الشواهد في كل مسألة من منظومة عمدة البيان لأبي عبد الله الشريشي الشهير بالخراز -أو ما يعرفُ بذيل المورد الخاص بقسم الضبط -؛ إذ هو العمدة في هذا الفن، والاستعانة بشرحها القيم "الطراز في ضبط الخراز" للعلامة التنسي.

وقد اعتمدت فيها أيضا على أوثق المصادر والمراجع في علم الضبط، وأهمها كتاب سميير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين لمحمد علي الضباع؛ إذ هو كتاب مختصر واشتمل على جميع مباحث هذا الفن وهو الموصى به للاعتماد من طرف الجهات الوصية التي سطرت ووضعت مفردات هذا المقياس من طرف الوزارة.

بالإضافة إلى الرجوع إلى أمهات كتب هذا الفن وأصوله ككتاب المحكم في نقط المصاحف للإمام أبي عمرو الداني، وكتاب أصول الضبط وكيفيته على وجه الاختصار لأبي داود سليمان بن نجاح،

وكذلك الشروح الأخرى والمختصرات لمنظومة ذيل مورد الظمان؛ وخاصة المعاصرة منها كالسبيل في ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار، وإرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين لمحمد سالم محيسن، وإيفاء الكيل بشرح متن الذيل لعبد الرزاق موسى، وغيرها من الكتب الأخرى المساعدة في القراءات وعلوم القرآن ككتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، والإتقان للسيوطي، ومناهل العرفان للزرقاني، وغيرها من المصادر والمراجع الأخرى المساعدة.

كما استعنت بكتابات المعاصرين في هذا الميدان على غرار مؤلفات وتحقيقات العلامة د. أحمد شرشال، ود. عبد الهادي حميتو.... وغيرها من المصادر والمراجع المتنوعة تجدها في قائمة المصادر والمراجع.

لهذا ونسأل الله للجميع التوفيق والسداد والآن خلاص في القول والعمل

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

اسم المادة: علم الرسم والضبط 2

الرصيد: 04

المعامل: 02

محتوى المقياس:

- تعريف فن الضبط ونشأته ومبادئه.
- المؤلفات في علم الضبط.
- كيفية وضع الحركات الثلاث وما يتبعها.
- كيفية ضبط المختلس والمشوم والممال.
- بيان علامة السكون وأحكامها.
- بيان علامة التشديد وأحكامها.
- بيان علامة المد وأحكامها.
- كيفية ضبط المظهر والمدغم.
- كيفية ضبط الهمز.
- كيفية ضبط ألف الوصل وما جاء بالنقل.
- إلحاق ما حذف في الرسم.
- كيفية ضبط المزيد رسماً.
- أحكام اللام ألف.

○ تعريف فن الضبط ونشأته ومبادئه:

أولاً- تعريف علم الضبط:

الضبط؛ لغة: بلوغ الغاية في حفظ الشيء، يقال: ضبط الكتاب إذا أحكم حفظه بما يزيل عنه الإشكال .
وقيل: هو لزوم الشيء وعدم مفارقتة.

وجاء في لسان العرب: "أي لزوم الشيء أو حبسه؛ ... وَضَبْتُ الشَّيْءَ حَفْظُهُ بِالْحَزْمِ، وَالرَّجُلُ ضَابِطٌ أَي حَازِمٌ." (1).

واصطلاحاً: الضبط عبارة عن علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة أو سكون أو مد أو شد أو تنوين أو نحو ذلك (2).

○ معنى الشكل والنقط والعلاقة بينهما وبين الضبط :

من المصطلحات المهمة التي لها صلة بمصطلح الضبط مصطلحي الشكل والنقط ولذا كان من الواجب معرفة معناهما وماهيتهما:

1- معنى الشكل:

كلمة (الشكل) مرادفة للضبط، يقال: شكل الكتاب وضبطه، أي قيده بما يزيل عنه الإشكال والالتباس .

قال أبو عمرو الداني: "والشكل المدور يسمى نقطا لكونه على صورة الإعجام الذي هو نقط بالسواد، والشكل أصله: التقييد والضبط؛ تقول: شَكَلْتُ الكِتَابَ شَكْلًا، أي: قَيَّدْتُهُ وَضَبَطْتُهُ، وشكلت الدابة شكالا، وشكلت الطائر شكولا.

والشَّكْل: الضرب المتشابه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ [ص: ٥٨]، أي: من ضربه؛ ومثله قول الرجل: ما أنت من شكلي، أي: من ضربي.

والشكل: المثل، وأشكل الأمر إذا اشتبه، والقوم أشكال أي: أشباه.

(1) لسان العرب لابن منظور مادة "ضبط" (340/7).

(2) انظر: سمير الطالبين للضباع (ص119)، ومقدمة تحقيق أحمد شرشال لكتاب الطراز للتنسي (ص33).

وتقول: أعجمتُ الكتابَ إعْجَامًا، إذا نَقَطْتُهُ، وهو مُعْجَمٌ، وأنا له مُعْجِمٌ، وكتاب مُعْجَمٌ ومُعْجَمٌ، أي: منقوط.

وحروف المُعْجَم: الحروف المقطّعة من الهجاء، وفي تسميتها بذلك قولان: أحدهما: أنها مبيّنة للكلام مأخوذ ذلك من قولهم: أعجمت الشيء إذا بينته. والثاني: أن الكلام يختبر بها مأخوذ ذلك من قولهم عجمت العود وغيره إذا اختبرته "(1)".

2- معنى النطق:

(النطق) له قسمان:

أ) نطق الإعراب.

ب) نطق الإعجام.

* أما بالنسبة لنطق الإعراب: فهو مرادف للضبط والشكل، أي علامات تلحق الحرف لتدل على حركته أو سكونه أو نحو ذلك وقد سبق ذكره آنفاً.

* وأما نطق الإعجام: فهي العلامات التي تدل على ذوات الحروف، تمييزاً لها عن بعضها البعض إذا اتحدت صورها، كالباء والتاء) و(الحاء والحاء) و(الذال والذال) أو تقاربت (كالفاء والقاف) و(النون والياء). والنقط بهذا المعنى مغاير لكلمة الضبط (2).

○ أنواع نطق الإعراب والشكل ومذاهب العلماء فيه:

هناك نوعان من النقط: نطق مدور، وآخر مطول:

أولاً- النطق المدور: وهو نطق مدور كنقط الأعجام - أي مثل النقاط التي هي من ذوات

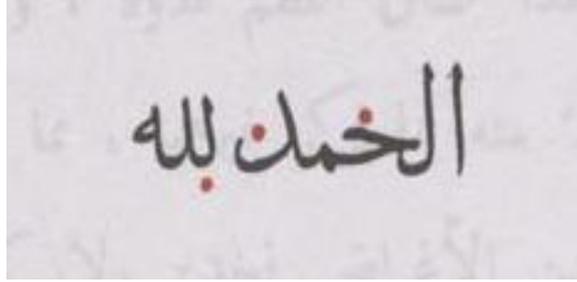
الحروف كنقطة الباء والجيم والحاء وغيرها - إلا أنه مخالف له في اللون، وهو مذهب أبي الأسود الدؤلي، كما ورد في قصته مع زياد ابن أبي سفيان السابقة الذكر:

(1) المحكم للداني: (ص22-23).

(2) انظر تفصيل أكثر: مقدمة تحقيق أحمد شرشال لكتاب الطراز للتنسي (ص33-38).

"... فرجع من فوره إلى زياد فقال: يا هذا قد أجبته إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن؛ إليّ ثلاثين رجلاً. فأحضرهم زياد، فاختر منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلاً من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين.."(1)

ومثاله(2):



واختار هذا النوع من النقط الإمام أبو عمرو الداني(3)، وعلّل اتباعه له بقوله:

"اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف بحضرة الصحابة رضي الله عنهم، واتباعاً له واستمساكاً بسنته؛ إذ مخالفته مع سابقته وتقدمه لا تسوغ، وترك اقتفاء أثره في ذلك مع محله من الدين وموضعه من العلم لا يسع أحداً أتى بعده"(4).

بل قد رجّحه على غيره، فقال: "فاتباع هذا أولى، والعمل به في نقط المصاحف أحق؛ لأن الذي رآه أبو الأسود ومن بحضرته من الفصحاء والعلماء، حين اتفقوا على نقطها، أوجه، لا شك، من الذي رآه من جاء بعدهم، لتقدمهم ونفاذ بصيرتهم، فوجب المصير إلى قولهم، ولزم العمل بفعلهم، دون ما خالفه وخرج عنه"(5).

بل قد أنكر على من استعمل نقط الخليل فقال: "وترك استعمال شكل الشعر - وهو الشكل الذي في الكتب الذي اخترعه الخليل - في المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها أولى وأحق؛ اقتداء بمن ابتدأ

(1) المحكم للداني: (ص4).

(2) قال الداني: " فاذا نقط قوله: ﴿الحمد لله﴾ جعلت الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء وجعلت الضمة نقطة بالحمراء في الدال أو أمامها إن شاء الناظر وجعلت الكسرة نقطة بالحمراء تحت اللام والهاء " المحكم (ص42).

(3) وأيضا الإمام ابن مجاهد كما ذكر عنه الداني انظر: المحكم للداني: (ص23).

(4) المحكم للداني: (ص43).

(5) المحكم للداني: (ص43).

النقط من التابعين، واتباعاً للائمة السالفين⁽¹⁾.
ولم يجر عليه أي عمل في المصاحف اليوم.

ثانياً- النقط الموصول: وهو النقط الذي أخذت علاماته من صور حروف المدّ واللّين، وهي

الأشكال الثلاثة: الفتحة، والضّمة، والكسرة المعهودة عندنا اليوم. ومثاله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾

وهذا النوع من النقط اخترعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وجعل كذلك علامة الشد شيئاً أخذها من أول شديد، وعلامة الخفة خاء أخذها من أول تخفيف، ووضع الهمز والإشمام والروم. وهذا العمل الذي قام به الخليل هو الذي كتب له الثبوت والاستقرار -رغم المعارضة الشديدة التي لقيها من إمام الصنعة أبي عمرو الداني وأتباعه- وهو الذي عليه الناس إلى اليوم، لكن مع بعض التغيير فيه كما سيأتي معنا إن شاء الله.

واختار هذا المذهب أبو داود، وبه جرى العمل في أغلب المصاحف⁽²⁾.

○ سبب الشكل والنقط:

ذكر الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله سبب وضع الشكل والنقط في كتابه المحكم فقال:
" اعلم أيديك الله بتوفيقه أن الذي دعا السلف رضي الله عنهم إلى نقط المصاحف بعد أن كانت خالية من ذلك، وعارية منه وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار... ما شاهدوه من أهل عصرهم -مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها- من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيام وتداول الأزمان، من تزيّد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو -لا شك- في العلم والفصاحة، والفهم والدراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يُرْجَعَ إلى نقطها، ويُصَارَ إلى شكلها، عند دخول الشكوك، وعدم المعرفة، ويتحقق

(1) المحكم للداني: (ص22).

(2) وذلك لشهرته بين الناس ولكونه أوضح وأبين في إعراب الكلام، فنقط الخليل بينه وبين مدلولاته مناسبة ظاهرة، بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه فإنها مجرد اصطلاح، لم يبن على مناسبة بين الدوال والمدلولات. انظر: الطراز للنسي (حاشية ص14).

بذلك إعراب الكَلِم، وتدرك به كيفية الألفاظ⁽¹⁾.

○ ما الذي يُشكّل ويُنقط وتعليقه؟

قال الداني في باب ذكر البيان عن مذاهب متقدمي أهل العربية وتابعيهم من النقاط، وأهل الأداء في النقط: " اعلم أرشدك الله أنهم اتفقوا على نقط المتحرك من الحروف بالحركات الثلاث، ونقط المنون والمشدد والمهموز لا غير، نقطا مدورًا، بالحمرة خاصة دون غيرها من سائر الألوان.

واقترع أكثرهم في نقط المتحرك على أواخر الكلم، وهو موضع الإعراب؛ إذ فيه يقع الإشكال ويدخل الالتباس، وفي الخبر الذي روينا عن أبي الأسود مبتدئ النقط دليل على صحة ما اقتصروا عليه من ذلك؛ إذ اتبع فيه ذكر الحركات بذكر التنوين الذي هو مخصوص بمتابعة حركة الإعراب. وعلى ذلك أكثر العلماء: قال ابن مجاهد: ليس يقع الشكل على كل حرف، إنما يقع على ما إذا لم يُشكّل التَّبَس. قال: ولو شكّل الحرف من أوله إلى آخره - أعني الكلمة - لأظلم الكتاب، ولم تكن فائدة؛ إذ كان بعضه يؤدي عن بعض. وقال ابن المنادي: النقط والشكل إنما جُعلا للضرورات المشكلات يسرًا، لا أن يُنقط كل حرف من الكلمة، سَكَنٌ أو مُحرَكٌ، فإذا ركب ناقط ذلك فقد خرج عن الحدِّ إلى غيره، ولا طائل في ذلك كله⁽²⁾.

وقال في موضع آخر: " ثم إنهم لما رأوا ذلك - أي اهتمدوا إلى وضع نقط الإعراب والشكل -، وقادهم الاجتهاد إليه بنوّه على وصل القارئ بالكلم، دون وقفه عليهن. فأعربوا وأاخرهن لذلك، لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب، ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال، فلذلك بنوا النقط على الوصل دون الوقف، وأيضا فإن القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كلمها فلا بُدَّ من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة⁽³⁾. فعلى ما سبق يظهر أن هناك مذهبان:

1- مذهب يرى أنه يجب أن تضبط كل حروف الكلمة: وهو مذهب الداني وأبي داود:

وقد صرح بذلك أبو عمرو الداني بقوله: " وإذ كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى وتلقي من رسول الله ونقل عن صحابته

(1) المحكم للداني: (ص18-19)؛ وانظر: مقدمة تحقيق أحمد شرشال لكتاب الطراز للتنسي (ص39 وما بعدها).

(2) المحكم للداني: (ص210).

(3) المحكم للداني: (ص19).

رضوان الله عليهم وأدّاه الأئمة رحمهم الله تعالى فسبيل كل حرف أن يوثق حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والشُّكون والشَّدِّ والمدِّ والهمز وغير ذلك، ولا يخص ببعض ذلك دون كله⁽¹⁾. وهذا المذهب يسهل في نقط الخليل (النقط المطول)، ويصعب على مذهب أبي الأسود (النقط المدور) لأنه يلتبس بنقاط الإعجام (الحروف).

2- مذهب يرى أنه لا يضبط إلا ما يُشكل فقط: وهو مذهب ابن مجاهد وابن المنادي ومن تبعهما: وقد سبق وأن ذكر الإمام الداني قولهما وتعليهما ترك ذلك.

(1) المحكم للداني: (ص56).

ثانيا - نشأة علم الضبط:

بما أن الضبط ونقط الإعراب لفظان مترادفان فنشأة أحدهما هو نفسه نشأة الآخر. ولنشأة ذلك قصة.. اختلف الرواة في بطلها، أي من وضعها؛ فقيل: هو أبو الأسود الدؤلي، وقيل: نصر بن عاصم الليثي، وقيل: يحيى بن يعمر، وقيل: هما معاً، وقيل: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي معلم أبي عمرو بن العلاء، وقيل: الخليل بن أحمد الفراهيدي. والصحيح من هذه الأقوال كلها -والله أعلم-: أن أول من وضع نقط الإعراب هو أبو الأسود الدؤلي وطوره من بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي. قال في السبيل: "والحق أن الواضع الأول لنقط الإعراب المساوي للضبط والشكل هو أبو الأسود الدؤلي، بأمر زياد بن أبي زياد والي البصرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان" اه⁽¹⁾. تقول الحكاية -على لسان الضباع في سمر الطالبيين-:

" إن معاوية بعث إلى زياد يطلب منه إرسال ابنه عبيد الله بن زياد، فلما قدم عبيد الله على معاوية وجده يلحن فرده إلى أبيه، وبعث إليه كتابا يلومه فيه على وقوع ابنه في اللحن فبعث زياد إلى أبي الأسود وقال له: "إن لسان العرب دخله الفساد فلو وضعت شيئاً يصلح الناس به كلامهم ويعربون به القرآن" فامتنع أبو الأسود، فأمر زياد رجلا يجلس في طريق أبي الأسود فإذا مر به قرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن، فقرأ الرجل عند مرور أبي الأسود به: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بخفض اللام من رسوله فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: "معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله"، فرجع من فوره إلى زياد وقال له: "أجبتك إلى ما سألت". فاختر رجلا عاقلا فطنا وقال له: "خذ المصحف وصباغاً يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتي فأنقط فوق الحرف نقطة وإذا ضممتها فأنقط نقطتين أمامه، وإذا كسرتهما فأنقط تحته، فإذا أتبعته بغنة يعني تنوينا فأنقط نقطتين "

فبدأ بأول المصحف حتى أتى على آخره.

- وكان ضبطه نقطاً مدوراً كنقط الإعجام إلا أنه مخالف له في اللون.
- وأخذ ذلك عنه جماعة من العلماء من بعده وأدخلوا عليه بعض التحسين، وظل الأمر كذلك إلى أن جاء عصر الدولة العباسية، وظهر الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري فتناول نقط أبو الأسود وحوار فيه

(1) السبيل في ضبط كلمات التنزيل لأبي زيثحار (ص12).

وعدل صوره، وأدخل عليه تحسيناً كثيراً، عرف باسم: (النقط المطول) وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد فالفتحة من الألف والضممة من الواو والكسرة من الياء، ولعل الخليل والله أعلم نظر إلى الحروف قبل وضع النقط لها فوجد أن ما فتح منها إذا أشبع تولد من إشباعه حرف مد هو الألف، وإذا أشبع ما كسر تولد من إشباعه الياء وإذا أشبع ما ضم تولد منه الواو، فجعل الألف أصلاً للفتحة والياء أصلاً للكسرة والواو أصلاً للضممة.

وعُلمَ مما تقدم أن الخليل أخذ الفتح والضممة والكسر من طريقة أبي الأسود فالفتحة من فتح الشفتين، والضممة من ضمهما، والكسرة من كسرتهما.

وجعل مع ذلك علامة الشد شينا أخذها من أول شديد، وعلامة السكون خاء أخذها من أول خفيف، ووضع الهمز والإشمام والروم، فاتبعه الناس على ذلك واستمر العمل به إلى وقتنا هذا لكن بعض تغيير فيه " (1).

أما نقط الإعجام؛ فقد قال عنه الضباع في سمر الطالبين:

"أما النقط الدال على ذوات الحروف فقليل إنه من وضع واضح الحروف العربية فكان من أول الأمر موجوداً في نفسه ومعروفاً عند العرب.

وقيل إن الحروف العربية كانت خالية من النقط وإن العرب كانوا في غنى عنه لأن الكاتب منهم قليل والاشتباه الذي يزول بالنقط كان يزول عندهم بشدة الذكاء، ولما كثر التصحيف وانتشر بالعراق في أيام الحج أمر كتابه بوضعه.

واستدل للأول بأثر أسنده المرزباني إلى عبيد الغساني ولكنه لم يصح.

واستدل للثاني بما رواه الداني في كتاب العدد بإسناده إلى الأوزاعي عن يحيى ابن كثير قال: "كان القرآن مجرداً في المصاحف فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والتاء والثاء وقالوا: لا بأس به هو نور له، ثم أحدثوا فيه نقطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا فيه الفواتح والخواتم". اهـ.

وبما ذكره ابن خلكان في ترجمة الحجاج مما حكاه أبو أحمد العسكري في كتاب التصحيف: "إن الناس عبروا يقرؤون في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه نيفاً وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك مروان ثم كثر التصحيف وانتشر في العراق ففزع الحجاج ابن يوسف إلى كتابه فسألهم أن يضعوا علامات لهذه الحروف المتشابهة فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط أفراداً وزواجاً وخالف بين أماكنها فعبر الناس

(1) سمر الطالبين للضباع بتصرف (ص117-119).

بذلك لا يكتبون إلا منقوطاً". اهـ.

ولم أقف - والكلام لا يزال للشيخ الضباع - على نص صريح في تعيين أول من نقط المصاحف هذا النقط "اهـ"⁽¹⁾.

هذا ما ذكره الضباع - رحمه الله - وعليه نستطيع القول:

بأن واضح نقط الإعجام مختلف فيه، وأصح الأقوال أنه: (نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر) بأمر الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق من قبل أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان، وكانا من أبرز علماء المسلمين وقتئذ في فنون القراءات وتوجيهها وعلوم اللغة وأسرارها، فوضعا ذلك النقط لتمييز به بعض الحروف عن بعض، وفي ذلك ضمان لسلامة القرآن من اللحن والتحريف⁽²⁾.

- وقد استعمل هذا النقط بلون مداد المصحف لتمييز عن نقط أبي الأسود.

* والحروف العربية بالنسبة إلى هذا النقط على قسمين:

أ- **منقوطة**؛ وهي الباء والتاء والثاء والجيم والحاء والذال والزاي والشين والضاد والطاء والغين والفاء والقاف والنون والياء.

ب- **غير منقوطة**؛ وهي ما عدا ذلك، ويقال للمنقوطة: معجمة، ولغيرها: مهمل ومبهم ومغفل.

وقيل ليس كل منقوط يوصف بلفظ المعجم، وليس كل متروك النقط يوصف بلفظ المهمل، وإنما يكون الوصف بذلك في الحرفين المشتركين في الصورة الخطية كالحاء والحاء والذال.

وأما الباء وأمثالها فلا توصف بالمعجم؛ بل بالموحدة والمثناة والفوقية والتحتية والمثلثة، وكذلك الطاء يقال

المشالة، والضاد يقال لها الساقطة، ونحو الألف والكاف جردوه عن الوصف إذ لا يقع فيه تصحيف".

- **ويعرف مما سبق**: أن رسم كلمات القرآن الكريم كان مجرداً من النقط والشكل، ثم وضع الضبط أو

نقط الإعراب زمن زياد على يد أبي الأسود وكان نقطاً مدوراً، ثم وضع النقاط على الحروف وهو نقط

الإعجام زمن الحجاج على يد نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، ثم طور التشكيل أو الضبط زمن العباسيين

على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(1) سمير الطالبين للضباع (ص110-111).

(2) راجع أكثر تفصيلاً في المسألة مقدمة تحقيق أحمد شرشال لكتاب الطراز للتبسي (ص71-79).

ثالثا- مبادئ علم الضبط العشرة:

1- الحد أو التعريف: هو علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف التي هي الفتح والضم والكسر والشد والمد ونحو ذلك.

2- موضوعه: العلامات الدالة على تلك العوارض من حيث وضعها وتركها وكيفية محلها ولونها وغير ذلك.

3- واضعه: يعلم مما تقدم أن الواضع الأول له هو أبو الأسود الدؤلي وطوره الخليل.

4- اسمه: علم الضبط.

5- فوائده: كثيرة منها:

- إزالة اللبس عن الحروف بحيث إن الحرف إذا ضبط بما يدل على تحريكه بإحدى الحركات الثلاث لا يلتبس بالساكن وكذا العكس، وإذا ضبط بما يدل على تحريكه بحركة مخصوصة لا يلتبس بالمتحرك غيرها، وإذا ضبط بما يدل على التشديد لا يلتبس بالحرف المخفف، وإذا ضبط بما يدل على زيادته لا يلتبس بالحرف الأصلي، وهكذا..
- كذلك إذا كان السبب الذي دعا السلف لضبط المصحف، بنقط، أو شكلي فشو اللحن؛ فإن هذا الضبط مظنة السلامة من الوقوع في الخطأ، وإقامة اللسان؛ لأداء الالفاظ القرآنية أداءً صحيحاً، ولا يتم ذلك إلاً بالبيان، أو التعلم، ويقول ابن الجزري رحمه الله في هذا: "ولا شك أن الأمة كما هم مُتَعَبِدُونَ بفهم معاني القرآن، وإقامة حدوده، مُتَعَبِدُونَ بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها"⁽¹⁾.
- المطابقة اللفظية للقارئ، والمتابعة الخطية للكاتب، وتميز أنواع المخالفة المغتفرة من غيرها⁽²⁾.

(1) النشر لابن الجزري (201/1).

(2) انظر: ، السبيل لأبي زيتحار (ص16)، وإيفاء الكيل لعبد الرزاق موسى (ص13).

- ومن المعلوم أنّ العرب قد كانوا في زمن ما أصحاب لسان وإعراب، وبمرور الوقت، واعوجاج اللسان ضُمنوا الإعراب شكلاً لتقويم اللسان، فزاد الشكل للألفاظ المكتوبة بيانا ووضحا؛ فكان بمثابة الدليل المُتمم، والموضح للألفاظ الصحيحة والمعاني المرادة.
 - ومن فوائد الشكل أيضا تميز القراءات من بعضها البعض وتمييز القراءات القرآنية الصحيحة عن غيرها، خاصة عند من لم يتلَّ القرآن مشافهة من أفواه الرجال⁽¹⁾.
- 6- فضله: من العلوم الشريف العظيمة لتعلق بالقرآن الكريم
- 7- نسبته: التباين
- 8- حكم تعلمه: الوجوب الكفائي
- 9- استمداده: يعلم مما سبق.
- 10- مسأله: قواعده، مثل ضبط الهمز المسهل ونحوه⁽²⁾.

(1) انظر هذه الفوائد وغيرها في: السبيل لأبي زيتحار (ص16)، وإيفاء الكيل لعبد الرزاق موسى (ص13)، وعمدة العرفان في مرسوم القرآن النابلي- من أول الفصل الثاني عشر إلى آخر الكتاب- (ص14)، وضبط القرآن الكريم نشأته وتطوره وعناية العلماء به لسالم الزهراني (ص68).

(2) انظر: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار (ص11-17)، سمير الطالبين للضباع (ص119).

○ الفرق بين علمي الرسم والضبط

الفرق الأول: علم الضبط يأتي بعد علم الرسم؛ لأن الرسم متعلق بحروف الكلمة إثباتاً وحذفاً وقطعاً ووصلاً، والضبط يتعلق بما يعرض لهذه الحروف من الحركة والسكون، وذلك وصف الحرف. ولما كان الوصف يجيء بعد الموصوف ناسب أن تكون معرفة علم الضبط بعد معرفة علم الرسم.

الفرق الثاني: هو أن علم الرسم يعتمد فيه على أمرين:

أولهما: رعاية البدء بالكلمة.

وثانيهما: رعاية الوقف عليها. ولذلك أثبتت همزة وصل ألف الجلالة كما حذف تنوين الدال من محمد

في نحو ﴿محمد رسول الله﴾ رعاية البدء بلفظ الجلالة والوقف على دال "محمد".

بينما علم الضبط كله مبني على وصل الكلمة بما بعدها إجماعاً إلا ما استثني من الكلمات كعلامة

الابتداء وغيرها مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى⁽¹⁾.

(1) انظر: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زنتحار (ص16-17).

○ المؤلفات في علم الضبط (1)

ذكر الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله في كتابه المحكم في نقط المصاحف جملة ممن ألفوا في فن الضبط فقال:

" وأول من صنّف النقط ورسمه في كتاب و ذكر علله الخليل بن أحمد، ثمّ صنّف ذلك بعده جماعة من النّحويين والمقرئين، وسلّكوا فيه طريقه، واتبعوا سنته، وافتدوا بمذاهبه؛ منهم أبو محمّد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت202هـ)، وابنه أبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمّد (ت237هـ)، وأبو حاتم سهل بن محمّد السجستاني (ت255هـ)، وأبو عبد الله محمّد بن عيسى الأصبهانيّ (ت253هـ)، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (ت334هـ)، وأبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت324هـ)، وأبو بكر محمّد بن عبد الله بن أشته (ت360هـ)، وأبو الحسن عليّ بن محمّد بن بشر (ت377هـ) مقرئ أهل بلدنا وجماعة غيره غير هؤلاء..

وممن اشتهر من المتقدّمين بالنقط واقتدي به فيه: من المدّنيين: عيسى بن مينا قالون، راوية نافع، مقرئ أهل المدينة، ومن البصريين: بشار بن أيّوب أستاذ يعقوب بن اسحق الحضرمي، ومعلّى بن عيسى صاحب الجحدري، ومن الكوفين: صالح بن عاصم الناطق صاحب الكسائي، ومن الاندلسيين: حكيم بن عمران صاحب العازي بن قيس " ا.ه (2).

فمن ألف في النقط والشكل:

1- أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) :

وضع مختصرا في النقط ؛ كما ذكر ذلك ابن الأنباري وأبو عمرو الداني.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ):

قال أبو عمرو الداني في كتاب المحكم (ص9): "وأول من صنّف النقط ورسمه في كتاب و ذكر علله الخليل بن أحمد ثمّ صنّف ذلك بعده جماعة من النّحويين والمقرئين وسلّكوا فيه طريقه واتبعوا سنته وافتدوا بمذاهبه " وذكر قوله السابق ؛ وذكر مثله أبو داود، وزاد عليهما ابن النديم في الفهرست:

● كتاب ابن الأنباري في الشكل والنقط.

(1) هذا أضفته للإفادة وهو مبحث لا بد للطلاب من معرفته.

(2) المحكم للداني (ص9).

• وكتاب أبي حنيفة الدينوري في الشكل والنقط، مجدول ودارات.
وزاد القفطي مؤلفين هما: أبو بكر بن السري السراج (ت316هـ) وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزياتي (ت249هـ).

هؤلاء هم من أوائل من ألف في هذا العلم، وإلا فغيرهم كثيرون جدا ليس هذا محل ذكرهم جميعا هنا⁽¹⁾.

ومن أهم الكتب والمصنفات مؤلفة في علم النقط والشكل ما يلي:

1. "كتاب المحكم في نقط المصاحف": للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ).
2. "كتاب النقط": للداني أيضا المطبوع بذيل المقنع.
3. "كتاب التنبيه على النقط والشكل": للداني أيضا (ورجح الدكتور عزت حسن أنه كتاب ثالث)
4. "كتاب أصول الضبط وكيفيته على وجه الاختصار" أبو داود سليمان بن نجاح (ت496هـ).
5. "كتاب النقط الكبير": لأبي داود أيضا، وينقل منه اللبيب في شرحه على العقيلة.
6. "نظم في النقط" و"كتاب حروف المعجم": كلها لأبي داود أيضا؛ وهو يكثر النقل عنها في كتابه أصول الضبط.
7. أرجوزة "عمدة البيان" أو "ذيل الضبط من نظم مورد الظمان": للإمام محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز (ت 718 هـ)؛ وعدة أبيات الضبط مائة وأربعة وخمسون (154) بيتا.
وعلى هذا الذيل الخاص بالضبط من أرجوزة مورد الظمان العديد من الشروح؛ نذكر منها:
- "شرح المجاصي على قصيدة الضبط": لأبي عبد الله محمد بن شعيب المجاصي (ت 741 هـ)؛ وهو شرح مختصر جدا.
- "تقريب معنى الضبط": لأبي عثمان سعيد بن سليمان الكرامي (ت822هـ).
- "كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام" (أو حروف المصحف الإمام): لأبي علي الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي، الشهير بالشباني (ت: ق9هـ).
- "الطراز في شرح ضبط الخراز": لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التتسي (ت899هـ).
ووضعت عليه عدة حواشي وتقييدات منها:

(1) انظر مثلا: مقدمة أحمد شرشال عند تحقيقه كتاب الطراز للتتسي (ص81 وما بعدها)، وضبط القرآن الكريم نشأته وتطوره وعناية العلماء به لسالم الزهراني (ص71 وما بعدها).

- "حواش على شرح التنسي": للحسن بن يوسف الزياتي العبد الوادي (ت: 1023هـ)
- "حاشية على الطراز" لأبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة (ت 1137 هـ) وولده أبي زيد عبد الرحمن (أو تعاليق أبي العلاء المنجرة وولده).
- "حواش على شرح التنسي": لعبد الرحمن بن إدريس المنجرة (ت 1179هـ).
- "طرر على الطراز" لعبد الواحد بن عاشر صاحب فتح المنان المروي بمورد الظمان (ت 1040هـ).
- "شرح ضبط الخراز": لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني التلمساني (ت 895).
- "حلة الأعيان في شرح عمدة البيان": للعلامة حسن بن علي بن طلحة الرجراجي (ت 899هـ).
- وعليه حواشي وتقاييد منها:
- "تقييد أو حاشية على حلة الأعيان على عمدة البيان": لمحمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد المستغامي الملقب بالصغير
- "شرح عمدة البيان": لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد التتملي القصري الفرمي (ت 964هـ)؛ وشرحه شرح مطول.
- "تقييد على الضبط من شرح أبي زيد عبد الرحمن التتملي القصري الشهير بالفرمي".
- "شرح على ضبط الخراز": محمد بن علي بن محمد بن الحسن الشريف التجلوتي
- "شرح ضبط الخراز": لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الخلوفي الشريف الحسني، وهو جامع تعاليق أبي العلاء إدريس المنجرة وولده أبي زيد عبد الرحمن على شرح التنسي .
- "شرح على ضبط الخراز": لمحمد بن سعد المكلاقي.
- "تقاييد على نظم الضبط للخراز": لمحمد بن مجبر المساري (ت 984هـ).
- "شرح على ضبط الخراز": لمؤلف عاش بعد المجاصي والفخار، لأنه نقل عنهما، وهو شرح وسط بين شرح المجاصي وشرح التنسي.
- "شرح على ضبط الخراز": لمؤلف آخر عاش قبل 1027هـ.
- "إعانة الصبيان على عمدة البيان": لسعيد بن سعيد بن الحاج الجزولي عاش قبل 1112هـ؛ وهو شرح موجز.

- وشرحه رضوان المخلاقي (ت1311هـ)، وشرحه إبراهيم المارغني (ت1349هـ)، عند شرحهما لمنظومة مورد الظمان، كما شرحه أيضا محمد بن سعد الكحلاني، وأبو الحسن علي بن محمد، وغيرهم .
 - "إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في فن الضبط": لعبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى عضو لجنة مراجعة مصحف المدينة، وهو من الشروح المعاصرة المطبوعة.
8. "الميمونة الفريدة في نقط المصحف وضبطه": لأبي عبد الله محمد القيسي (ت: 810هـ)، وهي أرجوزة في أزيد من ألفي بيت، وقد وضعها على النقط والضبط وتعرض فيها لبعض مسائل الرسم مما له صلة بذلك، وتوسع توسعا كبيرا في إيراد الأقوال وعزو مسائل الخلاف على خلاف ما فعل الخراز في "عمدة البيان في الضبط"، واعتمد المصادر نفسها التي اعتمدها الخراز، وزاد عليه باعتماد ما ذكره أبو إسحاق التجيبي في كتاب "التبيان"، كما أنه عمم في ذكر قضايا الرسم والضبط ولم يخص قراءة نافع في أرجوزته، فكان القيسي بمثابة التكميل أو التوسيع لما بدأه الخراز في "عمدة البيان" مع الزيادة عليه بإيراد الرسم والضبط المتعلق بباقي السبعة غير نافع
9. "الدرة الجليلة في رسم وضبط المصاحف العثمانية" (في نقط المصاحف العلية): للإمام أبي وكيل ميمون الفخار المصمودي المغربي (ت 816هـ)، وهي أرجوزة تعرض فيها لمسائل الضبط أيضا على نحو ما فعل أستاذه أبو عبد الله القيسي، وتقع في 1570 بيتا، وتعتبر أيضا بمثابة التكميل لأرجوزة الخراز في الضبط.
10. "المورد الروي في نقط المصحف العلي": له أيضا وهو نظم يقع في اثنين وثلاثين ومائتين (232) بيت.
11. "ذيل الضبط": لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي التجيبي الجزري (توفي حوالي منتصف المائة الثامنة هجري)، وهو ملحق في فن الضبط ذيل به مؤلفه كتابه "التبيان" في الرسم.
12. "إتحاف الإخوان في ضبط ورسم القرآن": للشيخ إدريس بن محفوظ بن الحاج أحمد الشريف (ت 1354هـ).
13. نظم للفقهاء محمد بن سعيد بن عمارة البينوني بوادي النون: تناول فيه رسم وضبط قراءة الشامي والبصري وابن كثير والكوفيين، وتحتوي على تسعة وخمسين ومائة (159) بيت رسما وضبطا.
14. "السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل": لأحمد محمد أبو زيتحار (ت 1413هـ).
15. "إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين": للدكتور محمد سالم محيسن (ت 1422هـ).

16. "المؤنس في ضبط كلام الله المعجز": محمود أمين طنطاوي (ت2013م).
 17. "الميسر في علم رسم المصحف وضبطه": أ.د. غانم قدوري الحمد.
 18. "الضبط المصحفي نشأته وتطوره": د. عبد التواب الأكرت.
 19. "استعمال الألوان في اصطلاحات ضبط المصاحف عند علماء الأندلس والمغرب بين التأصيل الفقهي والتطبيق المنهجي": مولاي محمد الإدريسي الطاهري.
- هذه أهم المؤلفات في فن الضبط والشكل⁽¹⁾.

(1) وكما ذكرنا سابقا أن هناك مؤلفات أخرى كثيرة جدا لا يتسع المقام هنا ومن أراد التوسعة فليُنظر مثلا: مقدمة أحمد شرشال عند تحقيقه كتاب الطراز للتنسي (ص81 وما بعدها)، وضبط القرآن الكريم نشأته وتطوره وعناية العلماء به لسالم الزهراني (ص71 وما بعدها).

○ كيفية ضبط الحركات الثلاث وما يتبعها من تنوين ونون ساكنة (1)

أ- ضبط الحركات الثلاث

الحركات الثلاث هي:

الفتحة: وهي ألف صغيرة توضع مبطوحة (أي مبسوطة وممدودة) من اليمين إلى اليسار فوق الحرف المتحرك بها هكذا: (ـَ)، وقيل أمامه هكذا: (ـَ).

الضمة: وهي واو صغيرة أيضا توضع فوق الحرف المحرك بها هكذا: (ـُ)، أو أمامه هكذا: (ـُ)، أو في نفسه هكذا: (ـُ)؛ والمختار الأول، أي فوقها؛ وعليه العمل.

والكسرة: وهي ياء صغيرة مردودة إلى خلف هكذا: (ـِ) توضع تحت الحرف المحرك بها، سواء أكان معرقا أم غير معرق (2)، إلا أنه إذا كان معرقا كالنون والعين والصاد وغيرها فإن الكسرة توضع في أول تعريقه هكذا: (نِ عِ هِ).

- وإنما كانت الفتحة توضع مبطوحة -أي مبسوطة- لئلا تلتبس بأصلها الذي هو الألف (/) وكانت صغيرة لتظهر مزية الأصل على فرعه.
- وكانت الضمة واوًا لئلا تلتبس بالواو الصلة.

قال الخراز رحمه الله:

فَفَتْحَةٌ أَعْلَاهُ وَهِيَ أَلِفٌ مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى وَضَمٌّ يُعْرِفُ
وَأَوًّا كَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوْقًا وَتَحْتَهُ الْكُسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى

- وظاهر إطلاق كثير أن الواو الدالة على الضمة والياء الدالة على الكسرة لهما رأس، وذكر بعض

المتأخرين إسقاط رأسيهما كما أسقط بعض الألف الدالة على الفتحة.

(1) ملاحظة: بما أن النقط المدور مذهب أبي الأسود -وهو مذهب أبي عمرو الداني- لم يبق العمل به ولم يعد له وجود سنقتصر هنا على ذكر النقط المطول -مذهب الخليل وهو مذهب أبي داود سليمان بن نجاح- ولا نذكره إلا من باب الفائدة.

(2) الحروف المعرقة هي الحروف التي تكتب بعض أجزائها تحت السطر: " ر ز ج ح خ س ش ق ن ل م و ي ".

والذي عليه العمل:

أن الياء يسقط رأسها بالكلية وتسقط نقطتها أيضا وتبقى جرتها فقط؛ أي هكذا: (ـِ).
أما الواو فعند المشاركة تبقى بكمالها (ـُ)، وعند المغاربة يسقط من رأسها الدارة فقط ويكون شكلها معوجاً هكذا: (ـِ).

تنبيه: هذه الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) شاملة لحركات البناء والإعراب وغيرهما كحركات التقاء الساكنين، والاتباع، والنقل؛ فضبطها كلها واحدة.

ج - ضبط التنوين:

إذا أُتْبِعَت الحركات (الفتحة والضمة والكسرة) بتنوين بأن نطق به بعدها زيد عليها مثلها:
- فيزداد على الفتحة فتحة هكذا: (ـً).
- ويزاد على الضمة ضمة هكذا: (ـٌ).
- ويزاد على الكسرة كسرة هكذا: (ـِ).

قال الخراز رحمه الله:

تُمَّتْ إِنْ أُتْبِعَتْهَا تَنْوِينًا فَزِدْ إِلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينًا

وهذا لأجل بيان أن بعدها في اللفظ نونا تسمى تنويناً، والفرق بين هذه النون وبين النون الأصلية أن هذه لا تأتي إلا بعد تمام الكلمة، وتلك تكون في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها، وبهذا الفرق جاء الخط تابعاً لذلك، فرسموا النون الأصلية دون المسماة بالتنوين، ولمَّا لم تُرسم احتاج أهل الضبط إلى جعل علامة تنبيه عليها.

○ موضع علامات الحركة والتنوين:

على العموم فموضع علامات الحركة والتنوين توضعان فوق الحرف في حالتي النصب والرفع، وتحت في حالة الجر كما تقدم؛ ولكن يفرق في المنون بحسب حالاته كالتالي:

أولاً- إن كان المنون منصوباً: ففيه حالات:

أ- إن كان مما رسم ألفاً: كـنحو ﴿عليماً- حكيماً﴾ ففي ضبطه أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن العلامتين تجعلان معاً على الألف مع انفصالهما عنها؛ هكذا: ﴿عليماً- حكيماً﴾.

وهذا القول هو الذي عليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة واختاره الشيخان وهو مذهب أبي محمد اليزيدي، وعليه عمل المغاربة.

المذهب الثاني: أنهما تجعلان معاً على الحرف الذي قبل الألف؛ هكذا: ﴿عليماً- حكيماً﴾.

وهذا القول هو قول الخليل وسيبويه واختاره جماعة من المشاركة، وعليه عملهم.

المذهب الثالث: أن توضع علامة الحركة على حرفها وعلامة التنوين على الألف هكذا: ﴿عليماً- حكيماً﴾.

المذهب الرابع: أن توضع علامة الحركة على حرفها ثم تعاد مع علامة التنوين فتوضعان معاً على الألف؛ هكذا: ﴿عليماً- حكيماً﴾.

والمذهبين الثالث والرابع ضعيفان⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وإن تَقِفْ بِأَلْفٍ فِي النَّصْبِ هُمَا عَلَيهِ فِي أَصْحِ الْكُتُبِ
سواءً إن رُسِمَ أو إن جاء وهُوَ مُلْحَقٌ كَنَحْوِ مَاءِ

(1) سمير الطالبين للضباع: (ص126).

تنبيه: مما يجرى مجرى التنوين لشبهه به نون التوكيد الخفيفة في لفظي: ﴿وَلَيْكُونَا﴾ و﴿ولنسفعاً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [الآية: ٣٢] بسورة يوسف، وقوله تعالى: ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [الآية: ١٥] بسورة العلق.

قال الخراز رحمه الله:

وَفِي إِذَا ثُمَّتْ نُونٌ إِنْ تَخَفَ لَسْفَعًا وَلَيْكُونًا فِي الْأَلْفِ

ووجه شبهها به أنها مختصة بالأفعال وحقها أن ترسم نونا كغيرها لكن لما كانت ساكنة زائدة الطرف ملازمة للحركة وتبدل في الوقف ألفا بعد الفتح وت حذف بعد غيره أشبهت التنوين إذ هذا شأنه فرسمت في جميع المصاحف ألفا لذلك.

ويلحق بهذين اللفظين نون ﴿إِذَا﴾ حيث وقعت حرف جواب وجزاء، ونونها أصلية وكان القياس أن تكتب نونا لكنها أشبهت المنون المنصوب في كونها ساكنة في الطرف مفتوحاً ما قبلها مبدلة في الوقف ألفا كتبت في جميع المصاحف ألفا لذلك.

فَيَتَأْتِي فِي كَيْفِيَّةِ ضَبْطِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مِثْلَمَا يَتَأْتِي فِي كَيْفِيَّةِ ضَبْطِ ﴿حَكِيمًا وَعَلِيمًا﴾، أَي تَجْرِي عَلَيْهَا الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ الذِّكْرُ فِي ضَبْطِ ﴿حَكِيمًا وَعَلِيمًا﴾⁽¹⁾.

ب- إن كان من نحو ﴿ماء - سماء - افتراء﴾: ففي ضبطه ثلاث مذاهب:

المذهب الأول: أن تجعل الهمزة بعد الألف وعلامتا النصب والتنوين فوق الهمزة ولا يلحق بعدها

شيء هكذا: ﴿بِنَاءٍ﴾ ﴿عِثَاءٍ﴾ ﴿مِرَاءٍ﴾

وهو أرجح المذاهب وبه جرى العمل.

المذهب الثاني: أن يوضع بعد الألف همزة فألف صغيرة فوقها العلامتان بناء على قول اليزيدي؛

هكذا: ﴿مَاءٌ - مرَاءٌ - افتراءٌ﴾.

(1) سمير الطالبين للضباع: (ص 127-128).

المذهب الثالث: أن يوضع قبل الألف ألف صغيرة فهمزة ويوضع فوقها العلامتان هكذا:

﴿بَيَاءٌ﴾ ﴿غَنَاءٌ﴾ ﴿مَاءٌ﴾ ﴿مِرَاءٌ﴾ .

ج- إن كان رسم مقصورا - أي الاسم المقصور الذي رسمت ألفه ياءً - نحو ﴿قُرَى - فِتَى - مَفْتَرَى﴾ ففي ضبطه أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن توضع علامتي الحركة والتنوين على الياء كما تضعهما على الألف في نحو:

﴿عَلِيمًا - حَكِيمًا﴾؛ أي هكذا: ﴿مَفْتَرَى - فِتَى - قُرَى﴾، وعليه العمل عند المغاربة.

المذهب الثاني: أن توضع الحركة والتنوين معا على الحرف الذي قبلها هكذا: ﴿مَفْتَرَى - فِتَى - قُرَى﴾، وعليه العمل عند المشاركة.

المذهب الثالث: وضع الحركة على حرفها وعلامة التنوين على الياء؛ أي هكذا: ﴿مَفْتَرَى - فِتَى - قُرَى﴾.

المذهب الرابع: وضع الحركة على حرفها ثم أعادتها مع علامة التنوين؛ أي هكذا: ﴿مَفْتَرَى - فِتَى - قُرَى﴾.

والمذهبان الأخيران ضعيفان⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وإن يَكُنْ يَاءٌ كَنَحْوِ مُفْتَرَى هُما عَلَى الياءِ كذا النَّصُّ سَرى
وقيلَ في الحُرْفِ الَّذي مِن قَبْلُ حَسَبَما اليَوْمَ عَلَيهِ الشَّكْلُ

(1) سمير الطالبين للضباع: (ص 127).

د- إن كان الاسم الذي يلحقه التنوين من نوع ﴿رحمة﴾:

فتوضع علامتي الحركة والتنوين فوقه أيضا - أي في حالة النصب - هكذا: ﴿رحمة - جنة - دانية﴾⁽¹⁾.

ثانيا - إن كان مرفوعا:

وهذا في نحو: ﴿رؤوف رحيم - حكيم عليم - سلام - مغفرة﴾ فتوضع علامتي الحركة والتنوين فوقه كذلك.

ثالثا - إن كان مجرورا:

وهذا في نحو: ﴿فبما رحمة - خير - عليم - سميع﴾ فتوضع علامتي الحركة والتنوين تحته⁽²⁾.

○ التراكب والتتابع في التنوين:

أولاً- التراكب: ويقصد به أن تكون علامة التنوين فوق علامة الحركة، أي أن الحركتين متراكبتين فوق بعضهما تماما في التنوين، أي: أن تكون في التنوين المنصوب فتحة فوقها فتحة الأخرى تماما هكذا: (ـَ / ـُ / ـِ) وفي التنوين المخفوض

كسرة فوقها كسرة الأخرى تماما هكذا: (ـِ / ـِ / ـِ)⁽³⁾.

○ والتنوين يأتي متراكبا في حالتين:

- الحالة الأولى: وهي: إن أتى بعده حرف من حروف الحلق الستة: "الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين"؛ سواء في حال النصب أو الرفع أو الخفض؛ وأمثلة ذلك:

(1) سمير الطالبين للضباع: (ص125).

(2) سمير الطالبين للضباع: (ص125).

(3) وعبر الخليل بن أحمد الفراهيدي عن التراكب بالطول واحدة فوق واحدة، وعبر عن التتابع بالعرض. انظر: المحكم للداني: (ص72)، والطرز للتنسي: (ص48).

- في حال النصب مثل: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾، ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ﴾، ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، ﴿ضِعْفًا خَافُوا﴾، ﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، ﴿بُكْرَةً عَذَابٌ﴾.
- في حال الرفع: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿عَذَابٌ عَلِيمٌ﴾.
- في حال الخفض: ﴿نُوحٍ إِذْ﴾، ﴿قَوْمٍ هَادٍ﴾، ﴿شَيْءٍ إِلَّا﴾، ﴿بِحُورٍ عِينٍ﴾.

قال الخراز رحمه الله:

وَقَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ رَكَّبْتُهُمَا وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتُهُمَا

ووجهه كما قال الضباع: "وجه ذلك أن حروف الحلق لما بعدت مخارجها من مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان كان الحكم عندهن في اللفظ الإظهار فجيء بالضبط مركباً إشارة إلى ذلك؛ إذ في تركيب التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطأ كما كان بعيداً منها لفظاً"⁽¹⁾.

○ وهذا مثال عن التنوين المنصوب بنقط أبي الأسود -النقط المدور- إذا جاء بعده أحد حروف الحلق، فيكون متراكباً في نحو: ﴿سَمِيعًا عَلِيمًا﴾⁽²⁾.

لَسْمِيعًا عَلِيمًا

■ الحالة الثانية: وهي حالة تحرك التنوين بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين؛ نحو:

﴿مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ أَنْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠ - ٢١]، ﴿رَّحِيمًا ﴿٥٠﴾ النَّبِيِّ أُولَى﴾ [الأحزاب: ٥ - ٦].

فجرى العمل عند المتأخرين من المحققين على التركيب إلا في عاد الأولى بالنجم على قراءة نافع ومن وافقه فبالاتباع لإدغام التنوين في اللام على قراءتهم وعدم تحرك التنوين⁽³⁾.

(1) سمير الطالبين للضباع: (ص74). وذكر نحوه الداني في المحكم: (ص69).

(2) انظر: المحكم للداني (ص248).

(3) قال الضباع: "وهو الذي جرى به عملنا". وانظر: سمير الطالبين للضباع: (ص129)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زنتحار: (ص43).

○ وإن أتى بعد التنوين غير حروف الحلق الستة ففيه التتابع كما سيأتي.

قال الخراز رحمه الله:

وَقَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ رَغَبْتُهُمَا وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتَبَعْتُهُمَا

واختلف في أيهما هي علامة حركة وعلامة التنوين في حالة التراكب؛ فذهب جماعة ومنهم الإمام الداني وأبي داود إلى أن السفلى منهما هي الحركة؛ لأنها تلي صورة الحرف، والعليا هي التنوين؛ لأنه آت بعد الحركة، وهذا في حالتي النصب والرفع، وأما في حالة الخفض فالعليا هي الحركة؛ لأنها هي التي تلي الحرف فيه، والسفلى هي التنوين⁽¹⁾.

وذهبت جماعة أخرى كالنسي والجرجاني وتبعهما على ذلك الضباع وغيره فقالوا: في التركيب يحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون هي السفلى⁽²⁾.

ثانياً- التتابع: ويقصد به أن تكون الحركتين متتابعتين، أي: أن تُجعل علامة التنوين أمام علامة الحركة،

فتكون في التنوين المنصوب المتتابع هكذا: (ـَـ)، وفي التنوين المرفوع هكذا: (ـُـ)، وفي التنوين المخفوض هكذا: (ـِـ).

ويُصَوَّرُ التنوين متتابعاً في حالة ما إذا أتى بعد الاسم المنون في أحواله الثلاثة (النصب والرفع والجر) أحد حروف الإخفاء، أو الإدغام، أو حرف الإقلاب (الباء)⁽³⁾.
ومثاله: ﴿ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾، ﴿ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾، ﴿ مَلِكٌ مُّقْتَدِرٌ ﴾.

قال الضباع: "ووجه ذلك: أن بقية الحروف لما لم تبعد عن مخرج التنوين مثل بعد حروف الحلق؛ بل منها ما قرب جداً، ومنها ما قرب فقط، حتى كان حكم التنوين عندها الإدغام في بعض، والإخفاء عند

(1) المحكم للداني: (ص68)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص14-16).

(2) انظر: الطراز للنسي (ص28)، وأصول الضبط لأبي داود (ص15-17 الحاشية).

(3) أي كل حروف المعجم سوى حروف الحلق-الإظهار- الستة (أ، هـ، ح، خ، ع، غ) المتقدم ذكرها في حالة التراكب.

البعض، والقلب عند بعض، فأشير في الضبط بالاتباع إلى قربه منها؛ إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطأ، كما كان قريباً منها لفظاً⁽¹⁾.

○ وهذا مثال التنوين المنصوب بنقط أبي الأسود -النقط المدور- عند التقائه بأحد الحروف الغير حلقية، إذ يكون متتابعاً في نحو: ﴿حُوبًا كَبِيرًا﴾:

ح و ت ا ك ب ي ر ا

○ ويُفَرَّق بين حروف الإخفاء وحروف الإدغام وحرف الإقلاب في كيفية الضبط في حال تتابع التنوين كما يلي:

1- عند الإدغام:

أ- إن كان الإدغام تاماً-خالصاً-: أي إن أتى بعد المنون أحد حروف "لم نر": وهي اللام والميم والنون والراء، فكيفية ضبطه أن يوضع فوق ذلك الحرف علامة التشديد مع حركة الحرف المدغم فيه نحو:

﴿هُدَى الْمُتَّقِينَ﴾، ﴿هُدَى مِّنْ﴾، ﴿يَوْمَ يَذُنُ نَاصِرَةً﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

ووجهه: التنبيه على إدغام التنوين فيما بعده إدغاما تاما بحيث صار من جنس ما بعده⁽²⁾.

ب- إن كان الإدغام ناقصاً⁽³⁾: أي إن أتى بعد المنون حرفا "وي" أي الواو والياء، فضبطه أن يعرى من علامة التشديد دون الحركة؛ أي أنّ الحركة لا بد من وضعها، إذ لا موجب لذهابها؛ بل ربما أوقع عدمها في اللبس؛ نحو:

(1) سمير الطالبين للضبباع: (ص128). وذكر مثله الإمام الداني: (ص71).

(2) انظر: الطراز للتنسي: (ص53)، وسمير الطالبين للضبباع: (ص129)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار: (ص42).

(3) الفرق بين الإدغام التام والناقص:

أن الإدغام التام: هو ما ذهب فيه لفظ المدغم وصوته بأن لم يبق معه ذات المدغم وهو هنا التنوين ولا صفة وهي هنا الغنة. والإدغام الناقص: هو ما ذهب فيه اللفظ دون صوت؛ أي ما أدغمت معه الذات وأبقيت الصفة. أ.هـ.

(فإن قلت): يرد على أهل الضبط أن الياء والواو إذا لم يشددا مع إبقاء غنة التنوين يتوهم أن الحكم عندهما الإخفاء! (فالجواب): أن

هذا التوهم يدفعه شهرة عدد حروف الإخفاء إذ لم يعد فيها أحد الباء والواو أ.هـ. سمير الطالبين للضبباع: (ص130).

﴿كَثِيراً وَيَهْدِي﴾، ﴿شَفَعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾، ﴿أُمَّةٌ يَدْعُونَ﴾، ﴿رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾، ﴿مُبِينَةٌ يُضْعَفُ﴾، ﴿صَدَقَةٌ يَتَّبِعُهَا﴾.

تنبيه: الواو والياء تشملهما التعرية من علامة التشديد هذا إذا كنت تقرأ بقراءة من يقي الغنة عندهما وهم غالب القراء؛ لأن الإدغام حينئذ ناقص، وأما إذا لم تبق غنة التنوين عندهما كما هو رواية خلف عن حمزة فإنك تضع علامة التشديد فوقهما إشارة إلى أن الإدغام تام⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَالشَّدُّ بَعْدُ فِي هِجَاءٍ لَمْ نَرَا
هَذَا إِذَا أَبْقَيْتَ عِنْدَ الْيَاءِ
كَأَنَّا كَبَّاقِي الْأَحْرَفِ الْمُعْرَاةِ
أَلْفَرْقُ بَيْنَ مُدْغَمٍ وَمُخْفَى
وَعَيْرُهُ فَعَرِّه كَيْفَ جَرَا
وَالْوَاوِ غُنَّةً لَدَى الْأَدَاءِ
مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَلَدَا النُّحَاةِ
هَذَا مُشَدَّدٌ وَهَذَا حَمْفَا

2- عند الإقلاب - القلب -:

ويكون عند التقاء التنوين بحرف الباء، وفيه لأهل الضبط وجهان⁽²⁾:
أحدهما: أن تجعل علامتي الحركة والتنوين متتابعين بلا تغيير كما تجعلان مع الفاء وغيرها؛ هكذا:

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا﴾، ﴿عَلِيمٌ بِمَا﴾

وثانيهما: أنك تعوض من علامة التنوين ميما صغيرة (ـ / ـ / ـ)؛ لأن التنوين عند الباء يقلب ميما

في القراءة فيكون تصويره مما في الضبط، مُشْعَرًا بِذَلِكَ هَكَذَا:

﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، ﴿عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾، ﴿جَنَّةٍ بَرَّةٍ﴾.

(1) انظر: الطراز للتنسي: (ص56-57)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زنتحار: (ص42)، وسمير الطالبين للضباع: (ص134).

(2) انظر: الطراز للتنسي: (ص62)، وسمير الطالبين للضباع: (ص132-133)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زنتحار: (ص42).

قال الخراز رحمه الله:

وَعَوَّضَنْ إِنْ شِئْتَ مِمَّا صُغِرَى مِنْهُ لِبَاءٍ إِذْ بِذَلِكَ يُقْرَأُ

وهذان الوجهان على التخيير⁽¹⁾، وعلى الأول اقتصر الداني في المحكم⁽²⁾ وذكر الوجهين في كتابه النقط بذيل المقنع وحسن الثاني منهما⁽³⁾، وذكر أبو داود الوجهين لكنه أختار الثاني⁽⁴⁾. وبهذا الوجه جرى العمل في أغلب المصاحف اليوم⁽⁵⁾.

قال الضباع: "ولا يوضع على هذه الميم الدالة على الإقلاب علامة السكون؛ لأنها بمنزلة الحركة الدالة على التنوين، فكما أن السكون لا يجعل على الحركة لا يجعل على مُنزل منزلتها"⁽⁶⁾.

3- عند الإخفاء:

ويكون فيها التنوين متتابعا أيضا عند مجيئه قبل أحد حروف الإخفاء الخمسة عشر (الناء-الثاء-

الجيم-الدال-الذال-الزاي-الطاء-الظاء-الكاف-الصاد-الضاد-الفاء-القاف-السين-الشين)⁽⁷⁾،

ويكون ضبطه أيضا بتعريفه من علامة التشديد دون الحركة⁽⁸⁾ مثل:

﴿جَنَّتِ تَجْرِي﴾، ﴿حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ﴾، ﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾، ﴿عَذَابًا دُونَ﴾، ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾، ﴿شَرَابًا طَهُورًا﴾، ﴿شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ﴿عَبُوسًا قَمَطِيرًا﴾، ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾، ﴿أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا فَحَدًا﴾.

(1) كما أشار إلى ذلك الخراز في نظمه بقوله: "وَعَوَّضَنْ إِنْ شِئْتَ مِمَّا صُغِرَى مِنْهُ لِبَاءٍ إِذْ بِذَلِكَ يُقْرَأُ". انظر: الطراز للتنسي: (ص62).

(2) انظر: المحكم للداني (70).

(3) انظر: كتاب النقط بذيل المقنع: (ص128).

(4) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص12).

(5) وهناك من لفق بين المذهبين؛ أي أنهم ضبطوها هكذا: ﴿عَلِيمٌ يَمًا﴾.

قال الضباع: "وجرى بعض المشاركة على الأول؛ ولكنه زاد الميم على الباء إشارة إلى الإقلاب وهو ضعيف".

وقال أبوزيتحار: "وهذا المذهب ضعيف لأن الميم وضعت عوضا عن التنوين، ولا يجمع بين العوض والمعوض".

انظر: سمير الطالبين للضباع: (ص133)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار: (ص43 الحاشية).

(6) سمير الطالبين للضباع: (ص131).

(7) هذا عند جمهور القراء، وأما عند أبي جعفر فهي سبعة عشر حرفا بإضافة الغين والحاء لأنه لا يظهرهما بل يخفيهما.

(8) انظر: المحكم للداني: (ص70)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص18).

ج- ضب النون الساكنة:

النون الساكنة وهي لا تخلوا من حالتين:

الحالة الأولى: إذا لقيها أحد حروف الحلق الستة (أ-ه-ح-خ-ع-غ) فحكمها أن يوضع عليها علامة السكون الآتية، لأن حكمها عند حروف الحلق الإظهار في اللفظ لبعدها عن مخرجها عن مخرجين؛ لأنها لما كانت يقرعها اللسان في اللفظ جاء الضبط منبهاً على ذلك، فَصُوِّرَ سكونها دلالة على قرع اللسان لها لفظاً؛ كما هو الشأن في كل ما يقرعه العضو المعتمد عليه لفظاً، فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين⁽¹⁾.

ولا فرق في ذلك بين أن تكون النون معهن في كلمة واحدة؛ نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعُونَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

أو كانت هي في كلمة وهن في كلمة أخرى؛ نحو: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾⁽²⁾.

ويستثنى من هذا الحكم الغين والحاء في قراءة أبي جعفر فحكمهما عندهما عليها كحكمهما عند سائر الحروف الإخفاء كما سيأتي.

الحالة الثانية: إذا لقيها حرف غير حلقي فحكمها أن تُعْرَى من علامة السكون؛ لأنها عند غير حروف الحلق لا تكون موجودة في اللفظ وصلاً؛ لكونها إما مُدْغمة، أو مقلوبة، أو مخففة، فلما كان اللسان لا يقرعها في اللفظ جاء الضبط منبهاً على ذلك، فتعريفها من علامة السكون دليل على عدم قرع اللسان لها، كما كان اتباع التنوين قبل هذا دليلاً على ذلك، فالتعريف هنا بمنزلة الإتيان في التنوين⁽³⁾.

وهذا الحكم⁽⁴⁾ يشمل حروف الإخفاء متصلة نحو: ﴿مِنْكُمْ﴾، ﴿مِنْكَ﴾، ﴿عِنْدَ﴾، ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾. ومنفصلة نحو: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾، ﴿أَنْ طَهَّرَا﴾، ﴿أَنْ كَانَ﴾، ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ﴾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 65-66)، وسمير الطالبين للضباع (ص 131).

(2) ومثل من ﴿مَنْ آمَنَ﴾ لغير ورش وأما عنده فهي محركة فمن يضبط على روايته يضبط النون وشبهها بالحركة لا بالسكون

هكذا: ﴿أَمَنْ مَنْ﴾.

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 67-68)، وسمير الطالبين للضباع (ص 132).

(4) أي تعريفها من علامة السكون.

وكذلك يشمل حرف الإقلاب - الباء - لكن مع رسم ميم صغيرة فوقها معرأةً من الحركة؛ نحو: ﴿مُنْبَثًا﴾
﴿أُبْعُونِي﴾، ﴿أَنْبَتَتْ﴾، ﴿مِنْ بَعْدِ﴾، ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾، ﴿مِنْ بَيْتِهِ﴾.

وكذلك يشمل حروف الإدغام عامة، والمنفصلة منها بصفة خاصة، نحو: ﴿عَنْ تَقِيْسٍ﴾، ﴿مِنْ مَّالٍ﴾، ﴿مَنْ نَّصِرِينَ﴾، ﴿أَنْ لَنْ﴾، ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

بخلاف المتصلة نحو: ﴿الْدُّنْيَا﴾، ﴿قِنَوَانٌ﴾، ﴿صِنَوَانٌ﴾، ﴿مَرَّصُوصٌ﴾، لأن النون تظهر حينئذ فلا بد من تصوير سكوتها.

هذا بصورة مجملة؛ وأما بالتفصيل فكالآتي:

الواقع بعد النون الساكنة من غير حروف الحلق:

1- حرف الإقلاب (الباء):

إن جاء بعد النون الساكنة حرف الباء ففيها لأئمة الضبط مذهبان⁽¹⁾:

- أحدهما: تعريتها من علامة السكون حسبما دل عليه العموم السابق⁽²⁾، وهو اختيار الداني⁽³⁾، فتضبط هكذا: ﴿مُنْبَثًا﴾.

- وثانيهما: أن تصور ميمًا صغيرة بأعلاها مكان السكون، تنبيهًا على أن النون انقلبت في اللفظ ميمًا لمؤاخاتها للنون في الغنة وقربها من الباء في المخرج، وهو اختيار أبي داود⁽⁴⁾، وبه جرى العمل، فتضبط هكذا: ﴿مُنْبَثًا﴾.

- وهناك مذهب ثالث ضعيف ذكره الضباع بقوله: " وما جرى عليه بعض نقاط المصحف من المشاركة

من تحليتها بالسكون مع وضع علامة الإقلاب على الباء - أي هكذا: ﴿مُنْبَثًا﴾ - لم أقف على نص بجيزة فالأولى عدم الأخذ به"⁽⁵⁾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 69)، وسمير الطالبين للضباع (ص 132).

(2) انظر: المحكم للداني (ص 75-76)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 80-81).

(3) انظر: المحكم للداني (ص 76).

(4) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص 85). وحسن هذا الوجه الداني لكن رأى أن الوجه الآخر هو أولى. انظر: المحكم (ص 76).

(5) سمير الطالبين للضباع: (ص 133).

2- حروف الإدغام:

○ إن لقيها أحد حروف الإدغام الأربعة: (لم نر) - أي اللام أو الميم أو النون أو الراء - حَلَّتْهُ بعلامة التشديد وعريت النون قبله من علامة السكون، وذلك للتنبية على أنها أدغمت فيه إدغاما تاما؛ أي

ترسم هكذا: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾، ﴿مِن مَّلِكٍ﴾، ﴿مِن نَّعْمَةٍ﴾، ﴿مِن رِّزْقٍ﴾⁽¹⁾.

○ وإن لقيها الواو أو الياء وأبقيت عندهما غنة النون بأن أدغمت فيهما إدغاما ناقصا - وذلك على قراءة غالب القراء - كان في النون وما بعدها منهما التخيير بين وجهين⁽²⁾:

- أحدهما: أن توضع علامة التشديد على الواو والياء للدلالة على إدغام النون فيهما، وتوضع علامة السكون على النون للدلالة على أن الإدغام ناقص بسبب إبقاء غنة المدغم الذي هو النون؛ أي تضبط

هكذا: ﴿مَنْ يُؤْمِرُ﴾، ﴿يَوْمٍ مِنْ﴾، ﴿مِنْ وَآلٍ﴾، ﴿وَرَاءِ مِنْ﴾.

وهذا الوجه هو مختار الشيخين⁽³⁾، وبه جرى العمل عند المغاربة.

- ثانيهما: أن تُعْرَى النون من علامة السكون؛ إشعارا بإدغامها فيما بعدها، وتُعْرَى النون من علامة

السكون؛ إشعارا بإدغامها فيما بعدها، وتعري الواو والياء من علامة التشديد لا من الحركة؛ إشعارا بأن

النون لم تدغم فيهما إدغاما خالصا، فتضبط هكذا: ﴿مَنْ يُؤْمِرُ﴾، ﴿مِنْ يَوْمٍ﴾، ﴿مِنْ وَآلٍ﴾،

﴿مِنْ وَرَاءِ﴾.

وعلى هذا الوجه جرى عمل المشاركة.

وإنما جوزوا هذين الوجهين في الواو والياء بعد النون الساكنة واقتصروا على تعريتها بعد التنوين إذا أقيمت

غنته؛ لأنه لو وضعت علامة التشديد على الواو والياء بعد التنوين لالتبس الإدغام الناقص بالإدغام التام،

بخلاف وضعها عليهما بعد النون الساكنة فإنه لا التباس فيه؛ لأن وضع علامة السكون على النون يدل

على أن الإدغام غير خالص.

(1) انظر: المحكم للداوي (ص73-74)، أصول الضبط لأبي داود (ص77)، الطراز للتنسي (ص72).

(2) انظر: المحكم للداوي (ص74)، أصول الضبط لأبي داود (ص79-80)، والطراز للتنسي (ص73-74).

(3) انظر: المحكم للداوي (ص74)، وأصول الضبط لأبي داود (ص84).

وإذا لم تبق غنتها عندهما - كما هو رواية خلف عن حمزة - فإن الضبط يكون بوضع علامة التشديد على الواو والياء، وتُعْرَى التُّون من علامة السكون؛ لأن الإدغام حينئذ خالص، وما عدا هذه الأحرف السبعة لا تجعل عليه علامة التشديد بعد النون الساكنة⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

<p>سُكُونَهَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ مِمَّا صُغِرَى فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ غُنَّتَهَا عِنْدَهُمَا أَثْبَتَا إِنْ شِئْتَ أَوْ عَرَّهْمَا وَالتُّونَا</p>	<p>وَحُكْمُ نُونٍ سَاكِنَةٍ أَنْ تُلْقَى وَعِنْدَ كُلِّ مَا سِوَاهُ تُعْرَى مَنْ قَبْلِ بَاءٍ ثُمَّ شَدُّ يَلْزَمُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا أَبْقَيْتَا عَلَامَةَ التَّشْدِيدِ وَالسُّكُونَا</p>
--	---

(1) وهناك وجهان آخران ضعيفان:

الأول: وهو أن تعري الواو والياء من التشديد مع إبقاء السكون ﴿مَنْ يُؤْمِنُ-مِنْ وَالٍ﴾، والثاني: أن تعري النون من السكون مع إبقاء التشديد على الواو والياء ﴿مَنْ يُؤْمِنُ-مِنْ وَالٍ﴾.
ولكنهما وجهان ضعيفان ذكرهما المجاصي وردَّهما غير واحد من علماء الضبط، كالرجراجي والتنسي وغيرهما.
انظر: الطراز للتنسي (ص76).

تنبيهات:

- **الأول:** إذا قرئ بإبقاء غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء فعليه يكون الإدغام ناقصاً ويكون ضبط النون واللام والراء الواقعين بعدها وبعد التنوين كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين⁽¹⁾.

- **الثاني:** أتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة مع الإدغام في الواو والياء غنة المدغم، وهو النون الساكنة والتنوين، فيكون الإدغام ناقصاً، ومع الإدغام في النون نحو: ﴿مِنْ نَّصِيرٍ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ غنة المدغم فيه فيكون الإدغام تاماً.

واختلفوا في الغنة مع الإدغام في الميم نحو: ﴿مِنْ مَّاءٍ﴾، ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ على أربعة أقوال:

1- أنها غنة الميم المدغم فيها، وهو الذي عليه الجمهور - وهو الصحيح كما قال الضباع -.

2- وقيل غنة الميم المبدلة من النون والتنوين.

3- وقيل غنتها وغنة الميم المدغم فيها.

4- وقيل النون والتنوين.

فعلى الأقوال الثلاثة الأولى يكون الإدغام تاماً، ويكون الضبط على ما تقدم؛ وهو أن تُعْرَى النون من علامة السكون، وتوضع علامة التشديد على الميم كالنون بعد النون.

وعلى القول الرابع يكون الإدغام ناقصاً، ويكون ضبط النون والميم الواقعة بعدها وبعد التنوين كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين⁽²⁾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 77)، وسمير الطالبين للضباع (ص 134).

(2) انظر: سمير الطالبين للضباع (ص 135).

○ ضبط المختلس والمشّم والممال

أولاً- ضبط المختلس:

"المختلس": هو ما قُرئ بالاختلاس.

والاختلاس: مرادف للإخفاء عند القراء، وقيل: "هو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يُحكم به

السّامع أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن".

وقيل: "هو النطق بحركة سريعة مع بقاء الكثير منها، وهو ضد الإشباع الذي هو إتمام الحركة، من غير

إسراف فيه حتى لا يتولد عن الحركة حرف من جنسها".

فالثابت من الحركة في الاختلاس أكثر من الذهاب، عكس الروم، وقدر بعضهم الثابت في الاختلاس

بثلثي الحركة، ولا يضبط ذلك إلا المشافهة (1).

وقد قرأ به عدد من القراء منهم قالون عن نافع في عدة مواضع من كتاب الله تعالى (2).

ولما كانت حركة المختلس مشوبة بسكون احتاج أهل الضبط إلى تمييزها عنه، ولهم في ذلك مذهبين:

1- فذهب جماعة إلى تعريفها من الشكل؛ وهو اختيار أبي داود؛ وعَلَّل ذلك بأن هذه الأمور لا تؤخذ

من الخط؛ بل تؤخذ بالمشافهة وسؤال الشيخ عنها (3).

(1) انظر: النجوم الطوالع للمارغني (ص186).

(2) قرأ قالون عن نافع باختلاس كسر العين من ﴿نَعَمًا﴾ في البقرة آية 271 والنساء آية 58 ، والبصري وشعبة مع كسر النون،

ويجوز لهم إسكان العين.

وقرأ قالون أيضاً ﴿تَعْدُوا﴾ باختلاس فتحة العين مع تديد الدال، وله وجه آخر إسكان العين مع تشديد الدال كأبي جعفر.

وقرأ قالون أيضاً ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال وافقه عليه أبو عمرو البصري، وله وجه ثان: فتح الياء

وإسكان الهاء وتشديد الدال كأبي جعفر.

وقرأ قالون: ﴿يَخْصَمُونَ﴾ بسورة يس آية 48 باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد وافقه عليه البصري، وله وجهان آخران: إتمام حركتها

كورش وإسكان الخاء وتشديد الصاد كأبي جعفر. انظر: الطراز للتنسي (حاشية ص81-82).

(3) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص38).

2- وذهب جماعة إلى نقطتها⁽¹⁾؛ وهو اختيار الداني، وعليه جرى العمل؛ إذ يظن الناظر أن التعرية غفلة من الناظر فيحرك الحرف بحركة خالصة بخلاف ضبطه بغير ضبط سائر الحروف⁽²⁾.

وأما كيفية ضبطه -أي الاختلاس- أن يوضع نقطة فوق الحرف كنقط الإعجام -في الصورة لا في اللون-، ومحلها:

- إن كان الحرف مفتوحا جعل فوقه؛ هكذا:

﴿أَمَّ لَا يَهْدَى﴾ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ﴿لَا تَعْدُوا﴾

- وإن كان مكسورا جعل تحته هكذا:

﴿فَبِعَمَاهِي﴾ ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾

ثانيا- ضبط المشم:

"المشم": هو ما قرئ بالإشمام.

والإشمام عند القراء نوعان:

- 1- إشمام حركة بحركة، والمقصود به خلط حركة بحركة أخرى؛ أي: خلط الكسرة بالضمة.
- 2- إشمام الإشارة إلى أن حركة الحرف الموقوف عليه وهي الضمة، ويكون بضم الشفتين بعد إسكان الحرف دون تراخ على أن يترك بينهما فرجة لخروج النفس بحيث يراه المبصر دون الأعمى، ويكون في المضموم فقط ويكون عند الوقف.

والمراد بالإشمام هنا هو النوع الأول؛ وهو النطق بحركة تامة مركبة من حركتين، الضمة والكسرة: إفرازا لا شيوعا⁽³⁾، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ويليه جزء الكسر، وهو الأكثر.

(1) هناك من قال بل توضع نقطة مربعة صغيرة خالية الوسط هكذا (□) مكان النقطة المدورة التي تشبه نقط الإعجام حتى لا تشبهه بما.

انظر: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار (ص56-57).

(2) انظر: المحكم للداني (ص44).

(3) الشيوء: الانتشار، أي أن الضمة والكسرة يتماشيان معا إلى آخر النطق بالحرف، والإفراز: تكاد أن تتميز الضمة عن الكسرة.

وقيل: هو النطق بحركة تامة ممتزجة من ضمة وكسرة شيوعاً⁽¹⁾.

وَقُرِيَ بِهِ فِي نَحْوِ: ﴿قِيلَ - سِيئٌ - سَيِّئٌ - غِيضٌ - جِيءٌ - حِيلٌ﴾ تنبيهاً على أن أصلها الضم.

وأما كيفية ضبط الحرف المُشَمِّمِ ففيه مذهبان:

المذهب الأول: توضع نقطة أمامه كنقط الإعجام شكلاً لا لوناً، وهو مذهب الإمام الداني، ووافق عليه التنسي⁽²⁾؛ قال الخراز رحمه الله:

..... وَالنَّقْطُ فِي إِشْمَامِ سِيءٍ وَسَيِّئَةٍ هُوَ مِنْ أَمَامِ

فيكون ضبطها هكذا:

﴿قِيلَ﴾، و﴿وَحِيلٌ﴾، و﴿وَعِيْضٌ﴾ و﴿وَجِيءٌ﴾، و﴿سَيِّئَةٌ﴾، و﴿سَيِّئَةٌ﴾

والمذهب الثاني: عدم نقطها مطلقاً؛ لأن الإشمام والاختلاس لا يؤخذان من الخط؛ بل تؤخذ من الشيخ بالمشافهة والسؤال، وهذا مذهب أبي داود⁽³⁾.

وجرى العمل في المصاحف على المذهب الأول أي اختيار الداني⁽⁴⁾.

قال الخراز رحمه الله مبينا حكم المختلس والمشمم:

وَكُلُّ مَا اخْتَلِسَ أَوْ يُشَمِّمُ فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعْرِي حُكْمٌ

وأما ضبط النوع الثاني من الإشمام الذي هو الإشارة بضم الشفتين لم يذكر علماء الضبط فيه شيئاً غير المذكور في لفظ ﴿تَأَمَّنَّا﴾ [يوسف: ١١] - كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله - ولعلمهم تركوا الكلام عليه وعلى ضبط الروم راجع إلى أن السكت ليس بحركة ولأن الإشمام من النوع الثاني إشارة إلى الحركة وهم إنما

(1) نقل التنسي والضباع القولين وصححا الأول منهما. انظر: الطراز للتنسي (ص 80-81)، وسمير الطالبين للضباع (ص 135-136).

(2) انظر: المحكم للداني (ص 48)، والطراز للتنسي (ص 84).

(3) انظر: أصول الضبط بأبي داود (ص 42)، والطراز للتنسي (ص 83-84).

(4) قال الضباع: "وذهب بعضهم إلى جعلها في وسط الحرف هكذا: ﴿ق.مِيل﴾ إشعاراً بأنه لم يرتق إلى مرتبة الضمة ولم ينحط إلى مرتبة الكسرة. وبعضهم إلى وضعها فوق الحرف؛ وهما ضعيفان". سمير الطالبين (ص 137).

يتعرضون لضبط ما تحرك أو سكن بالحركة والسكون ولا وجود لهما في هذين النوعين، وإلى كون الرُّوم إتيان ببعض الحركة وهم إنما يتكلمون على الحركة الكاملة سواءً أكانت خالصة أم مختلطة بغيرها⁽¹⁾.

ثالثاً- ضبط المَمال:

المَمال: هو ما قرئ بالإمالة.

والإمالة: ضدُّ الفتح؛ وتنقسم عند القراء إلى قسمين: محصنة وغير محصنة

فالمَحْصَنَة هي تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه. وتسمى بالإمالة الكبرى وبالإضجاع، والبطح.

وغير المحصنة هي ما بين الفتح والإمالة المحصنة، ولذا يقال لها بين بين، وبين اللفظين، وتسمى كذلك بالإمالة الصغرى وبالتقليل.

وأما عن كيفية ضبط المَمال فتوضع نقطة تحته عوضاً من فتحته، للدلالة على أنه مُمال؛ هكذا:

﴿طه - النهار - موسى - ذكربها﴾

ولا فرق في ذلك بين أن تكون الإمالة رائية أو يائية، في فواتح السور أو في غيرها، محضة أو غير محضة⁽²⁾،

ولا بين أن يكون ألفها ثابتاً أم محذوفاً، أو كُتِبَ بالياء أو لا، حتى يدخل في ذلك نحو: ﴿خَطَائِهِمْ﴾،

﴿مَجْرِبِهَا وَمُرْسِلِهَا﴾، ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾، ﴿مُوسَى الْهُدَى﴾، ﴿طه﴾،

﴿جَمَ﴾، ﴿بَشْرِي﴾.

لكن بشرط أن تكون الإمالة وصلاً ووقفاً كما في الأمثلة السابقة.

(1) انظر: السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار (ص58).

(2) وبعضهم فرَّق في الضبط بين أن تكون الإمالة محضة من غيرها حيث وضع هذه العلامة (◊) تحت الحرف الممال هكذا: ﴿طه﴾.

وأما ما يُمال في الوقف فقط دون الوصل كالأسماء المقصورة نحو: ﴿فَتَى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ﴿قَرَى﴾

[سبأ: ١٨]، أو ما لقيه ساكن في الوصل ويقرأ بفتحة خالصة وصلا نحو: ﴿مُفَرَى﴾ [القصص: ٣٦]،

﴿مُوسَى الْكُتَب﴾ [البقرة: ٥٣]، ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾ [الكهف: ١٧]، فالصواب ضبطه بما يدل على

الفتحة الخالصة، لإجماعهم على أن الضبط مبني على الوصل⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَعَوَّضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمَمَالَةَ بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِإِمَالَةٍ
أَوْ عَرَّهِ وَالنَّقْطُ فِي إِشْمَامِ سِيَاءٍ وَسَيِّئَتْ هُوَ مِنْ أَمَامِ⁽²⁾

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 88-90).

(2) أشار الخراز إلى وجه ثاني تضبط به الإمالة مثل المختلس والمشم وهو التعرية؛ قال المارغني عند شرحه لهذا البيت: "الوجه الثاني: تعرية الحرف الممال من المعوض منه، والعوض ليقع السؤال عند رؤية ذلك كما في الاختلاس والإشمام، وإليه أشار الناظم بقوله: "والنقط في إشمام" إلخ، أي أن نقط المشم محله إمام الحرف تنبيها على أنه يشار بالكسرة إلى الضمة هكذا: ﴿سِيَاءٍ يَمِينٍ﴾، ﴿سَيِّئَتْ وَجْوهُ﴾، واقتصر على هذا الوجه لجريان العمل به، وفيه وجه آخر غير معمول به، وهو أن تجعل نقطة الإشمام حمراء في وسط السين إشعارا بأنه لم يرتق إلى مرتبة الضمة، ولم ينحط إلى مرتبة الكسرة، ولا تجعل النقطة فوق السين كما زعم بعضهم، واحترز الناظم بقوله "سيئ" و ﴿سَيِّئَتْ﴾ من ﴿تَأْمَنَّا﴾ فإنه وإن قرأ نافع بإشمام نونه في وجهه، وبإخفاء حركتها في وجه آخر، إلا أن الناظم أصر الكلام عليه إلى باب النقص من الهجاء.....". انظر: الطراز للتنسي (ص 85 وما بعدها) ودليل الحيران للمارغني (ص 259).

○ بيان علامة السكون وأحكامها

اختلف أئمة الضبط في علامة السكون ومحلها على مذاهب:

المذهب الأول: أنها دائرة صغيرة (حلقة) مثل الصفر عند أهل الحساب (°) تُجعل فوق الحرف الساكن

منفصلة عنه هكذا: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾.

قال الخراز رحمه الله:

فَدَاةٌ عِلْمَةُ السُّكُونِ أَعْلَاهُ

وهو مذهب الأكثرين من نقاط أهل المدينة المنورة، واختاره أبو داود، وجرى عليه عمل المغاربة⁽¹⁾.

وقد اختلف في مأخذها:

○ فقال جماعة: أخذوها مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دائرة صغيرة في المنزلة الخلية من العدد دلالة

على الخلو، فلما كان الحرف الساكن خاليا من الحركة جعلوا عليه تلك الدائرة دليلا على خلوه من

الحركة⁽²⁾.

○ وقال آخرون: أصلها هاء واقفة هكذا (b) تركت جرتها فصارت هكذا (هـ)⁽³⁾.

المذهب الثاني: أن علامته هكذا (ح) مثل رأس حرف الحاء: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾.

وهو مذهب سيبويه والخليل وأصحابهما، وعليه عمل المشاركة الآن⁽⁴⁾.

(1) انظر: المحكم للداني (ص51)، وأصول الضبط لأبي داود (ص45)، والطراز للتنسي (ص94-95).

(2) قال أبو عمرو: "فمن الصفر أخذت الدارة، وهو أصلها". المحكم للداني: (ص196)، وانظر: الطراز للتنسي (ص96).

(3) انظر: سمير الطالبين للضباع (ص138).

(4) انظر: المحكم للداني (ص51)، وأصول الضبط لأبي داود (ص47)، والطراز للتنسي (ص96).

وقد اختلف في أصلها أيضا⁽¹⁾:

- فقيل: رأس خاء مأخوذة من كلمة "خف" أو "خفيف" إذ الساكن أخف من المتحرك.
- وقيل: رأس حاء مأخوذة من كلمة "استرح"، لأن السكون استراحة من ثقل الحركة.
- وقيل: رأس جيم مأخوذة من كلمة "جزم".

المذهب الثالث: أن علامته جرة صغيرة هكذا: (-)، توضع فوق الحرف؛ وهو مذهب نقاط الأندلس⁽²⁾.

فتضبط هكذا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿نَسْتَعِينُ﴾.

فكأنهم أرادوا بما مذهب الخليل لكنهم أسقطوا راس الخاء وأبقوا جرتها، غير أن هذا المذهب إنما يحسن مع نقط أبي الأسود الدؤلي⁽³⁾.

المذهب الرابع: أن علامته هاء مشقوقة هكذا: (هـ)؛ وهو مذهب بعض النحاة، وأقل أهل المدينة⁽⁴⁾.

وحجتهم أن الأصل في الوقف السكون، والهاء تزداد في الوقف للسكت نحو: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩]، و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٠] ﴿مَالِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٨]، فهُمَا من خواص الوقف، وأيضاً فقد اشتركا في كون كل واحد منهما ليس بجازر حصين⁽⁵⁾.

قال أبو داود⁽⁶⁾: "إلا أن الضبط به قليل، وبالصفر والحاء والجرة في المصحف كثير، وصورة ذلك هكذا:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ﴿يَوْمٌ﴾، ﴿نَعْبُدُ﴾، ﴿نَسْتَعِينُ﴾.

(1) انظر: المحكم للداني (ص52)، وأصول الضبط لأبي داود (ص47)، والطراز للتنسي (ص96-97)، وسمير الطالبين للضبعا (ص138-139).

(2) انظر: المحكم للداني (ص52)، وأصول الضبط لأبي داود (ص48)، والطراز للتنسي (ص96).

الْخَمْدُ لِلَّهِ

(3) أي يحسن مع النقط المدور هكذا:

(4) انظر: المحكم للداني (ص52)، وأصول الضبط لأبي داود (ص48)، والطراز للتنسي (ص97).

(5) انظر: المحكم للداني (ص52)، وأصول الضبط لأبي داود (ص48-49)، والطراز للتنسي (ص97).

(6) أصول الضبط لأبي داود: (ص97).

المذهب الخامس: أن علامته نقطة مربعة توضع فوق حرفه، وهو مذهب ضعيف⁽¹⁾.

- وكل هؤلاء - أي أصحاب المذاهب المذكورين سابقاً - يقولون: بافتقار الساكن إلى علامة السكون، وخالف في ذلك بعض نقاط العراق، فلم يجعلوا للسكون علامة أصلاً⁽²⁾.
- وللناس في وضع علامة السكون على الحروف السواكن مذاهب⁽³⁾:
- 1- فمنهم من يضعها على الحرف المظهر فقط للإشعار بأنه مُظهر بحيث يقرعه اللسان، ويُعَرِّي غيره منها مدغماً كان، أو مخفياً، أو ممدوداً؛ للدلالة على إدغامه أو إخفائه. وهو الذي جرى عليه العمل عند المشاركة⁽⁴⁾.
 - 2- ومنهم من يضعها على الجميع بدون استثناء شيء منها.
 - 3- ومنهم من يضعها كذلك لكنه يميز علامة سكون الممدود عن علامة سكون غيره، بحيث تكون صورة كل منهما لا تشبه الأخرى.
 - 4- ومنهم من يُعَرِّي حروف المد فقط.

(1) قال الضبَاع: " إذ لم أره منصوصاً لغير الهروي ". سمير الطالبين (ص 139).

(2) انظر: المحكم للداني (ص 56)، والطراز للتنسي (ص 97).

(3) انظر: سمير الطالبين للضبَاع (ص 139).

(4) وجرى عمل المغاربة على التمييز بين ما هو مدغم أو مُخْفَى كما سيأتي إن شاء الله عند الكلام عن المظهر والمُدْغَم والمُخْفَى.

○ بيان علامة التشديد وأحكامها

اختلف أئمة الضبط في صورة علامة التشديد ومحلها وشرطها؛ أما صورتها فاختلفوا فيها على مذهبين:

المذهب الأول: أن علامة التشديد "شينًا" صغيرة (س) غير مُعَرَّقة، ولا مجرورة، ولا منقوطة⁽¹⁾.

وكأنهم أرادوا بذلك شدًّا، أو شديد، قياسا على ما كان يفعل بعض العرب من الاستغناء بالحرف الأول من الكلمة عن باقيها.

وأما محلها: فتكون فوق الحرف هكذا: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٥].

وهذا القول هو مذهب الخليل وأصحابه، وعليه نقاط المشرق، واختاره أبو داود⁽²⁾ لمن ينقط بالحركات المأخوذة من الحروف، لكون مخترع الجميع واحدا، وهو الخليل، وبه جرى عمل أهل المشرق وغيرهم⁽³⁾. ولكن لا يُكفَى في الحرف المشدد بوضع علامة التشديد المذكورة فقط؛ بل أن يضاف إليها ما يستحقه الحرف من الحركات؛ كأن يجعل معها ألفًا صغيرة مبطوحة - أي فتحة - أعلاه حال الفتح هكذا:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ ﴿الضَّالِّينَ﴾

أو واوًا صغيرة - أي ضمة - أمام الحرف أو فوّه في حال الضم؛ هكذا:

﴿السُّفَهَاءُ﴾ ﴿وَيَمْدُهُمْ﴾ ﴿صُمَّبُكُمْ﴾ ﴿يَأْتِيهَا﴾

أو ياءً صغيرة مردودة - أي الكسرة - تحته حال الكسر هكذا:

﴿رَبِّ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ ﴿الصِّرَاطِ﴾ ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾ ﴿الضَّالِّينَ﴾

واختلف في مكان الفتحة وكذا في مكان الضمة على القول بجعلها فوق الحرف من علامة التشديد

المذكورة؛ هل يوضع كل منهما فوقها أو تحتها؟

والذي نص عليه الداني وغيره وبه العمل أنهما يوضعان فوقها⁽⁴⁾.

(1) انظر: المحكم للداني (ص 49-50)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 50).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 55-56).

(3) انظر: المحكم للداني (ص 50)، والطرارز للتنسي: (ص 99).

(4) انظر: المحكم للداني (ص 49-50)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 50)، والطرارز للتنسي: (ص 100).

ووجهه: أنه لما تواردا مع علامة التشديد على محل واحد، وكانت الحركة تدل على شيء واحد وهو التحريك، وعلامة التشديد تدل على شيئين التحريك والشد، كانت لها مزية استوجبت بها القرب من الحرف.

وأما الكسرة وكذا الضمة -على القول بجعلها أمام الحرف- فلم تتواردا معها على محل واحد. وما ذكره بعضهم من وضع الكسرة فوق الحرف وتحت علامة التشديد ضعيف⁽¹⁾.

المذهب الثاني: أنَّ علامة التشديد "دالاً" (د) صغيرة مقلوبة جناحيها إلى فوق أو الأسفل.

- تكون قائمة الجناحين إلى فوق (∨)، توضع فوق الحرف المشدد حال الفتح أو النصب، هكذا:

﴿لِلَّهِ﴾، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ﴿إِيَّاكَ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾، ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾

- وتكون منكسة الجناحين إلى أسفل (∧) أمامه حال الضم أو الرفع؛ هكذا:

﴿السَّعْيَاءَ﴾، ﴿وَيَمْدَهُمْ﴾، ﴿صَمَّ بِكُمْ﴾

- وتحتة منكسة الجناحين إلى أسفل (∧) في حال الكسر والجر؛ هكذا:

﴿رَبِّ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾، ﴿الصِّرَاطِ﴾، ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾

وأرادوا بهذه الدال "الدال" من لفظ "شد" أو "شديد"، فدلوا عليه بآخر حرف من كلمته، وكأنهم رجَّحوها على الشين لتكرارها في اللفظ، فصارت بذلك ثلثي الكلمة، وهو في حكم الكل، فكأنها هي اللفظة كلها، وهذا القول لبعض نقاط المدينة المنورة، وتبعهم عليه نقاط الأندلس واختاره الداني، واستحبه أبو داود لمن يستخدم النقط المدور، واستحب الشين لمن يستخدم الشكل المطول⁽²⁾.

واختلفوا في حكم حركة الحرف المشدد مع هذه العلامة على ثلاثة أقوال:

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص100)، سمير الطالبين للضباع (ص141).

(2) انظر: المحكم للداني (ص50)، وأصول الضبط لأبي داود (ص54-56)، والطراز للتنسي (ص101-102)، وسمير الطالبين للضباع (ص141).

أحدها: أن يقتصر على علامة التشديد فقط، استغناءً بها عنها، لتنزلها منزلتها؛ هكذا:



لأنها توضع في موضعها، ففيها بيان للمعنيين (الشَّد والشَّكَل)، وباختيار هذا القول صرح أبو داود⁽¹⁾؛ إذ هو أوفق للأصل، ولأن هذه الأشياء لم تكن موجودة في المصحف القديم، وإنما أحدثت للبيان، وما كان البيان حاصلًا بدونه أُستغني عنه⁽²⁾.

الثاني: أن يجمع بين الشَّد والشَّكَل، تأكيدًا في البيان هكذا:



وهذا القول رجَّحه بعض المتأخرين، وقد يتأكد العمل به فيما إذا كان الحرف المشدد مختلفاً فيه بين الفتح والإمالة، فإنه لا يتميز ضبطه لأحد المذهبين عن الآخر إلاً باجتماع علامة التشديد مع إحدى العلامتين: إما الفتحة أو نقطة التعويض.

ولم يتكلم أحد من القدماء على محل الحركة من الشد على هذا القول، واستظهر بعض المتأخرين أن يكون الشد هو الذي يلي الحرف من أي جهة كان، قياساً على ما إذا كان الشد بالشين⁽³⁾.

الثالث: القول بالتفصيل؛ أي إن كان الحرف المشدد في آخر الكلمة جُمع فيه بين الشَّد والشَّكَل؛ لأن الأطراف محل التغيير، فيطلب فيها البيان أكثر من غيرها؛ وإن كان في أول الكلمة، أو وسطها أُكْتَفِيَ فيه بالشَّد فقط. ومثاله هكذا:



وقد حسَّن الداني هذا المذهب ولم يتعرض له أبو داود⁽⁴⁾.

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص55).

(2) انظر: المحكم للداني (ص50)، وأصول الضبط لأبي داود (ص55)، والطرارز للتنسي (ص105)، وسمير الطالبين للضباع (ص141).

(3) انظر: المحكم للداني (ص50)، وأصول الضبط لأبي داود (ص56)، والطرارز للتنسي (ص106)، وسمير الطالبين للضباع (ص141-142).

(4) انظر: المحكم للداني (ص50)، والطرارز للتنسي (ص106-107)، وسمير الطالبين للضباع (ص142).

ووجه هذا كما قال التنسي: "أن الطرف لما كان قد يعتريه التنوين، كان الشد فيه غير كاف؛ إذ لا دلالة فيه على التنوين، فلا بد حينئذ من تحريكه على حسي ما هو عليه؛ ليمتاز المنون من غيره، بخلاف الأول والوسط، إذ لا يعتريهما تنوين، فأغنى الشد فيهما عن الحركة. والله أعلم"⁽¹⁾.

قال الضباع: "وقالت طائفة: علامة التشديد ضبط الحرف المشدد مع إهمال ما عداه. واختلفوا في تعيين هذا الضبط؛ بين قائل: بكونه نقطا مدورا، وقائل: بكونه الشكل المأخوذ من الحروف، وضعفه المحققون؛ بل أنكروه جمهورهم"⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

..... والتشديد حُرْفُ الشَّيْنِ أَمَامَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ أَعْلَاهُ يَكُونُ إِنْ كَانَ بِكَسْرِ أَسْفَلَهُ يَكُونُ لَأَمْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِهِ وَفِي سِوَى الْأَعْلَى مُنْكَسَانِ مَنْزِلَةً وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ أَشْكَالًا وَفَوْقَ وَأَوْ تَمَّ يَا وَالْفِ وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَا وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ دَالًا جَعَلَهُ وَفَوْقَهُ فَتَحًا وَفِي انْضِمَامِهِ وَطَرْفَاهُ فَوْقَ قَائِمَانِ مِنْ غَيْرِ شَكْلَةٍ لِمَا تَنَزَّلَا كَأَوَّلِ وَبَعْضُهُمْ فِي الطَّرْفِ
---	---

(1) الطراز للتنسي: (ص 107).

(2) سمير الطالبين للضباع: (ص 142). وهناك مذاهب ووجوه أخرى في ضبط المشدد اعرض عن ذكرها كثير من المصنفين في الضبط من أمثال الداني وأبو داود والخراز والتنسي وغيرهم. انظر: الطراز للتنسي (ص 107-108).

○ بيان علامة المد وأحكامها

اختلف علماء الضبط في هل يفتقر الحرف الممدود إلى علامة تدل على مده م لا؟ فذهب نقات العراق إلى عدم احتياجه إلى ذلك، اكتفاء بقيام سبب المد من همز أو سكون مقام العلامة لتدل عليه. وذهب الجمهور إلى خلاف ذلك ورعوا أنه لا بدّ للمد من علامة تدل عليه.

وعلامة المد: مطة ⁽¹⁾ بأخرها ارتفاع قليل؛ هكذا: (م~)، تكتب بالحمرة.

وتجعل فوق حروف المد الثلاثة -وهي: الألف اللينة، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها- إذا وليها همز، أو ساكن، تنبيها على أنها تمد حينئذ في اللفظ مدّاً زائداً على مقدارها الطبيعي.

قال الخراز رحمه الله:

مَطُّ لِهَمْزٍ بَعْدَهَا تَأَخَّرًا وَسَاكِنٍ أُدْغِمَ أَوْ إِنْ ظَهَرَ

وهذه العلامة مأخوذ من كلمة "مد" بعد طمس ميمها، وإزالة الطرف الأعلى من دالها.

أما موضعها: تكون علامة المد فوق ⁽²⁾ الحرف الممدود، واختلف في موضعها على مذهبين:

- الأول: أن يكون حرف المد مقابلاً لوسط العلامة؛ هكذا:

﴿السَّمَاءُ﴾ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿سُوءَ﴾ ﴿صَوَافٍ﴾ ﴿شَاقُوا﴾ ﴿خَائِفِينَ﴾ ﴿بَرِيءٌ﴾

واختار هذا المذهب أبو داود، واقتصر عليه أكثر المحققين، وهو الذي جرى عليه العمل ⁽³⁾.

- الثاني: أن يكون ابتداء العلامة من حرف المد وتمر به إلى الهمز أو الساكن؛ هكذا:

﴿صَوَافٍ﴾ ﴿شَاقُوا﴾ ﴿خَائِفِينَ﴾ ﴿بَرِيءٌ﴾

وبهذا القول أخذ التجيبي وجماعة ⁽⁴⁾.

(1) وبعضهم يقول "جرّة" وهذا من باب التجوز فقط؛ لأن الجرة تكون علامة للحرف الذي به كسر أو جر؛ ولفظ "مطة" أولى.

(2) قال الضباع: "المراد بالفوقية هنا أن يكون بين علامة المد وحرفه بياض كما في وضع الحركة". سمير الطالبين (ص143).

(3) انظر: المحكم للداوي (ص54-55)، وأصول الضبط لأبي داود (ص112).

(4) انظر: الطراز للتسي (ص109)، وسمير الطالبين للضباع (ص143).

والهمز الذي يلي حرف المد لا يخلو من إحدى الحالات التالية:

1- أن يكون متصلاً به في كلمته واحدة: وهو نوعان:

أ- أن يكون محققاً، نحو: ﴿جَاءَ﴾ ﴿سُوءَ﴾ ﴿سَيِّءَ﴾.

ب- أن يكون مغيراً، نحو: ﴿الْبَيْ﴾ عند ورش، ﴿عَلَى الْبِعَاةِ إِنَّ أَرْدَنَ﴾ [النور: 33] عند قالون.

2- أن يكون منفصلاً عنه: فيكون حرف المد آخر الكلمة والهمز أول الكلمة الأخرى التي تليه، نحو:

﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾.

فتوضع علامة المد في النوع الأول للاجتماع على مده، وكذا في الثاني والثالث إذا قرئ بمدهما، وأما على قصرهما فلا يجوز وضع علامة المد عليهما⁽¹⁾.

تنبيهات:

الأول: إذا تقدم الهمز على حروف المد نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ ﴿أُوتِيَ﴾ ﴿إِيْمَانًا﴾ فلا توضع علامة المد عليها إلا على وجه إشباعها لورش دون توسطها وقصرها، وإنما لم توضع على وجه التوسط مع أن فيه زيادة على المد الطبيعي لئلا يلتبس المد المتوسط بالمد المشبع، ولم يضعها أحد على وجه القصر، وكذا حكم حرفي اللين الواقع بعدهما همزة كياء ﴿شَيْءٍ﴾ وواو ﴿السُّوءِ﴾. اهـ

قال الخراز رحمه الله:

كَذَا لِوَرَشٍ مِثْلُ يَاءِ شَيْءٍ فِي مَدِّهِ وَنَحْوِ وَأَوِ السُّوءِ

وأما الساكن فيشترط لوضع علامة المد على حرفه الذي قبله أن يكون الساكن موجوداً وصلماً ووقفاً؛

سواء كان مدغماً نحو: ﴿لِحَافَةِ﴾ ﴿أَمْحَجُوْتِي﴾ ﴿تَشَقُّوتِ﴾ أو مظهراً نحو: ﴿مَحْيَايَ﴾ عند من أسكن الياء.

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص120)، والطرارز للتنسي (ص111-112)، وسمير الطالبين للضباع (ص143).

أما إذا كان موجودا في الوصل فقط نحو: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، و﴿قَالُوا أَطِيرَ نَابِكَ﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] أو في الوقف فقط نحو: ﴿مَتَابٍ﴾ و﴿نَسَعَيْتُ﴾، و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ فلا توضع علامة المد على حرفه في ذلك لعدم وجود حرف المد لفظاً في وصل النوع الأول، وعدم وجود الساكن في وصل النوع الثاني، وذلك لأن النقط مبني على الوصل كما تقدم.

الثاني: إذا كان حرف المد الواقع بعده همز أو سكون محذوفاً في رسم المصحف فلأهل الضبط فيه وجهان:

- الوجه الأول: أن يلحق ذلك الحرف - أي يصور في مكان⁽¹⁾ - لأجل أن تجعل عليه علامة المد؛ إذ الأصل فيها أن توضع فوق حروف المد كما مر. سواء كان سبب المد همزاً متصلاً نحو: ﴿شَرَكُوا﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿شَفَعُوا﴾ [الروم: ١٣]، و﴿النَّبِيِّينَ﴾، و﴿لَيْسْتُمْ﴾ [الإسراء: ٧] أو همزاً منفصلاً نحو: ﴿السَّوَاءِ﴾ [الروم: ١٠]، و﴿فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦] و﴿يَسْتَحْيَ أَنْ يَضْرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الشعراء: ٣١]، و﴿تَأْوِيلُهُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٧] وكذا: ﴿لَيْنُ أَخْرَجْنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الإسراء: 62]، و﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة: 185]، و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا﴾ [الكهف: 38] عند من أثبت الياء⁽²⁾. وكذا و﴿عَلَيْكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 107] عند من وصل الميم⁽³⁾.

أو كان السبب سكون نحو: و﴿وَالصَّفَاتِ﴾ و﴿أَتُحْجَوْنَ﴾ و﴿تُشَقُّوتُ﴾ و﴿مُحِبِّي﴾ عند من حذف الألف.

- الوجه الثاني: أن لا يلحق ذلك الحرف المحذوف ويكتفي بوضع علامة المد في موضعه؛ هكذا

﴿الدَّاعِ - إِذَا دَعَا﴾ و﴿شَفَعُوا﴾ و﴿النَّبِيِّينَ﴾.

(1) إما بالمداد الأحمر على اصطلاح المتقدمين أو بصور صغيرا ليتميز عن حروف المصحف الأصلية. انظر: سمي الطالبين للضباع (ص145).

(2) كقالون.

(3) كورش.

وقد نص على هذين الوجهين الشيخان وغيرهما، وصرح أبو داود باختيار الوجه الأول⁽¹⁾ وبه صدر الداني⁽²⁾ وعليه جرى العمل⁽³⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وإن تَكُنْ ساقِطَةً في الحَطِّ وأحَقَّتْها حَمْرًا لِجَعْلِ المَطِّ
وإن تَشَأْ إلِحاقَها تَرَكْتَا ومَطَّةً مَوْضِعَها جَعَلْتَا

- الثالث: إذا كانت حروف المد ساقطة في خط المصحف ولم يكن بعدها همز ولا سكون، وذلك كالياء الزائد في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤]. وكصلة الهاء في نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٥]، وكصلة ميم الجمع نحو ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، فالكاتب مخير فيها بين:

1- أن يلحقها من غير وضع علامة المد عليها؛ هكذا: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾

2- وبين أن يتركها ويكتفي بوضع علامة المد في موضعها؛ هكذا: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾⁽⁴⁾.

ويقاس على ذلك ما اجتمع فيه ياءان حذفتا ثانيهما نحو: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و﴿أَنْتَ وَلِيُّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠١]، و﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾⁽⁵⁾.

وهذا التخيير المذكور هو مذهب أبي داود؛ فليس عنده إلا الإلحاق⁽⁶⁾، وهو الأصح الذي جرى به العمل⁽⁷⁾.

(1) انظر: أصول الضبط (ص 116).

(2) انظر: المحكم (ص 55).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 126-127).

(4) انظر: الطراز للتنسي (ص 130).

(5) انظر: الطراز للتنسي (ص 133).

(6) انظر: أصول الضبط (ص 116).

(7) انظر: سمير الطالبين للضباع (ص 146).

قال الخراز رحمه الله:

وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ إِنَّ لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلَا سُكُونٌ
فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدْتَهُ مِنْ يَاءٍ أَوْ صِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ
كَذَا قِيَاسُ نَحْوِ لَا يَسْتَحْيِي كَقَوْلِهِ أَنْتَ وَلِيِّي يُحْيِي

وأما حروف المد الواقعة في فواتح السور فالإجماع منعقد على أنها لا تلحق، وأما وضع علامة المد عليها فلم يرد فيه نص عن المتقدمين⁽¹⁾، وأما المتأخرون:

فمنهم من قال: لا توضع لأن الأئمة المقتدى بهم لم يعرجوا على ذلك بوجه لو كان مفتقراً إلى المط - علامة المد- لتكلموا عليه بدليل أنهم تكلموا على النقط. وهو الذي صححه التنسي⁽²⁾، وقال الضباع: "والصحيح الأول ولكن جرى العمل بالثاني غالباً"⁽³⁾.

● ومنهم من قال: توضع مراعاة للفظ وانعدام حرف المد لا عبرة به؛ ألا ترى أنه يوضع المد وحده في المواضع التي حذف منها حرف المد على أحد الوجهين فيه⁽⁴⁾. وهو الذي جرى عليه العمل كما ذكر الضباع.

- الرابع: اختلف القائلون بافتقارها إلى علامة المد في الموضع والمحل الذي توضع عليه:

● أنها تجعل على محل الحرف هكذا: ﴿يس، ق، ن﴾؛ ﴿الم﴾.

● أنها تجعل أمامها على محل حرف المد لو كتب هكذا: ﴿يس، ق، ن﴾؛ ﴿الم﴾، وقال في

اللام: تُجعل يمينها إذ ذاك محل الحرف على الصحيح لو كتب هكذا: ﴿لم﴾⁽⁵⁾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 122).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص 124-125)، وسمير الطالبين للضباع (ص 147).

(3) سمير الطالبين للضباع (ص 146).

(4) انظر: الطراز للتنسي (ص 124)، وسمير الطالبين للضباع (ص 146).

(5) انظر: الطراز للتنسي (ص 125)، وسمير الطالبين للضباع (ص 147).

○ كيفية ضبط المظهر والمدغم

"المظهر" هنا هو: ما يُقرأ بالإظهار، والمظهر عنده: هو الحرف الذي يليه. أما كيفية ضبطهما: أن تجعل علامة السكون على الحرف المظهر، وتحرك الحرف الذي بعده بالحركة التي يقرأ بها من فتح، أو ضم، أو كسر، ولا تجعل عليه علامة التشديد؛ إذ لا موجب لها؛ هكذا: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾، و﴿وَالْمُنْخِنَةَ﴾. ووجه ذلك أنه لما كان الحرف المظهر يقرعه العضو الذي يخرج منه في اللفظ جاء الخط منبهاً على ذلك، فجعلت عليه علامة السكون، وعُري ما بعده من التشديد دلالة على كمال الإظهار. ولا فرق في ذلك بين ما كان متفقاً على إظهار نحو: ﴿أَفَرَعَ عَلَيْنَا﴾ أو مختلفاً فيه نحو: ﴿قَدَسِمِع﴾ عند من يقرأ بإظهار وجاء الضبط على قراءته⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

أَلْقَوْلُ فِي الْمُدْغَمِ أَوْ مَا يُظْهِرُ
وَحَرِّكَ الْحَرْفَ الَّذِي مِنْ بَعْدُ
فَمُظْهِرٌ سَكُونُهُ مُصَوَّرٌ
حَسَبَمَا يُقْرَأُ وَلَا يُشَدُّ

وأما "المدغم" فعلى قسمين:

القسم الأول: ما يذهب معه لفظ الحرف المدغم وصوته ويصير النطق كأنه بحرف واحد مضَعَّف -مشدد- سواء كان ممثلاً لما أدغم فيه نحو: ﴿وَأَذْكُرَبِكَ﴾، أو لا نحو: ﴿بَل رَّان﴾ [المطففين: 14]، وهذا النوع يسمى إدغاما تاماً وخالصاً، ومنه ما جاء عن أبي عمرو ويعقوب في رواية الإدغام الكبير. وحكم ضبطه: أن يُعْرَى الحرف المدغم من علامة السكون تنبيهاً على أنه يدغم فيما بعده ذاتا وصفة؛ وتوضع علامة التشديد على الحرف المدغم فيه تنبيهاً على أنه أدغم فيه ما قبله وصاراً معاً كحرف واحد مشدد، يرتفع اللسان عنه ارتفاع واحدة. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الإدغام مجمعاً عليه نحو: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ و﴿وَأِنْ عُدْتُمْ﴾ [الإسراء: ٨] ﴿وَقَالَتْ طَافِيَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]. و﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ [البقرة: ١٧٢].

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 137-138)، وسمير الطالبين للضباع (ص 148).

٦٠] أو مختلفا فيه نحو: ﴿إِتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: 50] و﴿إِتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: 27]، و﴿إِذ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: 163]، و﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾ [الروم: 58]، و﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ [الأنعام: 147]، و﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 283] إذا أريد ضبطه على قراءة الإدغام.

والقسم الثاني: ما يذهب معه لفظ الحرف المدغم ويبقى صوته؛ ويسمى إدغاما ناقصاً، ومنه إدغام الطاء في التاء في نحو: ﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿فَرَطْتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] لجميع القراء.

وفي ضبطه وجهان على سبيل التخيير:

● أحدهما: أن تضع علامة السكون على الطاء وعلامة التشديد على التاء هكذا: ﴿بَسَطَتْ﴾،

﴿أَحَطْتُ﴾، ﴿فَرَطْتُمْ﴾.

● الثاني: أن تعرى الطاء من علامة السكون والتاء من علامة التشديد دون الحركة، هكذا: ﴿بَسَطَتْ﴾

﴿أَحَطْتُ﴾، ﴿فَرَطْتُمْ﴾

والمختار الأول كما صرح به الشيخان وغيرهما⁽¹⁾، وعليه جرى عمل المغاربة، وجرى عمل المشاركة على الثاني، وهذان الوجهان هما المتقدمان في إدغام النون الساكنة في الواو والياء مع إبقاء الغنة.

قال الخراز رحمه الله:

وَعَرِّ مَا بِصَوْتِهِ أَدْغَمْتَهُ	وَكُلُّ حَرْفٍ بَعْدَهُ شَدَّدْتَهُ
ثُمَّ الَّذِي أَدْغَمْتَ مَعَهُ إِبْقَاءِ	صَوْتِ كَطَاءٍ عِنْدَ حَرْفِ التَّاءِ
صَوْرٍ سَكُونِ الطَّاءِ إِنْ أَرَدْتَا	وَشَدَّدَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ التَّاءِ
أَوْ عَرِّ إِنْ شِئْتَ كِلَا الْحَرْفَيْنِ	وَالأَوَّلُ اِخْتِيَارٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ

(1) انظر: المحكم للداني: (ص80)، وأصول الضبط لأبي داود (ص103-105)، والطرارز للتنسي (ص143).

تنبيهات:

الأول: اختلف أهل الأداء في إدغام القاف في الكاف من ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾ [الآية: ٢٠] في المراسلات؛ فذهب الجمهور إلى أن إدغامه خالص، وحكى الداني الاجتماع عليه⁽¹⁾، فَضَبَطَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ هَكَذَا: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾، وبه جرى العمل⁽²⁾.

وذهب جماعة منهم مكّي وابن شريح إلى أن إدغامه ناقص فيكون ضبطه على قولهم كضبط بسطت ونحوها هكذا: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾⁽³⁾.

الثاني: مما يستحسن ذكره هنا حكم فواتح السور، وذلك أن فيها الإظهار، والإخفاء والإدغام الخالص والناقص.

أما الإظهار فهو في الدال من "صاد" حيث وقعت⁽⁴⁾، وفي الميم من "ميم" حيث وقعت⁽⁵⁾، وفي الميم من "لام" عند الراء⁽⁶⁾، وفي الفاء من "كاف"⁽⁷⁾، ومن ألف حيث وقعت⁽⁸⁾، وفي النون من ﴿يَسْ وَت﴾ عند قالون ومن وافقه، وحكم ذلك أن يحرك الحرف الذي بعدها بحركته، ولا يشدد؛ إذ لا موجب لتشديده. وأما الإخفاء فإنه في النون من "عين" في فاتحتي مريم والشورى، والحكم فيه كالحكم في الإظهار سواء؛ لأن الفرق بين الإظهار والإخفاء إنما يظهر في ضبط المسكّن وترك ضبطه، والمسكّن غير موجود هنا في الرسم.

(1) انظر: المحكم للداني: (ص79).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص145)، ودليل الحريان للمارغني (ص351)، وسمير الطالبين للضباع (ص149).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص145).

(4) وهي في ﴿المص كتاب﴾ فاتحة الأعراف، و﴿ص والقرآن﴾ بفاتحة ص، و﴿كهيعص ذكر﴾ فاتحة مريم عند المدنيين والمكي وعاصم.

(5) وهي في فواتح البقرة وآل عمران والرد والشعراء والقصص والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة والحواميم.

(6) وهي في فواتح يونس.

(7) في فاتحة مريم، وق والقرآن.

(8) في فاتحة البقرة وآل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرد وإبراهيم والحجر والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

وأما الإدغام الخالص فهو في الميم من "لام" قبل ميم "ميم"، وفي النون من "سين" من ﴿طَسَّرَ﴾ عند غير حمزة، وفي "صاد ذكر" فاتحة مريم عند غير المدنيين والمكي وعاصم، والحكم فيه تشديد ما بعد المدغم.

وأما الإدغام الناقص فهو في النون من ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾ و﴿تَّ وَالْقَلَمَ﴾، والحكم فيه تعرية ما بعده من علامة التشديد على المختار، ووجهه أن النون من ﴿يَسَّ وَتَّ﴾ لما لم ترسم أعطيت الواو بعدها حكم الواو بعد التنوين فلم تشدد.

وهذا كله بحسب ما تقتضيه القواعد المتقدمة، وإن لم ينصوا عليه، وجرى عمل المغاربة وبعض المشاركة على تعرية ما بعده من علامة التشديد، وذهب بعضهم إلى تجريدها وفيما تقدم من الإدغام الناقص وهو الذي عليه عمل المشاركة⁽¹⁾.

الرابع: لم يتعرض أحد من المتقدمين لحكم ضبط الميم عند الباء من نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١] على المختار عند المحققين من أهل الأداء من إخفائها لجميع القراء، والذي جرى عملنا أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاء، وهو أن تعرى من علامة السكون ولا تجعل علامة التشديد على الباء⁽²⁾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص146)، وسمير الطالبين للضباع (ص150).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص145)، وسمير الطالبين للضباع (ص150).

○ كيفية ضبط الهمز

المقصود هنا بيان هيئة الهمزة، ولونها، وموضعها إن لم تكن لها صورة، وامتحان موضعها، ومحلها من صورتها إن كانت، ولوازم تغييرها من مد وغيره.

1- هيئتها: لأهل الضبط فيها مذهبان:

أحدهما: أنها نقط مدور كنقط الإعجام في الصورة، سواء كانت محققة، أو مسهلة. وهو مذهب نقاط المصاحف، ووجهه أنهم رأوها في الغالب مفتقرة إلى صورة، فصارت بهذا الاعتبار كالحركات التي لا تفارق الحروف.

والثاني: أنها عين صغيرة هكذا: (ع)، وهو مذهب النحاة وكتّاب الأمراء (أي كتّاب الرسائل والأشعار)، ووجهه أنهم لما رأوا الإجماع منعقدًا على اختبار موضع الهمزة بالعين - كما سيأتي - اختاروا كتبها بها. والذي عليه العمل الآن هو تصويرها رأس عين هكذا: (ع) إن كانت محققة، ونقطاً مدوراً هكذا (•) إن كانت مخففة أي بالتسهيل بين بين أو بالبدل حرفاً محرّكاً دون ما كانت مخففة بالإسقاط أو بالنقل أو بالبدل حرف مد كما سيأتي إن شاء الله⁽¹⁾.

3- لونها: يختلف باختلاف حالها في اللفظ من تحقيق وتخفيف.

○ فإن كانت محققة في اللفظ كتبت بالمداد الأصفر؛ سواء كانت في أول الكلمة نحو: ﴿إِنَّا﴾، أو في وسطها نحو: ﴿سَأَلُوا﴾، أو في آخرها نحو: ﴿بَدَأَ﴾؛ وسواء كانت صورتها ألفاً كالأمثلة المذكورة، أو ياء نحو: ﴿بِيدِي﴾، و﴿لَيْلًا﴾، أو واوًا نحو: ﴿يَعْبُؤُا﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾؛ وسواء كانت مصورة نحو ما تقدم، أو غير مصورة نحو: ﴿ءَانِيَةٍ﴾، و﴿الْأَفْعِدَةَ﴾، و﴿مِثْلِي﴾، و﴿دِفْءٌ﴾، و﴿الْخَبَاءُ﴾؛ وسواء كانت متحركة كما تقدم، أو ساكنة نحو: ﴿الرُّبِّيَا﴾، و﴿وَرِيًّا﴾، و﴿سُؤْلِكَ﴾، و﴿نَبِيٍّ﴾؛ وسواء كانت مفردة كما تقدم، أو مجتمعة مع غيرها نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ﴾، و﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾، و﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾.

(1) انظر: الطراز للتسي (ص154).

○ وإن كانت الهمزة مخففة إما أن يبقى أثرها أو لا؛ فإن كانت مما يبقى أثره، وهي التي يكون تخفيفها بالتسهيل بين بين، أو المبدلة حرفاً محرّكاً فهذه تكتب بالمداد الأحمر⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

فَضَبْتُ مَا حُقِّقَ بِالصِّفْرَاءِ نَقَطْتُ وَمَا سُهِّلَ بِالْحُمْرَاءِ
وَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي الْمَسْهَلِ سُهِّلَ بَيْنَ بَيْنٍ أَوْ بِالْبَدَلِ

○ وأما المخففة التي لا يبقى أثرها فهي المخففة بالإسقاط (المحذوفة)، أو بالنقل، أو بالإبدال حرف مد، فهذه كلها لا تصور لأنها أصبحت أجنبية عن الهمز. وجرى العمل اليوم نظراً لحالة الطباعة في غالب المصاحف على عدم التفرقة بينها وبين مداد المصحف في اللون والاكتفاء في تمييزها بدقة القلم وتصغير حجمها.

4- حكم حركة الهمزة:

- ✓ الهمزة المحققة توضع عليها حركتها كسائر الحروف المتحركة.
- ✓ وأما المخففة ففيها تفصيل:
- فإن سهلت بين بين فلا تحرك لأن حركتها غير خالصة، ولا فرق في عدم تحريكها بين ﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿أَبْفِكَ﴾ [الصافات: ٨٦] وغيرهما على المختار المعمول به.

■ وكذلك لا تحرك المبدلة حرف مد، وأما المبدلة حرفاً محرّكاً نحو: ﴿لَيْلًا﴾ و﴿مُؤَجَّلًا﴾

فقليل: تحرك كالمحققة، وقيل: لا تحرك والعمل على الأول (أي التحريك).

- ✓ وأما الهمزة التي سهلت بين بين تجعل علامته نقطة مدورة تشبهاً له بالهمزة المحققة؛ وذلك لما فيه من بعض الهمزة؛ إذ هي تسهيل بينها وبين حرف شكلها، وكذا ما أبدل حرفاً محرّكاً لبقاء حركة الهمزة فيه فصارت كأنها باقية، بخلاف ما أبدل حرف مد فإن الهمزة ذهبت فيه وذهبت حركتها، والحرف الذي جيء به أجنبي.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص155)، وسمير الطالبين للضباع (ص151)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار (ص31).

قال الخراز رحمه الله:

وَإِذَا تَحَرَّكَ فَنِي مُؤَجَّلاً وَهَكَذَا بِالْفِ مِنْ لَأَهَبِ
وَبَابِهِ مِنْ فَوْقِهِ إِنْ أَبَدَلَا لَمَنْ إِلَى الْيَاءِ قِرَاءَةً ذَهَبَ

✓ وما سُهِّلَ بَيْنَ يَنِّ يَشْمَلُ مواضع:

- منها: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ و﴿هَلْأَنْتُمْ﴾ و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿حَيْرَاءَ اللَّهِ﴾ على وجه التسهيل⁽¹⁾ فتجعل في الجميع نقطة مدورة⁽²⁾ في رأس الألف دلالة على التسهيل بين بين.
- فإن كانت الألف محذوفة كما في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ على قول، وكما في باب ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ على القول بأن المصورة هي الأولى؛ فلا نص فيه للمتقدمين، وظاهر كلام التنسي التخيير بين إلحاق الألف وجعل النقطة عليها أي هكذا: ﴿أَرَأَيْتَ﴾، ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ وهو الذي جرى به العمل، أو الاكتفاء بالنقطة هكذا: ﴿أَرَأَيْتَ﴾، ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾⁽³⁾.
- ومنها باب ﴿أَلَّهُ﴾ و﴿أَنْزَلَ﴾ مما صورت في إحدى الهمزتين فقط، فإن المختار في نقطة أن تجعل في السطر بعد الألف نقطة مدورة علامة على التسهيل؛ هكذا: ﴿أَلَّهُ﴾ ﴿أَنْزَلَ﴾⁽⁴⁾.
- ومنها ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾ و﴿جَاءَ إِخْوَةً﴾، وكذلك باب ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ في وجه التسهيل، وكذلك المتفقان من كلمتين نحو: ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ عند من يسهل الثانية، ونحو: ﴿هَوَّأَلَا﴾. إن ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ و﴿وَلَيْكَ﴾ عند من يسهل الأول أو الثانية كما عند قالون؛ فتجعل النقطة في موضع المسهلة دلالة على التسهيل⁽⁵⁾.

(1) كما عند قالون ومن وافقه من بقية القراء. انظر: التيسير للداني (ص 102 و 88 و 31).

(2) كانت توضع سابقا نقطة حمراء على رأس الألف والآن هي في المصاحف نقطة سوداء. انظر: الطراز للتنسي (ص 160-161).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 161)، وسمير الطالبين للضباع (ص 153)، ودليل الحيران للمارغني (ص 284).

(4) انظر: الطراز للتنسي (ص 161)، ودليل الحيران للمارغني (ص 285).

(5) قال الضباع في سميير الطالبين (ص 153): "وهذا بناء المختار عند أبي داود وهو الذي جرى به العمل. وذكر الشيخان في نحو

تنبيه: دخل في هذا الموضوع: ﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾ و﴿أَبْفِكَ﴾ وكذا ﴿أَلِجْ﴾ مما للهمزة المسهلة فيه صورة، فيكون حكمها: جعل النقطة في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل وذلك فوق الواو وتحت الياء، وهذا الوجه حسن، وهو الذي يعطيه القياس، وبه جرى العمل. غير أنَّ القدماء لم ينصوا عليه في هذه المواضع وإنما ذكروا في ﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾، و﴿أَبْفِكَ﴾، وجهين:

الوجه الأول: جعل دارة على الواو والياء وجعل نقطة أمام الواو ونقطة تحت الياء؛ هكذا:

﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾ ﴿أَبْفِكَ﴾، واستحسن هذا الوجه الداني⁽¹⁾.

ووجهه على التحقيق أن نقطة علامة للهمزة المسهلة، والدارة لتوهم زيادة الواو والياء؛ لأن قائل ذلك يرى أن هذا الموضوع ليس بمحل للواو والياء وإنما هو محل الألف، لكنها لم تجعل لثلاثا يجتمع صورتان فصارت الواو والياء عنده كأنهما زائدتان فجعلت عليهما الدارة⁽²⁾.

الوجه الثاني: تعرية الواو والياء من النقطة والدارة؛ هكذا: ﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾ ﴿أَبْفِكَ﴾،

واستحسنه أبو داود⁽³⁾.

ووجهه أن الأداء إنما يؤخذ من الشيوخ مشافهة فالتعرية توجب السؤال.

وزاد التجبي وجهاً ثالثاً: وهو الاكتفاء بالنقطة عن الدارة مع اعتبار أنها علامة للحركة؛ أي هكذا:

﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾ ﴿أَبْفِكَ﴾⁽⁴⁾.

﴿هؤلاء﴾ و﴿أولياء أولئك﴾ على رواية قالون وجهاً آخر، وهو أن تجعل في موضع المسهلة منهما صورة حمراء، -أو بقلم دقيق لما عرفت من جنس حركتها- وواو إن كانت مضمومة وياء أن كانت مكسورة. وتجعل فوق الواو وتحت الياء نقطة دلالة على التسهيل" أي هكذا: ﴿أَوْ نَبِّئُكُمْ﴾ و﴿هؤلاء﴾ إن كنتم. انظر: الطراز للتنسي (ص174).

(1) انظر: المحكم للداني (ص108).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص163)، وسمير الطالبين للضباع (ص154).

(3) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص163).

(4) انظر: الطراز للتنسي (ص163-164)، وسمير الطالبين للضباع (ص154).

فائدة: ذكروا في كيفية ضبط لفظ ﴿أَلْتِي﴾ وجهين⁽¹⁾:

الأول: كالأول في ﴿أَيْفَكَا﴾؛ أي جعل دارة على الياء علامة على الهمزة المسهلة وتجعل نقطة

حمراء تحت الياء علامة على لحركتها؛ أي هكذا: ﴿أَلْتِي﴾.

والثاني: الاقتصار على الدارة فقط، أي هكذا: ﴿أَلْتِي﴾.

✓ وما أبدل حرفاً محرکاً يشمل مواضع:

■ منها: ﴿لَيْلًا﴾، و﴿لَاهَبَ﴾ وباب ﴿مُوجَلًا﴾ فالحكم فيها جعل نقطة مدورة موضع الهمزة من

الصورة دلالة على إبدالها حرفاً محرکاً؛ أي هكذا: ﴿لَيْلًا﴾ ﴿لَاهَبَ﴾ ﴿مُوجَلًا﴾⁽²⁾.

■ ومنها باب ﴿وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76]، وباب ﴿وَيَسْمَاءُ أَقْلِي﴾ [هود: 44] فالحكم فيهما: أن تجعل

نقطة مدورة في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البديل هكذا: ﴿وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ ﴿وَيَسْمَاءُ

أَقْلِي﴾⁽³⁾.

■ ومنها باب ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ على وجه إبدال الثانية واوا، ﴿هُوَ لَاءٌ إِنَّ﴾ [البقرة: 31]، و﴿الْبَغَاءُ إِنَّ﴾ [النور:

33] عند من يبدلها ياء مكسورة فالحكم فيها: أن تجعل نقطة مدورة في موضع الهمزة المبدلة دلالة

(1) انظر: المحكم للداني (ص92)، وأصول الضبط لأبي داود (ص136)، والطراز للتنسي (ص164)، وسمير الطالبين للضبعا (ص154).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص164)، وسمير الطالبين للضبعا (ص154).

وقال الضبعا: "وهذا الوجه هو الذي يؤخذ من كلام الداني وصرح به بعض الأئمة وهو مذكور في بعض نسخ ذيل التنزيل وعمل به بعض المغاربة واقتصر أبو داود في ﴿لَاهَبَ﴾ على ما في أكثر نسخ التنزيل على جعل ياء حمراء (أو بقلم دقيق على ما مر) على الألف بناء على أن الياء عند من قربها مبدلة من الهمزة. واختاره الليب وجرى عليه أكثر المغاربة" سمير الطالبين (ص155).

وانظر: المحكم للداني (ص90-91)، وأصول الضبط لأبي داود (ص134).

(3) قال الضبعا: "وهو الذي اقتصر عليه الشيخان، وأجاز التجيي - في نحو هذا - أن يجعل موضع الهمزة ياء بالمداد الأحمر أو بقلم دقيق، وأنكر ذلك الداني وقال لا تجوز أن تكون للهمزة الواحدة صورتان...". سمير الطالبين للضبعا (ص155). وانظر: أصول الضبط لأبي داود (ص173-174)، والطراز للتنسي (ص171-173).

على البدل، هكذا: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ ﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾⁽¹⁾.

وخرج بالتقييد بالحركة مواضع:

- منها ﴿آرَأَيْتَ﴾ و﴿آرَأَيْتُمْ﴾ و﴿هَآنْتُمْ﴾ و﴿هَآنْتُمْ﴾ و﴿آنَذَرْتَهُمْ﴾ و﴿بَاب﴾ ﴿آلله خَيْرُ﴾ على قراءة الإبدال حرف مد فإن الهمزة المبدلة حرف مد لا تجعل النقطة في موضعها⁽²⁾.
- ومنها الهمزة الثانية من الهمزتين المتفتحتين من كلمتين. نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ على قراءة إبدالها حرف مد - كما هي في أحد أوجه ورش - فلا تجعل النقطة في موضعها؛ هكذا: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.
- ومنها الهمزة الساكنة إذا أبدلت مد نحو: ﴿أَمِنَ﴾ ﴿يُؤْمِنُ﴾ ﴿بِيرٍ﴾ فلا يجعل النقطة في موضعها⁽³⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَالْحُكْمُ فِي أُخْرَاهُمَا كَالْحُكْمِ
وَإِنْ تَشَأْ صَوَّرْتَ هَمْزاً أَوْلاً
أُولَاهُمَا لَدَى اتِّفَاقِ الهمزَتَيْنِ
مِنْ بَعْدِ كَسْرِ وَرَدَتْ أَوْ ضَمِّ
وَأَوْلاً وَيَا حَمِراً لِمَنْ قَدْ سَهَّلَا
إِنْ جَاءَتَا بِالضَّمِّ أَوْ مَكْسُورَتَيْنِ

تنبيه: لم يتعرض الشيخان لكيفية ضبط ﴿النَّبِيَّ أَنْ﴾ [الآية: 50]، و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الآية: 53] في الأحزاب و﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ [الآية: 53] في سورة يوسف على وجه الإبدال لقالون، والذي جرى به العمل في ضبطهما له على هذا الوجه أن تُعَرَى الياء في ﴿النَّبِيِّ﴾ في الموضعين، والواو في ﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ من علامة التشديد والحركة معاً، لعدم وجود المدغم فيه رسماً في الكلمتين، ولا توضع النقطة الدالة على الهمز فيهما أيضاً؛ لأن شرط ضبط الهمزة المبدلة حرفاً محركاً أن لا يؤدي الإبدال إلى الإدغام، وكذا لا توضع النقطة على نحو

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص170)، والطراز للتنسي (ص165)، وسمير الطالبين للضباع (ص155).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص150-151)، والطراز للتنسي (ص165)، وسمير الطالبين للضباع (ص155).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص166)، وسمير الطالبين للضباع (ص156).

﴿النَّسِي﴾ [التوبة: 37] لورش⁽¹⁾.

5- موضعها:

وأما موضع الهمزة فكالآتي:

✓ إن لم تكن لها صورة في المصحف، فحكمها: أن توضع في السطر؛ لأنها حينئذ حرف مستقل بنفسه كسائر الحروف، سواء كانت أولاً نحو: ﴿ءَاسِن﴾ [محمد: ١٥]، أو وسطاً نحو: ﴿شَطَّه﴾ [الفتح: ٢٩]، أو آخراً نحو: ﴿مَلِّئ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿الْحَبَّ﴾ [النمل: ٢٥]، وسواء كانت محققة كهذه الأمثلة أو مبدلة حرفاً محرکاً نحو: ﴿هَوَّلَاءِ - إِلَهَةَ﴾. أو مسهلة بين بين نحو: ﴿أَلَّة﴾ على المختار المعمول به.

■ وما ذكر من جعلها في السطر إنما هو إذا لم تكن هناك مطة موجودة، فإن كانت هناك مطة كما في ﴿شَطَّه﴾ فقد صرح أبو داود بأن الهمزة تكون متصلة بالمطة من غير أن تقطعها⁽²⁾، وهو ظاهر كلام الداني⁽³⁾، وأجاز بعض المتأخرين أن تكون منفصلة عنها، وعليه عملنا⁽⁴⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَكَلَّ مَا وَجَدْتَهُ مِنْ نَبْرٍ مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ فَضَعَّ فِي السَّطْرِ

✓ وإن كانت لها صورة في المصحف بأن رسمت فيه ألفاً أو واواً أو ياءً؛ فضبها كما يلي:

■ إن كانت مفتوحة، أو ساكنة: أن يوضع فوق صورتها نقطة، أو رأس عين - على ما تقدم-؛ أي هكذا: (أ - ا)، سواء كانت ألفاً، أو واواً، أو ياءً؛ وسواء كانت أولاً، أو وسطاً، أو آخراً، نحو:

﴿أَمَدًا﴾. و﴿سَأَلُوا﴾، و﴿الْبَاسُ﴾، و﴿بَدَأُ﴾، و﴿إِنْ يَشَأُ﴾، و﴿أَقْرَأُ﴾، و﴿مُوجَلًا﴾،

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 167)، وسمير الطالبين للضباع (ص 156)، ودليل الخيران للمارغني (ص 275).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 197-198 و 201 و 220).

(3) انظر: المحكم للداني (ص 137 و 156 و 173).

(4) انظر: الطراز للتنسي (ص 177)، وسمير الطالبين للضباع (ص 156).

و﴿يُؤْمِنَنَّ﴾ و﴿فِعْتُهُ﴾، و﴿وَهَيْئَ﴾.

■ وإن كانت مكسورة: وضع ذلك تحتها، نحو: ﴿إِنَّ﴾ و﴿فَإِنَّ﴾، و﴿مِنْ نَبِيٍّ﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾،

و﴿شَطِطِي﴾ و﴿اللُّؤْلُؤِ﴾.

■ وإن كانت مضمومة: وضع ذلك فوقها إن كانت واوًا نحو: ﴿يَكَلُّوكُمْ﴾ أو ياء نحو: ﴿وَيُنشِئُ﴾،

وفي وسطها إن كانت ألفاً نحو: ﴿نَبَأٌ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾، ﴿وَتَوَّأُ﴾،

﴿كُلَّهَا﴾⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وما بِشَكْلِ فَوْقَهُ مَا يُفْتَحُ مع سَاكِنٍ وما بِكَسْرِ يُوضَحُ
مِنْ تَحْتِ والمُضْمُومُ فَوْقَهُ أَلِفٌ لَكِنَّهُ بِوَسَطِ مِنَ الأَلِفِ

✓ واختلفوا في هل تكون الهمزة منفصلة عن مطة الألف ويبقى بينهما بياض أم تكون ملاصقة لها؟ فذهب بعض الأئمة إلى أنها يجب أن تنفصل عنها ويبقى بينهما بياض، لأن الهمزة حرف مستقل بذاته⁽²⁾، وذهب آخرون إلى أنها متصلة بها وتقطعها⁽³⁾.

وحكم الهمزة المسهلة بين بين والمبدلة حرفاً محركاً حكم المحققة في جميع ذلك⁽⁴⁾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص180).

(2) وهو ما اقتصر عليه الضباع وقال أبوزيتحار: "هو الذي عليه العمل"، وكذلك جرى العمل في مصاحف أهل المشرق. انظر: الطراز للتنسي (ص181)، وسمير الطالبين للضباع (ص157)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار (ص71).

(3) وحكى الداني القولين: واختار القول بالاتصال مطلقاً، وذهب إلى ذلك الخراز في ذيل المورد، ورجحه الرجراجي واختاره المارغني، وهو الذي جرى عليه العمل في مصاحف أهل المغرب. انظر: المحكم للداني (ص119)، والطراز للتنسي (ص181)، ودليل الحيران للمارغني (ص279).

(4) يعني هنا حكم الهمزة المسهلة والمبدلة حرفاً محركاً من حيث الموضع من الحرف فقط لا من حيث اللون والنطق بها.

6- اختبار محل الهمزة:

لما كان موضع الهمزة التي لا صورة لها قد يشكل على بعض من يريد وضعها وضع النُّقَاطِ لمعرفته ميزاناً وهو أن ينطق بالعين في موضعها، فالوضع الذي تظهر فيه العين توضع فيه الهمزة، مثلاً تقول: ﴿ءَامَنُوا﴾ عامنوا، وفي ﴿مَسْئُولًا﴾ مسعولا، وفي ﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾ متكعين... وهكذا.

قال الخراز رحمه الله:

ثم امتحن موضعه بالعين حيث استقرت ضعه دون مين
كعامنوا في ءامنوا والشُّوع في الشُّوعِ والمُسِيءِ كالمُسِيَعِ⁽¹⁾
ووجه اختصاص العين بالامتحان بها دون غيرها من الحروف هو ما بينها، وبين الهمزة من المناسبة من وجهين:

- أحدهما: كون الهمزة شديدة والعين فيها بعض الشدة بخلاف سائر حروف الحلق.

- الثاني: أنهما معا من حروف الحلق بخلاف سائر حروف الشدة، ليس يخرج منها شيء من الحلق، فما يشارك الهمزة من حروف الهجاء إما يشاركها في المخرج فقط، أو في الصفة فقط ما عدا العين، فإنها تشاركها في المخرج والصفة⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وخصت العين لما بينهما من شدة وقرب مخرجيهما
لأجل ذا خطت عن الثقات عينا من الكتاب والنحاة⁽³⁾

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص128)، والطراز للتنسي (ص182)، ودليل الحيران للمارغني (ص280).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص187)، ودليل الحيران للمارغني (ص281).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص187)، ودليل الحيران للمارغني (ص280-281).

ضبط ما وقع فيه همزتان

✓ إذا اجتمع همزتان في كلمة ولم يرسم فيها إلا صورة واحدة:

فقد اختلف هل تلك الهمزة المصورة هي للهمزة الأولى منهما أو للهمزة الثانية:

■ فذهب الفراء إلى أنها للأولى، وعلّل بتصديدها - أي أنها في صدر الكلمة وبدايتها-، وبأنه جيء بها لمعنى في الأكثر.

■ وذهب الكسائي إلى أنها الثانية، وعلّل بأن الأولى زائدة على الكلمة وعن أصولها، فهي أولى بالحذف⁽¹⁾.

وأخذ النقاط بالمذهبين، واختاروا كلا منهما في نوع من الهمزتين على النحو التالي⁽²⁾:

- فاختاروا مذهب الكسائي في المتفتحين في الصورة لو صورت الثانية على مراد التخفيف بعد تصوير

الأولى، فيدخل في ذلك باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ و﴿ءَأَلَّهُ﴾ وباب ﴿ءَأَمَنُ﴾.

- واختاروا مذهب الفراء في المختلفتين في الصورة لو صورت الثانية بعد تصوير الأولى فيدخل في

ذلك باب ﴿ءَأُنزِلُ﴾ وباب ﴿ءَأُولَهُ﴾⁽³⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وكلُّ ما من همزتين ورداً
فَقِيلَ صُورَةٌ لِأُولَى مِنْهُمَا
وذا الأخيرُ اختيرَ في المُتَّفِقَيْنِ
في كِلِمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا
وقيلَ بل هي إلى ثانيهما
وأوّل الوجّهين في المُخْتَلِفَيْنِ

فإذا بنيت على المختار في المتفتحين فنقطه على قراءة التحقيق هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وعلى قراءة

تسهيل الثانية هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَأَلَّهُ﴾⁽⁴⁾.

أما على قراءة إبدالها حرف مد فلا تجعل عليها نقطة؛ لأن المبدل حرف مد لا تجعل عليه علامة

(1) انظر: المحكم للداني (ص 94)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 139)، والطراز للتنسي (ص 188).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص 190).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 195-196).

(4) انظر: سمير الطالبين للضباع (ص 159).

حسبما دل عليه كلامهم⁽¹⁾.

وأما باب ﴿ءَامَنَ﴾ فنقطه عليه هكذا: ﴿ءَامَنَ﴾.

وإذا بنيت على غير المختار فيهما فللك في كيفية نقطه وجهان:

أحدهما- هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَأَسْجُدُ﴾.

والثاني- مثله إلا أنك تلحق ألفاً حمراء - أو صغيرة كما مر- تحت الهمزة الثانية هكذا:

﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَأَسْجُدُ﴾⁽²⁾.

وإذا بنيت على المختار في المختلفتين فللك في نقطه وجهان:

أحدهما: هكذا ﴿ءَأَذَا﴾ ﴿ءَأَلَّهُ﴾ ﴿ءَأُنزِلَ﴾ ﴿ءَأَلْقَى﴾. ويُراعى في الهمزة الثانية هيئتها تحقيقاً وتسهيلاً.

والثاني: مثله غير أنك تلحق ياء حمراء - أو بقلم دقيق- في باب ﴿ءَأَلَّهُ﴾ هكذا:

﴿ءَأَيْذَا﴾، ﴿ءَأَيْلَهُ﴾، ﴿ءَأَيْنَكَ﴾، ﴿ءَأَيْنَا﴾⁽³⁾، أو واواً حمراء - أو بقلم دقيق- في باب ﴿ءَأُنزِلَ﴾، أي

هكذا: ﴿ءَأُنزِلَ﴾، ﴿ءَأُولَفِي﴾، ﴿ءَأُشْهِدُوا﴾، ويُراعى مكان الهمزة من صورتها الملحقة على ما تأصل.

والراجع الأول وعليه العمل.

وإذا بنيت على غير المختار فيهما فننقط هكذا: ﴿ءَأِذَا﴾، ﴿ءَأِلَّهُ﴾، ﴿ءَأُنزِلَ﴾، ﴿ءَأَلْقَى﴾.

قال الخراز رحمه الله:

فَفِي اتِّفَاقٍ تُجَعَلُ الْمُبَيِّنَةُ	مِنْ قَبْلِهَا وَفَوْقَهَا الْمُلَيِّنَةُ
وَفِي اخْتِلَافٍ فَوْقَهَا الصَّفْرَاءُ	وَنَقْطَةٌ أَمَامَهَا حَمْرَاءُ
وَإِنْ تَشَأْ فَاجْعَلْ هُنَا مَا سُهَّلَا	وَأَوْأَ بِنَحْوِ قَوْلِهِ ءَأُنزِلَا
وَالْيَاءُ فِي الْبَاقِي مِنَ الْمُخْتَلَفِ	حَمْرَاءُ

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 200).

(2) قال الضباع: "وزاد بعضهم وجهاً آخر على المختار وهو إلحاق ألف حمراء - أو صغيرة- تحت الهمزة الأولى هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وهو

ضعيف". سمير الطالبين للضباع (159). وانظر: الطراز للتنسي (ص 198-199)،

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 154).

ضبط ما وقع فيه ثلاث همزات

✓ وأما ما اجتمع فيه ثلاثة همزات ولم يرسم إلا بصورة واحدة:

وهو واقع في لفظ ﴿ءَالِهْتُنَا﴾ [الآية: ٥٨] في الزخرف، وفي لفظ ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ المستفهم به؛ وهو في

الأعراف: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَأْذَنَ لَكُمْ﴾ [الآية: ١٢٣]، وفي طه: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَأْذَنَ

لَكُمْ﴾ [الآية: ٧١]، وفي الشعراء: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَأْذَنَ لَكُمْ﴾ [الآية: ٤٩].

وقد كتب بألف واحدة لثلاث همزات، وتحتل تلك الألف المرسومة ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون همزة الاستفهام من حيث كانت داخلية لمعنى لا بد من تأديته.

الثاني: أن تكون همزة القطع من حيث كانت من نفس الكلمة.

الثالث: أن تكون همزة الأصل المبدلة ألفاً، حيث اتفق كل القراء على ابدالها ألفاً من حيث كانت

ساكنة، ولم يفصل بين همزة الاستفهام وبين همزة القطع بألف من حقق الهمزتين منهم، ومن سهل

إحداهما؛ كراهة لتوالي أربع ألفات في ذلك⁽¹⁾.

ولأهل النقط فيه خمسة أوجه⁽²⁾:

الأول: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهْتُنَا﴾.

والثاني: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهْتُنَا﴾.

والثالث: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهْتُنَا﴾.

والرابع: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهْتُنَا﴾.

والخامس: ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَالِهْتُنَا﴾.

والأول هو المختار وعليه العمل⁽³⁾، لكن مع مراعاة هيئة الهمزة الثانية تحقيقاً وتسهيلاً، فمثلاً عند ورش

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 144-148).

(2) انظر: المحكم للداني (ص 98-101)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 144-148)، والطرز للتنسي (ص 211)، وسمير الطالبين للضباع (ص 159).

(3) انظر: المحكم للداني (ص 100)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 148)، والطرز للتنسي (ص 209)، وسمير الطالبين للضباع (ص 160).

وقالون ترسم هكذا: ﴿ءَأَمْنْتُمْ﴾⁽¹⁾، ﴿ءَأَلِهْتُنَا﴾⁽²⁾ .

قال الخراز رحمه الله:

.....
 وقوله ءَأَمْنْتُمْ مُسْتَفْهِمًا
 لَكِنَّ بَعْدَ أَلِفِ الْحَقْتَا
 جَعَلْتَ هَذِهِ هِيَ الْمَلِيْنَةُ
 فَالْأَلِفَ الْحَمْرَاءَ قَبْلُ الْحَقْنِ

 وءَأَهْتُنَا فِي الرَّحْرِفِ
 أَحْكُمُ فِيهِنَّ كَمَا تَقَدَّمَا
 حَمْرَاءَ مِثْلَ هَذِهِ إِنْ أَنْتَا
 وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِيَ الْمُسَكَّنَةُ
 وَأَنْقَطُ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقْطِ عَرَضِنِ

(1) الموضوع الذي في الأعراف قرأه قالون، والأزرق عن ورش، والبزي، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وأبو جعفر، وهشام بخلفه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقرأ الأصبهاني عن ورش، وحفص، ورويس بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وقرأ قبل في الوصل بإبدال الأولى واوا خالصة وله الخلاف في الثانية بالتسهيل والتحقيق، وقرأ شعبة والأخوان وروح وخلف العاشر وهشام في وجهه الثاني بمزتين محقتين، واتفق القراء جميعا على ابدال الهمزة الثالثة ألفا.

وأما موضعي طه والشعراء قرأهما قالون، والأزرق عن ورش، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وأبو جعفر، وهشام بخلف عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقرأ الأصبهاني عن ورش، وحفص، ورويس، وقنبل في وجهه الثاني في طه فقط بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وقرأ شعبة، والأخوان، وروح، وخلف العاشر، وهشام في وجهه الثاني بمزتين محقتين.

انظر: السبعة لابن مجاهد (ص291)، والتيسير للداني (ص122)، والنشر لابن الجزري (1/368).

(2) سهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس، وحققها الباكون.

انظر: السبعة لابن مجاهد (ص585)، والنشر لابن الجزري (2/368).

ضبط ما وقع فيه النقل من الهمزات

✓ إذا وقع قبل الهمزة الأولى مما اجتمع فيه همزتان في كلمة: ساكن صحيح منفصل أو تنوين

■ إما إذا كان ساكناً صحيحاً منفصلاً نحو: ﴿قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿قُلْ أُوْنِيَكُمْ﴾

[آل عمران: ١٥] فكيفية ضبطه على قراءة النقل - كما في رواية ورش -: أن يُحْمَى لِمَى السَّاكِنِ بِحَرَكَةِ

الهمزة وتسقط الهمزة، وتجعل في موضعها جرة هكذا:

﴿قُلْ - أَنْتُمْ﴾، ﴿قُلْ أُوْنِيَكُمْ﴾.

■ أما إذا كان تنويناً نحو: ﴿رَحِيمٌ ١٢﴾ ﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٢ - ١٣]، و﴿حَاجِزاً أَلَهُ﴾ [النمل: ٦١]

فحكمه: أن تسقط الحركة والهمزة معاً وتجعل الجرة موضع الهمزة هكذا:

﴿رَحِيمٌ - أَشْفَقْتُمْ﴾ و﴿قُلْ - أَنْتُمْ﴾⁽¹⁾ و﴿حَاجِزاً - أَلَهُ﴾⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وإنْ يَكُنْ مُسَكَّنٌ مِنْ قَبْلِ
تُسْقِطُهَا مِنْ بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا
صَحَّ فَحُكْمُهَا لِوَرَشٍ نَقْلُ
وَجَرَّةٌ تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا

(1) قال الضباع: "هذا المعمول به. وأجاز التجيبي حذف علامة التنوين ووضع فتحة الهمزة مكانها". سمير الطالبين (ص 160) على رأي

التجيبي تضبط هكذا: ﴿رَحِيمٍ أَشْفَقْتُمْ﴾. وانظر: الطراز للتنسي - الحاشية - (ص 216).

(2) في المصاحف ضبطت هكذا: ﴿حَاجِزاً أَلَهُ﴾ ولم تضبط كما قال الضباع.

ضبط ما وقع فيه الإدخال من المهمزات

✓ إذا أريد الضبط على قراءة من يدخل ألفاً بين المهمزتين -مثل قالون- فعلى المختار يلحق ألفاً حمراء (أو تكتب صغيرة بقلم دقيق على ما تقدم)، أو مطة عوضاً منها قبل المصورة في المتفتحتين وبعدها في المختلفتين.

■ فتكون هكذا في المتفتحتين: ﴿ءَآَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَآَسْجُدُ﴾ وعلى الوجه الثاني هكذا:

﴿ءَآَنذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَآَسْجُدُ﴾.

■ وتكون هكذا في المختلفتين: ﴿أَآَلَهُ﴾ ﴿أَآَنزَلَ﴾، وعلى الوجه الثاني هكذا: ﴿أَآَلَهُ﴾ ﴿أَآَنزَلَ﴾.

✓ وأما على غير المختار فتكون في المتفتحتين هكذا: ﴿أَآَنذَرْتَهُمْ﴾ ﴿أَآَسْجُدُ﴾، أو هكذا:

﴿أَآَنذَرْتَهُمْ﴾ ﴿أَآَسْجُدُ﴾، وفي المختلفتين هكذا: ﴿ءَآَلَهُ﴾، ﴿ءَآَنزَلَ﴾.

قال الخراز رحمه الله:

حَمْرًا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَدْ يَفْصِلُ
وَإِنْ تَشَأْ عَوَّضَهُمَا بِمَدَّةٍ

وَقَبْلَ ذِي الْكَحْلَاءِ أَيْضًا تَجْعَلُ
لَدَا اتِّفَاقٍ وَاخْتِلَافٍ بَعْدَهُ

ضبط ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل

وأما ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل وهو:

- ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾ [الآيتين: ٤٣ و ١٤٤] موضعي الأنعام.
 - و ﴿ءَأَكْنَ﴾ موضعي يونس: ﴿ءَأَكْنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ﴾ [الآية: ٥١]، و ﴿ءَأَكْنَ وَقَدْ﴾ [الآية: ٩١].
 - و ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] و ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩]
- وللقراء فيها وجهان: 1- الإبدال حرف مد؛ وهو الأشهر، -2- التسهيل بين بين.
- فإذا بنيت على مذهب من يبدل فضبطها هكذا: ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾ و ﴿ءَأَكْنَ﴾ و ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ﴾.
- وإذا بنيت على مذهب من يسهل فضبطها هكذا:
- ﴿قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿ءَأَلْنَ﴾ ﴿ءَاللَّهُ﴾⁽¹⁾.

ملاحظة (1): هذا الحكم يجوز أن تقيسه أيضاً في كل ما اجتمع فيه الهمزتان مفتوحتان ليست الثانية منهما

همزة وصل نحو ﴿ءَأَنْتَ﴾، لكن بشرط أن يلي الهمزة الثانية ساكن، وأن لا يكون الهمزتان من كلمتين⁽²⁾.

■ **ولفظ ﴿ءَأَنْتَ﴾ على وجه التسهيل فيه ثلاثة أوجه:**

- إذا جعلت صورة للثانية جعلت المسهلة عليها والمحققة في السطر هكذا: ﴿ءَأَنْتَ﴾

- إذا جعلت الصورة للأولى فلك فيها وجهان: أن تجعل الثانية في السطر هكذا: ﴿ءَأَنْتَ﴾؛ لأنها لا

صورة لها، ولك أن تجعلها على الألف ملحقة حمراء هكذا: ﴿ءَأَنْتَ﴾.

■ **وأما على وجه البدل وبناء على جعل الصورة للهمزة الثانية؛ ففيه وجهان:**

- ﴿ءَأَنْتَ﴾ بوضع علامة المد على الألف.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 223-225)، وسمير الطالبين للضباع (ص 160-161).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص 226-228)، وسمير الطالبين للضباع (ص 161).

- ﴿ءَأَنْتَ﴾ مع عدم وضع علامة المد على الألف.
 - وأما على وجه البدل وبناء على جعل الصورة للهمزة الأولى؛ ففيه ثلاثة أوجه:
 - إلحاق الثانية وجعل المد عليها هكذا: ﴿أَأَنْتَ﴾.
 - الاجتزاء - الاكتفاء - بها عن المد هكذا: ﴿أَنْتَ﴾.
 - الاجتزاء بالمد عنها هكذا: ﴿أَنْتَ﴾.
- فتحصل فيها بين أوجه التسهيل وأوجه البدل ثمانية أوجه⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وهمزُ ءالآنَ إذا ما أُبدِلاً وبابهِ مَطُّ عَلِيهِ جُعِلاً
ولكَ في ءَأَنْتَ أن تَعْتَبِرَهُ وبابهِ ولا تَقِسْ شأاً أَنشَرَهُ

ملاحظة (2): ترك نقاط المصاحف نقط الياء إذا كانت صورة الهمزة مطلقاً⁽²⁾، سواء كانت متوسطة نحو:

﴿الْمَلَيْكَةِ﴾، ﴿أَسْمِيَهُ﴾، ﴿قَائِمٌ﴾، و﴿بِالْحَاطَةِ﴾، ﴿وَيْثِرٌ﴾ - ما لم تكن مبدلة ياء-، أو متطرفة نحو: ﴿أَمْرِي﴾، ﴿يَسْتَهْزِي﴾، ﴿بَرِيءٌ﴾، ﴿شَطِئِي﴾.

وكذلك لا تنقط الياء المتطرفة سواء كانت موقوفة مثل ﴿الْحَى﴾، ﴿فِي﴾، ﴿عُمِّي﴾، ﴿عَلَى﴾

﴿صَلَاتِي وَشُكْرِي وَمِحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي﴾، أو معقوفة مثل: ﴿صَلَاتِي وَنَسْكَيَ وَمَحْيَايَ﴾، ﴿فِي﴾، ﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي﴾.

وكذلك لا تنقط الياء المبدلة من ألف نحو: ﴿ضُحَاهَا﴾، ﴿لَلَّهَا﴾، ﴿هَدَنِي﴾، ﴿بِحَسْرَتِي﴾⁽³⁾.

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص230).

(2) قال الضباع في حاشية سمير الطالبين (ص161): "وفي المطالع النصرية ما نصه: كل همزة صورت ياء لا يجوز نقطها إلا إذا جاز قلبها ياء حال تخفيفها بأن وقعت ساكنة أو مفتوحة بعد كسر نحو ذئب وخاطئة. وكذا إذا كسرت بعد فتحة كما في أئمة ومثلها التي تقع بعد الكسرة مضمومة نحو مستهزون على رأي الأخفش وأما ما يسهل بين بين حال التخفيف في نحو سائل وجائر وقائل وما وقع في الجمع بدلاً عن الحرف مد زائد في المفرد مثل قلائد أو كان بدلاً عن همزة مثل مسائل ونحو ذلك فلا ينقط لعدم إبداله ياء حال التخفيف أ.هـ. وهو مذهب نحوي".

(3) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص327-328)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار (ص96-97).

○ كيفية ضبط ألف الوصل وما جاء بالنقل

✓ أعلم أن القدماء لما رأوا أن همزة الوصل ساقطة من اللفظ وصلاً وضعوا لها علامة تدل على سقوطها فيه، ولكنهم اختلفوا في كيفيةها:

1- أنها جرة صغيرة هكذا: (-)، وذهب إلى ذلك أكثر المغاربة، وجعلوها تابعة لحركة ما قبل ألف الوصل في اللفظ:

- فإن كان النطق بما قبلها مفتوحاً وضعت فوق الألف، نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾.

- وإن كانت مكسوراً وضعت تحت الألف، نحو: ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

- وإن كانت مضموماً وضعت في وسط الألف نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ ﴿إِهْدِنَا﴾.

ولم يعتبروا في ذلك الحرف الموجود في الخط الساقط في اللفظ وصلاً، وخصها بعضهم بألف الوصل التي يمكن الوقف على ما قبلها.

وهو الذي جرى به العمل عند أهل المغرب، واستحسنه الداني وأبي داود⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

فَصِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ تَتَّبَعُ فَفَوْقَهُ مِنْ بَعْدِ فَتْحِ تَوْضَعُ
وَتَحْتَهُ إِنْ كَسْرَةً وَوَسْطَهُ إِنْ ضَمًّا كَذَا أَتَتْ مَرْتَبَةً

2- أنها دارة صغيرة هكذا: (°) واستحسنها الداني، وتجعل فوق الألف مطلقاً هكذا:

﴿قَالَ اللَّهُ﴾ ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ ﴿إِهْدِنَا﴾

3- أنها دال صغيرة مقلوبة هكذا: (∩). وهي عند بعض المشاركة، وتجعل فوق الألف، هكذا:

﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ ﴿إِهْدِنَا﴾

4- أنها صاد صغيرة هكذا: (ص). وتجعل فوق الف مطلقاً هكذا:

(1) انظر: المحكم للداني (ص86)، وأصول الضبط لأبي داود (ص66-67)، والطرارز للتنسي (ص232).

﴿قَالَ اللَّهُ﴾ ﴿نَسَعِيْتُ﴾ ﴿أَهْدِنَا﴾ ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

وجرى بها العمل عند أغلب المشاركة، وخصه جماعة بما يمكن الوقف على ما قبله، وهو قليل⁽¹⁾.

✓ وأما علامة الابتداء فالقياس أن لا تُجعل؛ لأن النقط مبنى على الوصل لا على الوقف والابتداء، وهذا مذهب الشارقة وعليه جرى عملهم⁽²⁾، واختار غيرهم - وهم المغاربة ومن تبعهم - جعلها، واصطلحوا على أن تكون نقطة خضراء توضع في محل حركة ألف الوصل لو ابتدئ بها، فتجعل أمام الألف في نحو ﴿مَحْظُورًا﴾ ﴿انْظُرْ﴾، وفوقها في نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾، وتحتها في نحو: ﴿إِنْ إِرْتَبْتُمْ﴾.

وتكون منفصلة في الأنواع الثلاثة؛ أي هكذا: (أ / أ / إ)، وقيل بوصلها في الضم؛ أي هكذا:

(أ)، وليس بمشهور⁽³⁾.

قال الخراز رحمه الله:

..... وَوَضِعُ ضَبْطِ الْإِبْتِدَاءِ نَقْطُ كَوْضِعِ الشُّكْلِ بِالْخَضْرَاءِ
أَمَامَهُ إِذَا بِيَضِّمٍ ابْتَدَأَتْ وَفَوْقُ إِنْ فَتَحَ وَتَحْتُ إِنْ كَسَرْتُ

- ومن شأنها أن لا توضع إلا فيما يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله كالأمثلة المتقدمة.

- وأما ما لا يمكن الابتداء به والوقف على ما قبله فلا توضع فيه نقطة الابتداء أصلا، وذلك عند ستة

أحرف يجمعها قولك: " فكل وتب"، نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ ﴿كَالطَّوْدِ﴾ ﴿لِابْنِهِ﴾ ﴿وَالطُّورِ﴾

﴿تَاللَّهِ﴾ ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾⁽⁴⁾.

(1) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص292-293)، وسمير الطالبين للضبباع (ص162).

(2) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص292)، وسمير الطالبين للضبباع (ص162).

(3) نص الشيخان الداني وأبا داود على أنها توضع منفصلة عن الألف أمامه. انظر: المحكم للداني (ص86)، وأصول الضبط لأبي داود (ص59 و73)، والطرارز للتنسي (ص245-247).

(4) وهذا طبعا عند المغاربة وحدهم، دون المشاركة الذين وضعوا لها علامة في كل أحوالها. وانظر: أصول الضبط لأبي داود (ص68)،

✓ وأما النقل فلما كانت الهمزة المنقولة حركتها تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء صارت كهمزة الوصل، فجعلت فيه الجرة الدالة على السقوط كما جعلت في همزة الوصل، غير أنهم فرّقوا بينهما في العبارة؛ فسّموا التي في همزة الوصل "صِلَّةً" للمناسبة، وأبقوا التي في النَّقْل على اسمها الأصلي الذي هو "جَرَّةٌ" (1).

وحكمها حكم همزة الوصل في الوجود والمحل، والمعتبر أيضا فيما قبلها ما كان منطوقا به؛ فإن نطق به مفتوحا كانت فوق الألف نحو: ﴿قَدَ أَفْلَحَ﴾، ﴿أَلَمَّ أَحْسِبَ﴾، ﴿فِي كَبَدٍ﴾ ﴿أَيْحَسِبُ﴾، وإن نطق به مكسورا كانت تحت الألف نحو: ﴿مِّنْ إِمْلَقٍ﴾، ﴿جَمَعًا﴾ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾ ﴿رَافِعَةً﴾ ﴿إِذَا﴾، وإن نطق به مضموماً كانت في وسط الألف نحو: ﴿قُلْ أَوْحَى﴾، ﴿لَا يَ يَوْمِ اجْتَلَى﴾ (2).

قال الخراز رحمه الله:

وَأَنَّ تَنْوُنَ تَحْتَهُ جَعَلْتَا وَوَسَطًا إِنْ ثَالِثًا أَلَزَمْتَا
ضُمَّمَا

وهذا المحل الذي ذكّر للهمزة المنقولة - كما في هذه الأمثلة المذكورة - فقط إذا كانت الهمزة منفصلة عن الساكن في كلمة أخرى، وأمّا إذا كانت الهمزة متصلة به في كلمة واحدة، وذلك في نحو: ﴿رِدَاءً﴾ [القصص: 34] ولام التعريف نحو: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: 50]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: 11]، و﴿الْأَرْزَاقَ﴾، فلا توضع الجرة أصلا كما ذكره بعض العلماء الفن أي هكذا: ﴿رِدَاءً﴾ و﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْأَرْزَاقَ﴾،

والطراز للتنسي (ص243-249).

(1) وقد اختلف في هل تكون جرة النقل منفصلة أو متصلة بمطة الألف؟ ومرد خلافهم هذا راجع إلى الخلاف في كون الهمزة هل تتصل بصورتها أو تنفصل عنها، والظاهر الانفصال؛ وقد اختار بعضهم أن يكون حكم حركات النقل منفصلة وحركات الوصل متصلة ويكون ذلك فرقا بينهما. انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص65)، والطراز للتنسي (ص231-232 وص254-255 وص180).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص62)، والطراز للتنسي (ص250).

وبه جرى العمل⁽¹⁾.

وأما إذا لم تكن للهمزة صورة كما في: ﴿حَمِيمٍ اِنْ﴾ [الرحمن: ٤٤] و﴿رَحِيمٍ﴾ [١٣] ﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٢] - [١٣] فَنُجْعَلُ الجرة قبل الألف في المحل الذي تعهد فيه الهمزة في السطر هكذا: ﴿حَمِيمٍ - اِنْ﴾، ﴿رَحِيمٍ﴾

﴿١٣﴾ - أَشْفَقْتُمْ ﴿١٣﴾.

قال الخراز رحمه الله:

قال الخراز رحمه الله:

كَحُكْمِهَا فِي أَلِفَاتِ الْوَصْلِ
فِي مَوْضِعِ الْهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَا
فَقَبْلَهُ مَحَلٌّ هَمْزٍ تَأَلَّفُ⁽²⁾

وَحُكْمُهَا لِوَرَشِهِمْ فِي النَّقْلِ
فَفَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ وَسَطَهَا
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزٍ أَلْفٌ

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص254)، ودليل الحيران للمارغني (ص297)، وسمير الطالبين للضباع (ص163-164).

(2) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص298).

○ إلحاق ما حذف في الرسم

أعلم أن الحروف المحذوفة من رسم المصاحف العثمانية لما كانت غير موجودة، وكان اللفظ يقتضي وجودها فيه احتيج من أجل ذلك إلى التنبيه عليها لئلا يثوهم أنها ساقطة خطأً أو لفظاً، وأكثر ما وجد ذلك في حروف العلة الثلاثة التي هي: الألف والياء والواو لكثرتها، وربما كان ذلك في النون الساكنة لشبهها بحروف المد؛ إذ هي حرف صورته كحروف المد.

والحذف في حروف العلة يكون لثلاثة أسباب:

أ- لاجتماع مثلين؛ ألفين، أو ياءين، أو واوين.

ب- للاختصار.

ج- لوجود عوض عن المحذوف؛ من ياء أو واو.

أ- المحذوف لاجتماع مثلين:

وهذا يكون فيه أحد المثلين إما صورة للهمزة أو غير صورة لها، وهذا لا يخلو من أن يكون أول الحرفين المثلين إما أن يكون ساكناً أو مضموماً أو مشدداً.

1- إن كان أول المثلين ساكناً: وكان الثاني أصلياً، أو جيء به للدلالة على جمع، وقُدِّرَ أَنَّ الْأَوَّلَ

هُوَ الْمَحذُوفُ وَالْأَخِيرُ هُوَ الثَّابِتُ فَالْحُكْمُ فِي ضَبْطِهِ التَّخْيِيرُ فِي إِحْلَاقِ الْأَوَّلِ وَتَرْكِهِ، سَوَاءً أَكَانَ الْحَرْفَانِ الْمَثَلَانِ

أَلْفَيْنِ نَحْوُ: ﴿تَرَبَّأً﴾ [الشعراء: ٦١] أو ياءين نحو ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾ على قراءة نافع، أو واوين نحو:

﴿لَيْسَتُوا﴾ [الإسراء: ٧]

قال الخراز رحمه الله:

إِنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالْحَمْرَاءِ

عَلَامَةً لِلْجَمْعِ أَوْ أَنْ أَصْلًا

(1)

أَوَّلَ مَا الثَّانِي بِهِ قَدْ دَخَلَ

نَحْوَ النَّبِيِّينَ تَرَاءً

(1) فأشار إلى أنه إذا اجتمع مثلان، وحذف أحدهما من الرسم وكان أولهما ساكناً، وثانيهما أصلياً، أو دالا على الجمع وبنيت على أن ثاني المثلين هو الثابت، وأولهما هو المحذوف، فإنك في المثل الأول بالخيار إن شئت ألحقته بالحمراء، وإن شئت لم تلحقه أصلاً، يعني وتجعل في موضعه مداً دلالة على أنه ممدود، ولا فرق في هذا التخيير بين أن يكون المثلان ياءين، أو ألفين أو واوين.

وإذا قُدِّرَ أن الحرف الثاني هو المحذوف والأول هو الثابت فالحكم في ضبطه إلزام الإلحاق في الثاني إذا كان المثلُّ الأول ساكنا، وإلا فأنت مخير في إلحاقه وعدمه.
قال الخراز رحمه الله:

.....
والتزمتا
أن تلحق الأخرى إذا ما حذفنا فيما به أولاهما قد سكنت (1)

○ أما ﴿تَرَاءَ﴾ فهو مما اجتمع فيه ألفان: الأول لبناء وزن "تَفَاعَلَ" وهي التي بعد الراء، والثانية أصلية بدل من لام الكلمة.

واتفقت المصاحف على كتبه بألف واحدة، وذكر الشيخان احتمال أن تكون المرسومة هي الأولى، أو أن تكون المرسومة هي الثانية (2).

فحكم نقطه على الأول - أي على احتمال أن ألف البناء هي المرسومة والثانية هي المحذوفة - هكذا:

﴿تَرَاءَ الْجَمْعِ﴾

وعلى الوجه الثاني - أي على احتمال أن الألف الثانية المنقلبة هي المرسومة والأولى التي للبناء هي

المحذوفة - هكذا: ﴿تَرَاءَ﴾.

أو إن شاء الناظر لم يرسم الألف في هذا الوجه الثاني وجعل مكانها مطة هكذا: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعِ﴾.
فالكيفيات ثلاث، وجرى العمل على ثانيتهما (3).

○ وأما ﴿النَّبِيِّينَ﴾ على قراءة نافع فهو مما اجتمع فيه ياءان؛ أولاهما جيء بها لبناء وزن "فَعِيل"،

والثانية علامة للجمع والإعراب.

انظر: الطراز للتنسي (ص262)، ودليل الحيران للمارغني (ص299).

(1) فذكر أن المثليين إذا اجتمعا وحذف أحدهما واخترت أنه ثانيهما لزم الإلحاق في الثاني إذا كان المثلُّ الأول ساكنا، وإلا فأنت مخير في

ترك إلحاقه. انظر: الطراز للتنسي (ص275)، ودليل الحيران للمارغني (ص302).

(2) قال الخراز في قسم الرسم:

ورسم الأولى اختير في جاءانا وفي تراء عكس هذا بانا

انظر: المحكم للداني (ص159)، وأصول الضبط لأبي داود (ص181)، والطراز للتنسي (ص263)، ودليل الحيران للمارغني (ص128).

(3) انظر: المحكم للداني (ص161)، وأصول الضبط لأبي داود (ص182-183)، والطراز للتنسي (ص264).

واتفقت المصاحف على كتبه بياء واحدة، ويجوز أن تكون الياء المحذوفة هي الأولى - التي هي للمد في البناء - وهو الذي رجحه الداني⁽¹⁾، وأن تكون هي الثانية - التي هي للجمع والاعراب - وهو الذي رجّحه أبو داود⁽²⁾.

فضبطه على أن المحذوفة هي الأولى هكذا: ﴿النَّبِيِّنَ﴾ أو ﴿النَّبِيِّنَ﴾.

وعلى الثاني - من أن المحذوفة هي الثانية - هكذا: ﴿النَّبِيِّنَ﴾⁽³⁾.

فالكيفيات ثلاث أيضا⁽⁴⁾.

○ واما ﴿لَيْسَتُوا﴾ فهو مما اجتمع فيه واوان على قراءة المدنيين والمكي والبصريين وحفص عن عاصم⁽⁵⁾،

الأولى منهما عين الكلمة؛ وهي التي بعد السين، والثانية ضمير الجماعة؛ وهي التي بعد الهمزة.

واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة، فيجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة

والثابتة هي الثانية؛ فيكون ضبطه على ذلك هكذا: ﴿لَيْسَتُوا﴾، أو هكذا: ﴿لَيْسَتُوا وَأُجُوهَكُمْ﴾ على وجه التخيير.

ويجوز أن تكون المحذوفة هي الثانية التي هي للجمع فيكون ضبطه هكذا: ﴿لَيْسَتُوا وَأُجُوهَكُمْ﴾.

فالكيفيات ثلاث؛ وجرى العمل على الأولى⁽⁶⁾.

2- إذا كان أول المثليين مضموماً:

فحكم ضبط ثانيهما التخيير بين إلحاق صورته وعدم إلحاق - كحكم أول المثليين في النوع السابق -

وذلك نحو: ﴿تَكُونُ﴾ [آل عمران: 153]، و﴿وَرَى﴾ [الأعراف: 19].

(1) انظر: المحكم للداني (ص165)، والطراز للتنسي (ص265).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص193)، والطراز للتنسي (ص265).

(3) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص192-193)، والطراز للتنسي (ص266).

(4) قال المارغني: "وجرى العمل عندنا على اختيار أبي داود". وجرى العمل على الأولى في مصحف الجماهرية وعلى الأخير في مصحف

الثعالبية ومصحف الجزائر بخط سعيد شريقي. انظر: دليل الحيران للمارغني (ص300)، وسمير الطالبين للضباع (ص165).

(5) انظر: التيسير للداني (ص139)، والنشر لابن الجزري (2/306).

(6) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص301)، وسمير الطالبين للضباع (ص166).

قال الخراز رحمه الله:

..... ثُمَّ مَا
هَذَا كَيْلُونٌ
أولاهما ضُمَّتْ فِي الثَّانِي كَمَا
.....

○ أما ﴿تَكُونُ﴾ فهو مما اجتمع فيه واوان إحداهما عين الكلمة؛ وهي الأولى المضمومة، والثانية علامة الجمع، واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة.

فيجوز أن تكون الواو المحذوفة هي الأولى - التي هي عين الكلمة - فيكون ضبطه هكذا:

﴿تَلُونُ﴾، ويجوز أن تكون المحذوفة هي الثانية - التي هي للجمع - ف ضبطه على ذلك يكون هكذا:

﴿تَلُونُ﴾ بإلحاق الواو، أو بوضع مطة مكانها هكذا: ﴿تَلُونُ﴾⁽¹⁾.

فالكيفيات ثلاث والعمل على الثانية⁽²⁾.

○ وأما ﴿وُورِي﴾ فهو مما اجتمع فيه واوان؛ الأولى منهما واو "واری" مبنيا للمعلوم، والثانية جيء بها ساكنة لبناء الكلمة للمجهول.

فيجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى؛ فيكون ضبطه على ذلك هكذا: ﴿وُورِي﴾، ويجوز أن تكون

الثانية هي المحذوفة؛ فيكون ضبطه هكذا: بإلحاقها ﴿وُورِي﴾، أو يجعل مطة مكانها هكذا: ﴿وُورِي﴾.

قال الخراز رحمه الله:

وإن حذف ما عليه بنيا اللفظ نحو قوله ما ووريا
ففيه تخيير لدا إلحاق وإن تك الأولى فباتفاق⁽³⁾

(1) انظر: المحكم للداني (ص173)، وأصول الضبط لأبي داود (ص207-209)، والطرارز للتنسي (ص270-272).

(2) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص301)، وسمير الطالبين للضباع (ص166).

(3) أي أنك إذا حذف ما بني عليه اللفظ، وهو الواو الثانية، جاز لك التخيير في ضبطه بين وجهين:

أحدهما: إلحاقه الحمراء، والثاني: عدم إلحاقه لدلالة الضمة عليه. ولم يزد الداني على هذا، وظاهره يقتضي بقاء موضع المحذوف خاليا على الوجه الثاني، وقال أبو داود بعد ذكر الوجه الأول: "وإن شئت تركت إلحاقه وعوضته بمد"، والظاهر أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني.

انظر: المحكم للداني (ص171)، وأصول الضبط لأبي داود (ص207-209)، والطرارز للتنسي (ص270-272)، ودليل الحيران للمارغني (ص301).

ومثل لفظ ﴿وُورِي﴾ جاء ضبط لفظ ﴿أَلْمَوْءِدَةُ﴾ أي أن ضبط الوجه الأول - على أن الثانية هي المحذوفة - هكذا: ﴿أَلْمَوْءِدَةُ﴾، أو هكذا: ﴿أَلْمَوْءِدَةُ﴾؛ وضبط الوجه الثاني - أي على أن الأولى هي المحذوفة - هكذا: ﴿أَلْمَوْءِدَةُ﴾. فالكيفيات ثلاث والعمل على الثانية⁽¹⁾.

3- إذا كان أول المثليين مشدداً:

وذلك نحو: ﴿الْأُمِّيَّةُ﴾ ﴿النَّبِيَّةُ﴾ على قراءة غير نافع، ونحو: ﴿رَبِّيَّةُ﴾ ﴿الْحَوَارِيَّةُ﴾ فهذا كله حكمه كحكم ﴿يَلُونُ﴾؛ أي: أن فيه احتمال أن تكون المحذوفة هي الأولى - التي هي زائدة للمد في بناء "فعليل" وهو اختيار الداني -، أو هي الثانية - التي هي للجمع وهو اختيار أبي داود -، وعلى ذلك جاءت فيه ثلاث مذاهب أيضا مثل ﴿يَلُونُ﴾، أي هكذا: ﴿النَّبِيَّةُ﴾، أو هكذا: ﴿النَّبِيَّةُ﴾، أو هكذا: ﴿النَّبِيَّةُ﴾⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

..... وَإِنْ شَدَّدْتَ كَنَحْوِ الْأُمِّيَّةِ وَالْحَوَارِيَّةِ
أَنْ تُلْحِقَ الْأُخْرَى إِذَا مَا حُدِفَتْ فِيمَا بِهِ أَوْلَاهُمَا قَدْ سَكَنْتَ

ملاحظة: كيفية ضبط ﴿جَاءَنَا﴾ [الآية: 37] بالزخرف على قراءة التثنية⁽³⁾ بعكس ضبط لفظ

﴿وُورِي﴾⁽⁴⁾، أي: أنك إذا أثبت الأولى التي قبل الهمزة فلا يصح الاستغناء عن الثانية بالمد؛ بل لا بد من

(1) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص301)، وسمير الطالبين للضباع (ص166).

(2) انظر: المحكم للداني (ص166)، وأصول الضبط لأبي داود (ص191)، والطراز للتنسي (ص273).

(3) حيث قرأه انافع وابن كثير وابن عامر الشامي وشعبة بالإسناد إلى ضمير الإثنين والألف الأولى أصلية والثانية للتثنية. انظر: التيسير للداني (ص196).

(4) قال التنسي: "مراده بالعكس أن التخيير في ﴿جاءانا﴾ يكون في الموضوع الذي يتعين إلحاق فيه في ﴿ووري﴾ وهو حيث يحذف الأول، وتعيين إلحاق في ﴿جاءانا﴾ إنما يكون في الموضوع الذي يكون فيه التخيير في ﴿ووري﴾ وهو حيث الثاني، ووجه لزوم إلحاق الثاني في ﴿جاءانا﴾ هو ما ذكرناه في ﴿ترآءا﴾". الطراز (ص183)، وانظر: دليل الحيران للمارغني (ص304).

إلحاقها حمراء؛ أي هكذا: ﴿جَاءَنَا﴾، وهو المختار في رسمها عند الداني وأبي داود⁽¹⁾، وإن أثبت الثانية التي بعد الهمزة فأنت بالخيار بين إلحاق الأولى مع جعل علامة المد عليها هكذا: ﴿جَاءَنَا﴾، وبين عدم إلحاقها فيكون ضبطها هكذا: ﴿جَاءَنَا﴾⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وعكسُ هَذَا جَاءَ فِي جَاءَنَا وَحذْفُ آخِرِ بِهِ اسْتَبَانًا

ب- ما حذف اختصاراً:

فحكمه الإلحاق أي الحاق صورة المحذوف في الموضع الذي ينطق به فيه؛ قال الخراز رحمه الله:
وَأَلْحَقْنَا أَلْفًا تَوْسُطًا مِمَّا مِنْ الْخَطِّ اخْتِصَارًا سَقَطًا
لكن هذا الإلحاق يكون بشرطين⁽³⁾:

1- أن يكون هذا المحذوف وسطاً - أي بعده شيء وقبله شيء - نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾، ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾،

﴿صَالِحٍ﴾، ﴿الْأَنْهَارِ﴾، ﴿مَنْفَعٍ﴾، ﴿الصَّلَاحَتِ﴾، ﴿بَيْنَتِ﴾

2- وأن يكون ما بعده متحرك نحو: ﴿الصَّابِرِينَ﴾ وشبهه.

وأما إن كان ما بعده ساكن جاز الإلحاق، وجاز عدمه، فيجوز أن يكتب مثلاً لفظ "محيائي" عند من

يقرؤه بالسكون هكذا: ﴿وَمَحْيَاةٍ﴾، ويجوز - على الرأي الآخر - أن يكتب هكذا: ﴿وَمَحْيَاةٍ﴾.

واختص هذا الحذف بالألف دون الواو والياء؛ لأن الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصاراً، وإنما

يحذفان من الطرف، وذلك في الزوائد نحو ﴿أَحْرَزْنَاهُ﴾ - عند من يقرأها زائدة - والصلوات في هاء

الضمير نحو ﴿وَيُخَلِّدُ فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] - عند حفص ومن وافقه وكذا من يقرأ بالصلة فيها كالمكيين -

وكذا عند من يقرأ صلة ميم الجمع⁽⁴⁾.

(1) انظر: المحكم للداني (ص 163)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 186).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص 282-283)، وسمير الطالبين للضباع (ص 167).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 285)، ودليل الحيران للمارغني (ص 305)، وسمير الطالبين للضباع (ص 167).

(4) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 210 وما بعدها)، والطراز للتنسي (ص 286)، وسمير الطالبين للضباع (ص 167).

ج- ما حذف لوجود عوضه من واو أو ياء:

■ فحكمه إلحاق صورة المحذوف فوق عوضه، هكذا: ﴿الصَّلَاةُ﴾ ﴿الزَّكَاةُ﴾ ﴿الْحَيَاةُ﴾
﴿كَمَشْكُورٍ﴾ ﴿مُوسَى وَعِيسَى﴾ ﴿دَعَوْتَهُمْ﴾ ﴿هُدَاهُمْ﴾ ﴿مُزَجَّجَةٍ﴾

قال الخراز رحمه الله:

وما بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ كُتِبَا عَنْ وَاوٍ أَوْ عَنْ حَرْفٍ يَاءٍ قَلْبًا

وهذا كله مقيدا بما إذا كان وسطا، ولم يكن ألفا معانقا للآم كما سيأتي بيان حكمها (1).

■ وأما إن كان طرفا فحكمه كذلك فيما لم يأت بعد الألف ساكن؛ أي أنها تلحق، وأما إذا جاء هذا العوض المحذوف متطرفاً وبعده ساكن فإنه لا يخلق، لأنها ساقطة من اللفظ، ولأن النقط مبني على الوصل دون الوقف، وذلك نحو: ﴿مُوسَى الْكُتْبَ﴾ ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ﴿الْقُرَى الَّتِي﴾ وكذا نحو: ﴿الْعُلَى﴾ (٤)
﴿الرَّحْمَنُ﴾ [طه: ٤ - ٥]، و﴿وَأَخْفَى﴾ (٧) ﴿اللَّهُ﴾ [طه: ٧ - ٨] و﴿الْكُبْرَى﴾ (٢٣) ﴿أَذْهَبَ﴾ [طه: ٢٣ - ٢٤] (2)؛

قال الخراز رحمه الله:

وإن تَطَرَّفَتْ كَذَا تَكُونُ مَا لَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونٌ

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص 289).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 214)، والطراز للتنسي (ص 289)، ودليل الحيران للمارغني (ص 306).

تنبيهات:

- 1- إن مما يتعين إلحاقه الألفان في لفظ ﴿فَادْرَكْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] التي بعد الدال والتي بعد الراء خوف توهم أن يكون الفعل من باب "أفعل" من المداراة، لا من باب "تفاعل" من "الدرء" الذي هو الدفع⁽¹⁾.
- 2- وكذلك تلحق ياء ﴿إِيْلَفِهِمْ﴾ [الآية: ٢] بسورة قريش؛ مخافة أن يتوهم سقوطها رأساً حتى من اللفظ فترسم بالحمراء - أو بقلم دقيق - متصلة باللام بعدها، وأجاز اللبيب أن تلحق مردودة وعليه جرى العمل عند المشاركة⁽²⁾، وأما غالب المغاربة فقد رسموا الياء ملاصقة للام وفرقوا بينها وبين الياء المرسومة في اللون فقط، فرسموها هكذا: ﴿إِيْلَفِهِمْ﴾⁽³⁾.
- 3- وكذلك تلحق ياء ﴿مَنْ حَيِّي﴾ [الآية: ٤٢] في الأنفال - أي الألف الأولى منهما على قراءة الفك - فتلحق فوق الخط بين الحاء والياء مراعاة لحركتها؛ إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف. ويلحق بباب ﴿حَيِّي﴾ كل ما شابهه مما اجتمع فيه ياءان متحركتان في الطرف، ولم ترسم منهما إلا ياء واحدة؛ وقد وقع ذلك في أربع كلمات في خمسة مواضع، وهي: ﴿إِنْ وَلِيَّ اللَّهُ﴾ [الآية: ١٩٦] في الأعراف، و﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ [الآية: ٤٢] في الأنفال، و﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ [الآية: ٤٩] في الفرقان، و﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الآية: ٣٣] و[الآية: 40] في الأحقاف والقيامة⁽⁴⁾.

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص215)، والطراز للتنسي (ص303-305)، ودليل الحيران للمارغني (ص309).

(2) قال أبو عبد الله القيسي:

"إيلافهم موصولة باللام وقيل ردت للبيب المنام"

رسمت كذلك في المصحف برواية حفص وكذلك عند بعض المغاربة كما في مصحف سعيد شريقي. وانظر: الطراز للتنسي - حاشية- (ص306)، وسمير الطالبين للضباع (ص167).

(3) كذلك رسمت في مصحف الثعالبية، وأما مصحف الجماهيرية فقد جمع بين الصورتين هكذا: ﴿إِيْلَفِهِمْ وَالصَّيْفِ﴾. وانظر: الطراز للتنسي (ص306-307)، ودليل الحيران للمارغني (ص310).

(4) قال المارغني عند قول الخراز رحمه الله " وأولا بباب حيي ": " وقد قدم الناظم في الرسم أن الراجح في باب حيي حذف الياء الأولى، وأمر هنا بإلحاقها مراعاة لحركتها إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف، ولا يصح أن يستغنى عن الياء هنا بالمد في موضعها، إذ ليست بحرف مد فتعين إلحاقها، ولم يذكر حكم الثانية إذا بنينا على حذفها، والظاهر أن لا فرق بينها، وبين الأولى فلا بد من إلحاقها لأجل حركتها". انظر: الطراز للتنسي (ص310)، ودليل الحيران للمارغني (ص311).

4- وكذلك تلحق النون الثانية من ﴿فَنُجِجَ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [الآية: 110] بيوسف، و﴿نُجِجِي﴾ [الآية:

٨٨] في الأنبياء على قراءة من أثبتها⁽¹⁾.

5- وكذا ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ﴾ [يونس: ١٤] و﴿لِنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] على القول برسمهما بنون واحدة

فتلحق النون فيهما وفي لفظ و﴿نُجِجِي﴾ فوق الخط في موضع النطق بها هكذا: ﴿نُجِجِي﴾،

﴿لِنَنْظُرَ﴾، ﴿لِنَنْصُرَ﴾، وقيل بل يُجْعَل لها ضرسا باللون الأحمر بين النون والجيم هكذا:

﴿فَنُجِجَ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾، وبين النون والطاء هكذا: ﴿لِنَنْظُرَ﴾، وبين النون والصاد هكذا: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ﴾⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَأَلْحِقْنَا أَلْفِي إِدَارًا
ثَانِي نُنَجِّي يُوسُفَ وَالْأَنْبِيَاءَ
وَالْبَاءَ مِنْ إِبْلَافِهِمْ وَتَرْسُمُ
حَمْرًا وَأَوَّلًا بِبَابِ حَيًّا

6- وأما باب ﴿يَسْتَحْيِي﴾ فعلى القول بحذف الأولى تلحق هكذا: ﴿يَسْتَحْيِي﴾، وعلى القول

بحذف الثانية تلحق هكذا: ﴿يَسْتَحْيِي﴾ وبهذا جرى العمل⁽³⁾.

7- وأم باب ﴿تُؤْوِي﴾ ففي ضبطه ثلاثة مذاهب:

الأول: ﴿تُؤْوِي﴾، والثاني: ﴿تُؤْوِي﴾، الثالث: ﴿تُؤْوِي﴾. والمختار الأول.

(1) في يوسف قرأها كذلك بنونين وجيم مكسورة خفيفة المدنين وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف، والباقي بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم وياء مفتوحة.

وفي الأنبياء: قرأها كذلك بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة وجيم مكسورة خفيفة المدنين والمكي والبصريين وحفص وحمزة والكسائي وخلف، ولا تزداد في قراءة ابن عامر وشعبة بل بنون واحدة وتشديد الجيم.

انظر: السبعة لابن مجاهد (ص 352 و 430)، والتيسير للداني (ص 130 و 155)، والنشر لابن الجزري (2/296 و 2/324).

(2) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 216-217)، والطراز للتنسي (ص 208-209)، ودليل الحيران للمارغني (ص 310-311).

(3) انظر: الطراز للتنسي (ص 133 و 311)، وسمير الطالبين للضباع (ص 168).

وتجري هذه المذاهب الثلاثة في كل ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة الهمزة نحو: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾
﴿مَسْئُولًا﴾ ﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾ ﴿وَرِعِيًّا﴾ ﴿لِيُطْفِقُوا﴾ ﴿الْخَطِئُونَ﴾ ﴿تَبَوَّءًا﴾.

8- واما لفظ "الرؤيا" وهو يكتب في المصحف هكذا: ﴿الرُّؤْيَا﴾ الهمزة على السطر دون رسم صورة الواو، ويلحق به في حكمه المجرد والمعرف والمضاف وغير ذلك؛ أي هكذا: ﴿الرُّؤْيَا﴾ ﴿رُؤْيَاكَ﴾ ﴿رُؤْيَايَ﴾ وفي ضبطه مذهبان:

• الأول: الاستغناء بصورة الهمزة؛ هكذا: ﴿الرُّؤْيَا﴾ ﴿رُؤْيَاكَ﴾ ﴿رُؤْيَايَ﴾.

• الثاني: إلحاق الواو تحتها؛ هكذا: ﴿الرُّؤْيَا﴾ ﴿رُؤْيَاكَ﴾ ﴿رُؤْيَايَ﴾.

والمختار الأول، وبه جرى العمل⁽¹⁾.

وأجرى بعضهم الوجهان السابقان في ﴿أَمْتَلَاتٍ﴾، ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾، ﴿أَسْمَارَتٍ﴾، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ و﴿وَاطْمَأْنَنُوا﴾ أيضا⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

واختير ترك حَقُّ تئوي رُؤْيَا
.....

9- لفظ "أولياء" المضاف المتصل بالضمير وهو في مواضع ستة: ﴿أُولِيَاءَهُمُ الطَّغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿وَقَالَ أُولِيَاءُهُم مِّنَ الْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، و﴿لِيُحُونَ إِلَى أُولِيَاءِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿إِن أُولِيَاءُؤُهُ إِلَّا الْمُنْقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و﴿نَحْنُ أُولِيَاءُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [فصلت: ٣١]، و﴿أَن تَفْعَلُوا إِلَى أُولِيَاءِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦].

ففي ضبطه على حذف صورة الهمزة مذهبان:

(1) انظر: المحكم للداني (ص 184)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 188)، والطراز للتنسي (ص 318)، ودليل الحيران للمارغني (ص 312).

(2) أي أنهما يرسمان مثل هذه الصورة، بالإضافة إلى الوجه الثاني هكذا: ﴿إِمْتَلَأْتِ﴾ ﴿إِطْمَأْنَنْتُمْ﴾ ﴿إِشْمَعَزْتَ﴾ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ و﴿وَاطْمَأْنَنُوا﴾. انظر: الطراز للتنسي (ص 319)، وسمير الطالبين للضباع (ص 169).

الأول: ﴿أُولِيَاءَهُمْ﴾، الثاني: ﴿أُولِيَاءِهِمْ﴾

وعلى إثباتها مذهبان:

الأول: ﴿أُولِيَاءَهُمْ﴾ و﴿أُولِيَاءِهِمْ﴾ وعليه العمل، الثاني: ﴿أُولِيَاءَهُمْ﴾ و﴿أُولِيَاءِهِمْ﴾⁽¹⁾.

10- وأما ﴿جَزَأُهُ﴾ [الآية: ٧٥] في يوسف ففي ضبطه هذه المذاهب الأربعة التي في "أولياء"، أي

وجهان على حذف صورة الهمزة:

• الأول: إلحاقها بحمراء وجعل الهمزة صفراء عليها؛ هكذا ﴿جَزَأُهُ﴾.

• الثاني: الاكتفاء بالهمزة وحدها؛ هكذا: ﴿جَزَأُهُ﴾.

ووجهان على إثبات صورة الهمزة:

• الثالث: هكذا ﴿جَزَأُهُ﴾.

• الرابع: هكذا ﴿جَزَأُهُ﴾؛ وهذا الذي جرى عليه العمل⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَأَلْحَقَ أَوْلِيَاءَ وَأَوَّأُ يَا
وَهَمْزُهُ فِي الْخَطِّ لَمْ يُصَوِّرْ	إِنْ شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرٍ
لَكِنَّ فِي نُصُوصِهِمْ مَا أَلْفَا	قِيَاسُهُ جَزَأُوهُ فِي يُوسُفَا

11- وأما لفظ ﴿تَأَمَّنَّا﴾ [الآية: ١١] في يوسف ففي ضبطه على قراءة الإشمام وجهان:

• الأول: جعل نقطة بين الميم والنون دلالة على الإشمام هكذا: ﴿تَأَمَّنَّا﴾.

• الثاني: جعل جرة بينهما هكذا ﴿تَأَمَّنَّا﴾، وقيل بعد النون هكذا: ﴿تَأَمَّنَّا﴾.

وفي ضبطه على قراءة الرَّؤْم وجهان:

(1) انظر: المحكم للداني (ص184)، والطراز للتنسي (ص320-323)، ودليل الحيران للمارغني (ص313).

(2) انظر: المحكم للداني (ص184)، والطراز للتنسي (ص323)، ودليل الحيران للمارغني (ص314)، وسمير الطالبين للضبعا

(ص169).

- الأول: إلحاق نون حمراء (أو صغيرة لما مر) بين الميم والنون هكذا: ﴿تَامَنَّا﴾
 - الثاني: وضع نقطة مكانها هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾ فهو مماثل للوجه الأول على قراءة الإشمام فلا يفرق بينهما إلا بالقصد من الناظر وعليه العمل⁽¹⁾.
- قال الخراز رحمه الله:
- ونونٌ تَأْمَنَّا إِذَا أَحْقَتْهُ فأنقُطُ أَمَاماً أَوْ بِهِ عَوَّضَتَهُ⁽²⁾

(1) هذا الذي ذكره العلامة الضباع وجرى العمل على ما ذكر؛ انظر: المحكم للداني (ص83)، وأصول الضبط لأبي داود (ص106-108)، والطراز للتنسي (ص326)، ودليل الحيران للمارغني (ص314)، وسمير الطالبين للضباع (ص169).

(2) انظر: دليل الحيران للمارغني (ص314)؛ وقال التنسي في الطراز (ص327-331): " لكن القراء اختلفوا فيه، فمنهم من يقرأه بالإدغام الخالص لكن مع الإشمام، وهؤلاء يحسن على مذهبهم رسمه بنون واحدة؛ لأن الإدغام الخالص لا يتأتى إلا بعد تسكين أول المثليين، فيرجع إلى باب ﴿ءامنا﴾، وإن سكنوا آخر الفعل من غير جازم إجراء للمنفصل مجرى المتصل.... ونقطه على هذا المذهب تشديد النون وجعل نقطة بينها وبين الميم دلالة على الإشمام، وهو هنا ضم الشفتين من غير صوت تنبيهها على حركة النون الأصلية، ويجوز على هذا الوجه أن تجعل جرة بين الميم والنقطة لتدل على الجرة على أن النون ساكنت قبل الإدغام هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾، ويجوز أن لا تجعل هذه الجرة، والتشديد يغني عنها هكذا: ﴿تَامَعَّا﴾، وهكذا الإشارة بالشففتين تكون بعد الفراغ من النون، وأجاز قوم أن تكون الإشارة بعد الفراغ من النون، فعلى مذهبهم تجعل النقطة بعد النون، وإن شئت أيضا جعلت جرة على هذا المذهب هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾، وإن شئت لم تجعلها هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾.

فحصل ما في نقطه على مذهب من أخذ فيه بالإدغام الخالص والإشمام أربعة أوجه.... وأكثر القراء أخذوا فيه بالإدغام الناقص... وهؤلاء ينطقون بضمة مختلصة فهي بعض الحركة والنو الأولى عندهم حذفت كما في ﴿نُشِجِي﴾، ونقطه على مذهب هؤلاء بتشديد الكحلاء، وإلحاق نون حمراء قبلها، وجعل نقطة أمام الحمراء دلالة على حركتها كما هو الشأن في الحركة المختلصة هكذا: ﴿تَأْمَنَّا﴾، فتشديد الكحلاء دلالة على الإدغام، وتحريك الحمراء دليل على نقصانه، وجوزوا هنا الاستغناء عن إلحاق الحمراء؛ إذ الكحلاء ماثلة لها فتغني عنها، لكن لا بد من النقطة الدالة على الضمة هكذا: ﴿تَامَعَّا﴾. فحاصل ما في نقطه على مذهب من أخذ فيه بالإخفاء الذي هو الإدغام الناقص وجهان.

فمجموع ما فيه على القراءتين ستة، لكنها ترجع إلى خمسة؛ لأن الاقتصار على النقطة في الإخفاء مساو للاقتصار عليها إذا جعلت قبل النون في الإشمام، ولا فرق بينهما إلا بالقصد من الناظر."

○ كيفية ضبط المزيد رسماً

تقدم أثناء دراسة علم الرسم أن الذي يزداد في رسم المصاحف من حروف الهجاء ثلاثة: الألف، والياء، والواو. والمراد هنا بيان العلامة التي تجعل على تلك الحروف لتدل على أنها زائدة في الخط، ساقطة في اللفظ.

وقد اختار لها العلماء أن تكون دائرة هكذا: (°) توضع فوق الحرف المزيد منفصلة عنه، وقيل: متصلة،

والصحيح الأول.

قال الخراز رحمه الله:

فدائرة تَلَزَمُ ذَا الْمَزِيدِ مِنْ فَوْقِهِ عَلامَةً أَنْ زِيداً

وجعلها بعض المشاركة هكذا: (X)، وهو ضعيف⁽¹⁾.

أ- زيادة الألف:

وقد وقعت الألف التي تحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها في عشرة أنواع، وتنحصر في ثلاثة أشياء:

الأول: إذا جاورت الألف همزة مفتوحة، أو مكسورة؛ سواء وقعت قبل الهمزة أو بعدها؛ وهو ثلاثة أنواع:

1- إذا وقعت الألف بعد همزة مفتوحة معانقة للام - على الراجح - وذلك في نحو: ﴿لَا أَذْبَحْتَهُ﴾ [الآية:

٢١] في النمل اتفاقاً، وكذا ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [الآية: 47] في التوبة عند الأكثر، ولا أتوها

﴿لَا أَتَوْهَا﴾ [الآية: 14] في الأحزاب و﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الآية: 13] في الحشر على قول فيهما⁽²⁾.

2- إذا وقعت الألف قبل همزة مكسورة معانقة للام أيضاً، وذلك في ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الآية:

158] بآل عمران، و﴿لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾ [الآية: 68] بالصفات.

قال الخراز رحمه الله:

(1) انظر: المحكم للدايني (ص 193)، وأصول الضبط لأبي داود (ص 245)، وسمير الطالبين للضباع (ص 168).

(2) انظر: الطراز للتنسي (ص 336 و 338)، ودليل الحيران للمارغني (ص 317)، وسمير الطالبين للضباع (ص 169).

فَكُلُّ مَا الْأَلْفُ فِيهِ أُدْخِلًا كَقَوْلِهِ لِأَذْبَكَنَّ لِإِلَى
وَشَبَّهَهُ مِمَّا بَقِيَ فَالْمُتَّصِلُ بِاللَّامِ صُورَةً وَقِيلَ الْمَنْفَصِلُ⁽¹⁾.

3- إذا وقعت الألف بين كسرة وفتحة؛ وهو واقع في: ﴿مِائَةٌ﴾ و﴿مِائَتَيْنِ﴾ و﴿ثَلَاثُمِائَةٍ﴾⁽²⁾.

الثاني: إذا وقع بعد الألف ياء؛ وهو نوعان:

1- أن تقع الألف بين كسرة وياء متولدة عنها؛ وهو ﴿وَجِئَاءَ﴾ في موضعين: ﴿وَجِئَاءَ بِاللَّيْتِينَ﴾ [الزمر:

٦٩]، و﴿وَجِئَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]⁽³⁾.

2- أن تقع الألف بين فتحة وياء ساكنة؛ وهو: ﴿تَأْتَسُوا﴾ [يوسف: ٨٧] و﴿يَأْتِسُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد:

٣١]، ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَيْءٍ﴾ [الآية: ٢٣] في الكهف، وكذا: ﴿إِسْتَأْتَسُوا مِنْهُ﴾ [يوسف: ٨٠]،

و﴿إِسْتَأْتَسَسَ الرَّسُلُ﴾ [يوسف: 110] على قول فيهما⁽⁴⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَزَيْدٌ مَا فِي مِائَةٍ وَجِئَاءٍ وَيَسْتَسُوا وَشَبَّهَهُ مَجِيئًا⁽⁵⁾.

الثالث: إذا وقع الألف بعد واو متطرفة؛ وهو خمسة أنواع:

1- ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة دالة على الجمع؛ نحو: ﴿قَالُوا﴾ و﴿تَوَلَّوْا﴾ و﴿فَتَحَسَّسُوا﴾

(1) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص220)، والطراز للتنسي (ص338)، ودليل الحيران للمارغني (ص317)، وسمير الطالبين للضباع (ص170).

(2) انظر: المحكم للداني (ص193)، وأصول الضبط لأبي داود (ص219 و247)، الطراز للتنسي (ص343)، ودليل الحيران للمارغني (ص318)، وسمير الطالبين للضباع (ص170).

(3) انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص222)، الطراز للتنسي (ص349)، ودليل الحيران للمارغني (ص318)، وسمير الطالبين للضباع (ص170).

(4) وجرى العمل فيهما على حذف الألف. انظر: المحكم للداني (ص193)، وأصول الضبط لأبي داود (ص220)، ودليل الحيران للمارغني (ص319)، وسمير الطالبين للضباع (ص170).

(5) انظر: الطراز للتنسي (ص350-355)، ودليل الحيران للمارغني (ص319).

﴿تَأْتِسُوا﴾⁽¹⁾.

2- ما زيدت فيه الألف بعد واو الفرد؛ نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾ [الجن: ٢٠]، ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا﴾ [الرعد: ٣٦]، ﴿وَنَبِّئُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]⁽²⁾.

3- ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة صورة للهمزة على خلاف الأصل⁽³⁾؛ وهو على قسمين:

• الأول: قسم قبل همزته ألف؛ وهو ﴿عَلِمْتُوا﴾ و﴿جَزَأُوا﴾ وبأبهما، وهذا قياسه أن يكتب بغير صورة؛

لأنه بعد سكون، ولكن كتب في المصاحف بواو وألف؛ وعللوا ذلك بستة أوجه:

أ- أن الواو صورة للهمزة على مراد اتصالها بما بعدها، فتكون حينئذ من باب ما وقع بعد الألف

المتوسطة نحو ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾، فشأنه أن يصور من جنس حركته؛ فيُصَوَّرُ بجعل نقطة صفراء على الواو

ومعها حركتها، وعلى الألف دارة حمراء هكذا: ﴿عَلِمْتُوا﴾، ﴿جَزَأُوا﴾، ﴿شَرَكُوا﴾

﴿شَبَعُوا﴾، ﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾، ﴿الضُّعْبُوا﴾، وهو الذي جرى عليه العمل.

ب- أنها صورة لشكل الهمزة؛ فيُصَوَّرُ بجعل الصفراء في السطر قبل الواو، وحركة الهمزة على الواو والدارة

على الألف، هكذا: ﴿جَزَأُوا﴾، ﴿شَرَكُوا﴾، ﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾، ﴿الضُّعْبُوا﴾، ﴿الْعَامَتُوا﴾،

﴿شَبَعُوا﴾، ﴿دَعُوا﴾.

ج- أنها شكل الهمزة نفسه؛ فيُصَوَّرُ كالسابق لكن يكتفى بالواو عن الحركة، هكذا:

﴿شَبَعُوا﴾، ﴿دَعُوا﴾، ﴿جَزَأُوا﴾، ﴿شَرَكُوا﴾، ﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾، ﴿الضُّعْبُوا﴾، ﴿الْعَامَتُوا﴾.

د- أنها زيدت تقوية للهمزة وتبiana لها.

ه- أنها زيدت دلالة على إشباع الحركة.

وتصور في هذين النوعين يجعل الصفراء في السطر مع حركتها، وجعل دارة على الواو، وأخرى على

(1) وأشار الخراز إلى هذا النوع بقوله: "وتأيسوا وشبهه" لأن "وتأيسوا" مثال لنوعين - هذا والذي قبله وهو الذي تقع فيه الألف بين فتحة وياء ساكنة - لأن الزيادة فيه في موضعين باعتبار الألفين معا فكل زيادة دلت على نوع.

انظر: الطراز للتنسي (ص355)، ودليل الحيران للمارغني (ص319)، وسمير الطالبين للضباع (ص170).

(2) انظر: المحكم للداني (ص193)، وأصول الضبط لأبي داود (ص223)، والطراز للتنسي (ص361)، ودليل الحيران للمارغني (ص320).

(3) انظر: المحكم للداني (ص193)، وأصول الضبط لأبي داود (ص223)، والطراز للتنسي (ص364)، ودليل الحيران للمارغني (ص320).

الألف، هكذا: ﴿جَزَوْا﴾، ﴿شُرَكُوا﴾، ﴿أَبْتُوا﴾، ﴿الضُّعْبُوا﴾.

و- أن الواو والألف معا صورتان للهمزة، الواو صورة للوصل، والألف صورة للوقف حملا على ما لا ألف قبل همزته؛ فيُصَوَّر بجعل الصفراء على الواو مع حركتها، وتعرية الألف لأن النقط مبني على الوصل هكذا: ﴿جَزَوْا﴾، ﴿شُرَكُوا﴾، ﴿أَبْتُوا﴾، ﴿الضُّعْبُوا﴾، ﴿الْعَامُوا﴾، ﴿شَبَعُوا﴾ (1).

● الثاني: قسم لا ألف قبل همزته، وهو: ﴿تَفْتَوُا﴾ وبابه، فهذا قياسه أن يُكتب بالألف؛ لكنه كُتِب في بعض المصاحف بواو وبعدها ألف، وعلَّلوا ذلك بوجهين:

أ- أنه كُتِب بالواو على مراد وصله بما بعده، فكأن همزته متوسطة كما في نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾ (2)، وعلى

هذا يُصَوَّر بجعل الهمزة صفراء على الواو، ومعها حركتها، والدارة على الألف هكذا: ﴿يَذَرُوا﴾

﴿تَفْتَوُوا﴾، ﴿يَتَّبِعُوا﴾، ﴿يَنْبُوا﴾، ﴿يَعْبُوا﴾، ﴿يَبْدُوا﴾، ﴿يَنْشُوا﴾، ﴿أَوْكُوا﴾، ﴿لَا تَطْمُوا﴾.

ب- أنهما معا صورتان للهمزة، الواو للوصل، والألف للوقف، ويُصور مثل السابق لكن مع تعرية الألف؛

هكذا: ﴿تَفْتَوُوا﴾، ﴿يَتَّبِعُوا﴾، ﴿يَنْبُوا﴾، ﴿يَعْبُوا﴾، ﴿يَبْدُوا﴾، ﴿يَنْشُوا﴾، ﴿لَا تَطْمُوا﴾

﴿يَنْشُوا﴾، ﴿أَوْكُوا﴾ (3).

4- ما زيدت فيه الألف بعد واو معوضة من ألف في الطرف؛ نحو ﴿الرَّبِوَا﴾ (4).

5- ما زيدت فيه الألف بعد واو جعلت صورة للهمزة على القياس؛ وهو ﴿إِنْ أَمْرُا﴾ [النساء: 176]، أو كذا

﴿اللُّوْلُوا﴾ المرفوع، ﴿اللُّوْلُوا﴾ والمجرور عند من زادها (5).

(1) انظر هذه الأوجه وكيفية رسمها في: أصول الضبط لأبي داود (ص 237-242)، والطراز للتنسي (ص 364-367)، ودليل الحيران للمارغني (ص 320).

(2) وزيدت الألف حملا على واو الجمع عند ابن العلاء وتقوية للهمزة كما عند الكسائي؛ وقد يقال أنها للفصل احترازا من ﴿نَقَرُوهُ﴾ ولعله مراد ابن العلاء. انظر: أصول الضبط لأبي داود (ص 238)، والطراز للتنسي (ص 368-369).

(3) انظر هذه الأوجه وكيفية رسمها في: أصول الضبط لأبي داود (ص 243-244)، والطراز للتنسي (ص 368-369)، ودليل الحيران للمارغني (ص 320).

(4) انظر: الطراز للتنسي (ص 370)، ودليل الحيران للمارغني (ص 320).

(5) المرفوع في [الطور: 24] و[الرحمن: 22]، والمجرور في [الوقعة: 23]. واختار أبو داود عدم زيادة الألف في الذي في الطور والواقعة وخير في الذي في الرحمن. وجرى العمل على ما لأبي داود عند المغاربة وجرى العمل على الحذف فيهن عند المشاركة.

انظر: الطراز للتنسي (ص 372)، ودليل الحيران للمارغني (ص 320)، وسمير الطالبين للضباع (ص 75).

قال الخراز رحمه الله:

وبعدَ وأوِ الْفَرْدُ ثُمَّ تَفْتَوُا وبأبهِ وفي الرَّبِّوِ وفي امرؤًا

فهذه عشرة أنواع للألف التي يضع عليها دارة علامة على الزيادة.

✓ وأما ما بقي من أنواع زيادة الألف؛ وهي أربعة:

1- لفظ ﴿لَاهَبَ﴾ [مريم: ١٩] على قراءة الياء.

2- لفظ ﴿أَبْنُ﴾

3- ﴿إِذَا﴾ ﴿لَسْفَعًا﴾ ﴿وَلَيْكُونًا﴾

4- ﴿لَنَكْنًا﴾ ﴿أَنَا﴾ ﴿الظُّنُونًا﴾ وأخواتها: ﴿الرَّسُولًا﴾ [الأحزاب: ٦٦] و﴿السَّيْلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

فاختلف فيها⁽¹⁾، والذي جرى عليه العمل تجريد الثلاثة الأوّل من العلامة، وتحلية الرابع منها بدارة مستطيلة

هكذا: (°) ؛ إلا إذا كان بعد الألف ساكن نحو: ﴿أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِيتُ﴾ [الحجر: ٨٩] فإنها تحمل مطلقاً.

ب- زيادة الياء:

الياء التي يحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها وقعت في ثلاثة أنواع:

1- قسم وقعت فيه همزة مكسورة ولم يتقدم عليها ألف؛ وهو في ﴿أَفَايِنَ مَاتَ﴾ [الآية: ١٤٤] بآل

عمران، و﴿أَفَايِنَ مَتَّ فَهْمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الآية: ٣٤] بالأنبياء، و﴿مِن نَّبَائِي الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وفي لفظ

"ملا" المجرور المضاف إلى الضمير على الراجح مثل ﴿وَمَلَأِيَهُ﴾ ﴿وَمَلَأِيَهُمْ﴾.

(1) ولم يذكر الخراز هذه الأنواع الأربعة مع الأنواع العشرة السابقة؛ لأنه كما قال المارغني: " يرى أن الزائد الذي تجعل عليه الدارة إنما هو الزائدة حقيقية، وهو ما لا يلفظ به لا وصلاً ولا وقفاً، وذلك موجود في جميع الأنواع التي ذكرها هنا، وأما الأنواع التي سكت عنها هنا، فليست الألف فيها كذلك، بل هي إما ثابتة في الحالين كما في: ﴿لَاهَبَ﴾، فإن الألف فيه عوض عن الياء إن قلنا: إن الياء فيه حرف مضارعة، وصورة للهمزة إن قلنا: إن الياء فيه مبدلة من الهمزة، فصارت الألف كأنها هي الياء فثبتت في الحالين، وإما ثابتة في الوقف كما في الأنواع الثلاثة الباقية، فرأى الناظم جعل الدارة في هذه الأنواع الأربعة يوهم إسقاط الألف بالكلية وصلاً ووقفاً؛ وليس كذلك، فكان ذلك سبب سكوتها هنا...". دليل الحيران للمارغني (ص320).

2- وقسم لم تقع فيه همزة مكسورة، وتقدم عليها ألف؛ وهو في ﴿تَلْقَايَ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حَاجِبٍ﴾ [الشورى: ٥١]، و﴿وَمِنْ أُنثَىٰ التِّلْثِ﴾ [طه: ١٣٠]، و﴿بَلِقَايَ رَبِّهِمْ﴾ [الروم: ٨]، و﴿وَلِقَايَ الْأُخْرَى﴾ [الروم: ١٦].

قال الخراز رحمه الله:

وَزَيْدٌ يَاءٌ أَيْضاً مِنْ أُنْثَىٰ وَبِإِيهِ

وموضع رسم الياء في هذين القسمين بعد الهمزة، وقد وجهوا رسمها في القسمين بأوجه منها: أنها زائدة لتقوية الهمزة وبيانها، أو للدلالة على إشباع حركة الهمزة من غير تولد ياء لتتميز عن الحركة المختلصة⁽¹⁾.

3- وقسم لم تقع فيه همزة مكسورة؛ وهو حرفان:

- لفظ ﴿بِأَيْدِي﴾ [الآية: ٤٧] في الذريات على المختار، "الأولى هي الأصلية، والثانية هي الزائدة على المختار، للفرق بينه وبين "أيدي" في نحو: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥].

قال الخراز رحمه الله:

وَأَخْرُ الْيَاءَيْنِ مِنْ بَأَيْدِي لِنُفْرَقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَيْدِي

- و لفظ ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ [الآية: ٦] في القلم، ورسم ياءين للدلالة على أن الحرف المدغم الذي يرتفع للسان به، وبما أدغم فيه ارتفاعه واحدة حرفان في الأصل وفي الوزن؛ وضبطه بتعريف الياء الأولى من العلامة تشديد الثانية للإدغام على الصحيح المعمول به⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وَشَدِّدِ الثَّانِيَّ مِنْ بَأَيْدِيكُمْ وَعَرِّ أَوَّلًا لِمَا قَدْ يُدْغَمُ

(1) دليل الحيران للمارغني (ص322)، وسمير الطالبين للضباع (ص171).

(2) دليل الحيران للمارغني (ص325-327)، وسمير الطالبين للضباع (ص171).

ج- زيادة الواو:

وأما الواو التي تحتاج إلى وضع علامة الزيادة عليها فقد وقعت في أربع كلمات مبدوءة بهمزة مضمومة وهي:
﴿أُولُوا﴾ و﴿أُولَتٍ﴾ و﴿أُولِي﴾ و﴿أُولَاءٍ﴾ كيفما تصرفت باتفاق الرسم.

قال الخراز رحمه الله:

وَزَيْدٌ يَاءٌ أَيْضاً مِنْ ءَأَنَاءِي وَبَابِهِ وَالْوَاؤُ فِي أُولَاءٍ

وهذه الكلمات الثلاثة في زيادتها خلاف بين العلماء :

- 1- وفي ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الآيتين: 145 و37] في الأعراف والأنبياء.
- 2- و ﴿لَأَوْصَلِبَنَّكُمْ﴾ [الآيتين: 71 و49] في طه والشعراء على قول.
- 3- وكذا ﴿هَأُولَاءٍ﴾ عند النحاة ولكن لا عمل عليه .

ملاحظة: جرت عادة كثير من المتأخرين بالتنبيه في هذا الفصل على حكم الياء المتطرفة هل هي معرفة إلى الأمام؛ وهو المعبر عنه بالوقص، أو مردودة إلى خلف؛ وهو المعبر عنه بالعقص.

ولا نص للإمام أبي عمرو الداني في ذلك، وأما أبو داود فقال في قوله تعالى ﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: 102] أن ياءه في بعض المصاحف وقص، وفي بعضها عقص، واستحب هو لمن قرأها بالإسكان العقص؛ وذكرها أيضا التجيبي واللبيب والبلنسي وغيرهم، وحاصل ما ذكره أن الياء ثمانية أقسام:

- 1- مفتوحة نحو ﴿إِنِّى أَللَّهُ﴾ [الأعراف: 196].
- 2- ومكسورة نحو ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: 185].
- 3- وساكنة حية نحو ﴿ذَوَاتِى أَكُلِ﴾ [سبأ: 16].
- 4- وساكنة ميتة نحو ﴿الَّذِى﴾ [البقرة: 17].
- 5- ومنقلبة نحو ﴿الْمُهْدَى﴾ [البقرة: 120].

6- ومضمومة نحو ﴿وَاللَّهُ وَبِئْسَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨].

7- وصورة للهمزة نحو ﴿أَمْرِي﴾ [النور: ١١].

8- وزائدة نحو من ﴿نَبَأِي﴾ [الأنعام: ٣٤].

والمأخوذ من كلامهم فيها: أن المفتوحة والمنقلبة يترجح فيهما الوقص، والمضمومة يجوز فيها الأمران، والمكسورة والساكنة بنوعيهما يترجح في كل منها العقص، والمصورة والزائدة يتعين فيهما العقص. اهـ⁽¹⁾

(1) انظر: الطراز للتنسي (ص424)، ودليل الحيران للمارغني (ص327)، وسمير الطالبين للضباع (ص171)، وإيفاء الكيل (ص127).

○ أحكام اللام ألف

اللام الألف هو حرف مركب من حرفين متعاقبين -أحدهما اللام والآخر ألف وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة (لا) .

وقد ذكر الداني وغيره أن الخليل بن أحمد والأخفش الوسط اختلفا في أي الطرفين هو الألف؛ فقال الخليل هو الأول، وقال الأخفش هو الثاني.

والمختار عند عامة المغاربة الأول؛ أي مذهب الخليل، وعند المشاركة هو الثاني؛ أي الأخفش. ويترتب على هذا الخلاف الخلاف في كيفية ضبطه، وحاصل ما ذكروا في ذلك يتلخص في أربعة أحكام:

(1) حكم الهمزة التي صورت الألف المعانقة للام نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ ﴿الْأَنْهَرُ﴾:

فعلى مذهب الخليل توضع الهمزة في الطرف الأول هكذا: ﴿الْأَرْضِ﴾ ﴿الْأَنْهَرُ﴾.

وعلى مذهب الأخفش توضع في الطرف الثاني هكذا: ﴿الْأَرْضِ﴾ ﴿الْأَنْهَرُ﴾.

(2) حكم المد إن كانت الألف المعانقة مدا نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فعلى مذهب الخليل توضع المد فوق

الطرف الأول هكذا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وعلى مذهب الأخفش توضع فوق الطرف الثاني

هكذا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] .

قال الخراز رحمه الله:

ومدُّه إن كان ما يُمدُّ لأجل همز كائين من بعدُ
إذ أصله حرفان نحو يا وما فظُفراً خطأ كما قد رُسم⁽¹⁾

(1) أشار هنا إلى تعليل مذهب الخليل ولماذا اختاره دون غيره وهو الذي ذكره الإمام الداني. انظر: المحكم للداني (ص 197)، والطراز للتنسي (ص 434).

(3) حكم الهمزة المتأخرة عن الألف نحو ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨] و﴿أَمْتَلَأْتِ﴾ [ق: ٣٠] و﴿لَأُخْتِئَهُ﴾ [القصص: ١١]، و﴿لِإِيْلَفٍ﴾ [قريش: ١] فتوضع الهمزة في الطرف الثاني على مذهب الأخفش مراعي في ذلك ما تقدم في باب الهمز.

وتوضع على الطرف الأول إذا كان على مذهب الخليل: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ﴿إِمْتَلَأْتِ﴾ ﴿لِأُخْتِئَهُ﴾ ﴿لِإِيْلَفٍ﴾⁽¹⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وإن يَكُنْ ذَا الهمزُ في نَفْسِ الألفِ فَحُكْمُهُ كَمَا مَضَى لا يَخْتَلِفُ

(4) حكم الهمزة المتصلة في اللفظ بالألف المعانقة للام سواء كانت مؤخر عنها نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ ، أو متقدمة عليها نحو ﴿لَأَكُونُ﴾ [الصفات: ٦٦]، فعلى مذهب الخليل تجعل الهمزة هكذا: ﴿هَآؤُلَاءِ﴾ ﴿لِأَكُونُ﴾ ، وعلى مذهب الأخفش تجعل هكذا: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ ﴿لَأَكُونُ﴾⁽²⁾.

قال الخراز رحمه الله:

وبعدَ لامِ أَلِفٍ إنِ رُسِمَا مُؤَخَّرًا وَقَبْلُ إنِ تَقَدَّمَا

ملاحظة: جميع العلامات التي تقدم ذكرها سوى ذكر معها لو أنها ينبغي أن تكون بمداد أحمر للتعريف بأنها محدثة بعد الصحابة وأن الأئمة الذين تقدم ذكرهم أحدثوا لمزيد الضبط والإتقان.

قال الخراز رحمه الله:

وكلُّ ما ذَكَرْتُ من تَنْوِينِ وَالقَلْبِ لِبَاءٍ وما لِبِئَاءِ
أَوْ حَرَكَاتٍ وَمِنَ السُّكُونِ مِنْ صِلَةٍ مِنْ وَأَوْ مِنْ يَاءٍ

(1) انظر: المحكم للدايني (ص202)، والطراز للتنسي (ص438-439).

(2) انظر: المحكم للدايني (ص202)، وأصول الضبط لأبي داود (ص257)، والطراز للتنسي (ص440).

وَنَحْوِ يَدْعُ الدَّاعِ والتَّشْدِيدِ وَمَطَّيَّةٍ ودَارَةَ المَزِيدِ
وَنَقْطِ تَأْمَنًا وما يُشَمُّ مع الَّذِي اخْتَلَسَتْهُ فَاحْكُمُ
أَنْ تَجْعَلَ الجَمِيعَ بِالْحُمْرَاءِ (1)

واكتفى أهل هذا العصر في تمييزها برسمها بقلم دقيق نظراً لصعوبة تعدد الألوان في الطباعة ويحسن في علامة الإشمام والاختلاس والأمانة أن تكون نقطة مربعة خالية الوسط. والله أعلم.

هذا ما تيسر ذكره في هذه المطبوعة البيداغوجية، فما كان فيها من صواب وتوفيق فمن الله وحده وإن كان فيها من نقص أو تقصير فمن نفسي والشيطان وأرجو التنبيه عليه لإصلاحه وتداركه.
وفي الختام نسأل الله العظيم أن ينفع بها كاتبها، وقارئها والمطلع عليها، وأن يجعلها في ميزان حسناتنا يوم القيامة.
وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

○ فهرس المصادر والمراجع

المصاحف:

- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع؛ المطبعة الثعالبية - الجزائر.
- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع؛ مطبعة الرغاية الجزائر بخط سعيد شريقي - الجزائر.
- المصحف الشريف برواية قالون عن نافع (مصحف الجماهيرية) - ليبيا.
- المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم؛ مجمع الملك فهد - المدينة المنورة.

الكتب والمراجع الأخرى:

- أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار: سليمان بن نجاح أبو داود، ت. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، من مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، د/ط، 1427هـ.
- إيفاء الكيل بشرح متن الذيل في الضبط: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، دار غراس - الكويت، ط/1، 1427هـ/2006م.
- التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، ت. اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/2، 1404هـ/1984م.
- دليل الحيران على مورد الظمان: لإبراهيم بن أحمد المارغني، المطبعة العمومية، تونس.
- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي أبو بكر، ت. د/شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط/2، 1400هـ.
- السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل: أحمد محمد أبو زيتحار، ت. ياسر إبراهيم المزروعى، قطاع المساجد بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، دولة الكويت، ط/1، 1430هـ/2009م.

- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: علي محمد الضباع، تنقيح/محمد علي خلف الحسيني، مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة، ط/1، د/ت.
- ضبط القرآن الكريم نشأته وتطوره وعناية العلماء به: سالم بن غرم الزهراني، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، المنعقد بمدينة فاس - المملكة المغربية في الفترة 10-12 جمادى الأولى 1432هـ/14-16 أبريل 2011م .
- الطراز في شرح ضبط الخراز: محمد بن عبد الله التنسي أبو عبد الله، ت. أحمد بن أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، د/ط، 1420هـ.
- عمدة العرفان في مرسوم القرآن النابلي-من أول الفصل الثاني عشر إلى آخر الكتاب-: محمد بن عبد الرحمن النابلي، إشراف أحمد بن علي حيان حريصي، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير بقسم القراءات- كلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى، 1434هـ/2013م.
- كتاب النقط ضمن كتاب المقنع في معرفة مرسوم أهل الأمصار: تحقيق محمد أحمد دهان، مكتبة النجاح، طرابلس.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط/3، 1414هـ.
- المحكم في نقط المصاحف: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، ت. عزة حسن، دار الفكر - دمشق، ط/2، 1407هـ - 1986م.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع: إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، المطبعة العمومية - تونس، 1322هـ.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، راجعه الشيخ علي محمد الضباع- دار الكتاب العربي - د/ط، د/ت.

○ فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
01	مقدمة
04	تعريف فن الضبط ونشأته ومبادئه
16	المؤلفات في علم الضبط
21	كيفية وضع الحركات الثلاث وما يتبعها
37	كيفية ضبط المختلس والمشموم والممال
42	بيان علامة السكون وأحكامها
45	بيان علامة التشديد وأحكامها
49	بيان علامة المد وأحكامها
54	كيفية ضبط المظهر والمدغم
58	كيفية ضبط الهمز
75	كيفية ضبط ألف الوصل وما جاء بالنقل
49	إلحاق ما حذف في الرسم
91	كيفية ضبط المزيد رسما
99	أحكام اللام ألف
102	قائمة المصادر والمراجع
104	فهرس المحتويات